الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

عنوان المذكرة:

تقلب أسعار النفط والنمو الاقتصادي في منطقة اليورو

دراسة تحليلية قياسية للفترة 2000-2022

مذكرة مكملة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

من إعداد الطالب:

- بغلول حسان

تحت إشراف:

- أ.د. شرقرق سمير

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
نورالدين بوالكور	أستاذ التعليم العالي	جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة	رئيسا
شرقرق سمير	أستاذ التعليم العالي	جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة	مقررا
ساحلي لزهر	أستاذ محاضر(أ)	جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة	مناقشا

السنة الجامعية 2022-2023

ملخص.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل انعكاسات تقلبات أسعار النفط على نمو دول منطقة اليورو باعتبارها من أكثر الدول استخداما للطاقة لاسيما النفط والغاز الطبيعي، ومدى عمل قانون العرض والطلب في سوق الطاقة العالمية على عدم استقراره. ثم قياس أثر تلك التقلبات في السعر على نمو المنطقة خلال الفترة 2000–2022، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL) وبالاستعانة ببرنامج (EVIEWS10) و تحليل العلاقة بين المتغيرات، وقد تبين وجود علاقة تكامل مشترك بين سعر النفط ومعدل النمو الاقتصادي في منطقة اليورو، أي هناك تأثير مباشر لأسعار النفط على النمو، لكن تحليل العلاقة السببية بين تقلب أسعار النفط والنمو الاقتصادي في دول منطقة اليورو بيَن أنها في اتجاه سالب، أي أن زيادة تقلبات الأسعار تؤدي إلى تراجع نمو دول المنطقة على طول فترة الدراسة.

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي، أسعار النفط، منطقة اليورو، العرض والطلب.

Abstract.

This study aimed at analyzing the implications of oil price fluctuations on the growth of the Eurozone countries, as they are among the most energy-using countries, especially oil and natural gas, and the extent to which the law of supply and demand in the global energy market works on its instability. Then, measuring the impact of those fluctuations in price on the growth of the region during the period 2000-2022, using the autoregressive distributed lag (ARDL)model, and using the (EVIEWS10) program for analyzing the relationship between variables. It has been shown that there is a co-integration relationship between the price of oil and the rate of economic growth in the euro area, meaning that there is a direct impact of oil prices on growth. However, the analysis of the causal relationship between oil price volatility and economic growth in the Eurozone countries showed that it is in a negative direction, meaning that an increase in price volatility leads to a decline in the growth of the countries of the region over the study period.

Keywords: economic growth, oil prices, Eurozone, supply and demand.

شكر وعرفان

بعد إتمام هذا العمل، لا يسعنا إلا أن نحمد الله عز وجل ونشكره على توفيقه لنا لإنجاز هذه المذكرة.

نتقدم بجزيل الشكر والعرفان للأستاذ المشرف، الذي قدم لنا الدعم والمساندة اللازمين أثناء إنجازنا للعمل ولم يتخلف للحظة عن توجيهنا وتصويبنا، بل تكفل بماشق علينا في الجانب القياسي من الدراسة. ثم تكرم بقبول العمل للمناقشة، فالله نسأل أن يتقبل منا ومنه وأن يجازيه عنا كل خير.

كما نتقدم بالشكر للأستاذين الفاضلين: أحسن ركي وعبد الحفيظ لقوي، على دعمهما ووقوفهما إلى جانبنا في اللحظات العسيرة، حتى خرج هذا العمل إلى الوجود؛ نقدر لهما ذلك وندعو الله أن يجعل سعيهما في ميزان حسناتهما.

ولا يفوتنا أن نشكر أستاذينا في لجنة المناقشة، الأستاذ الدكتور نور الدين بوالكور والدكتور لزهر ساحلي، لقبولهما مناقشة وتجويد وإثراء جهدنا المتواضع.

ختاما قد يفوتنا ذكر فضل لمتفضل، لكن أبدا لن ننسى فضله، ونعرب عن شعورنا بالامتنان تجاه كل من علمونا خلال هذه المرحلة ونخص بالذكر الأخ والصديق والأستاذ المتميز الأستاذ الدكتور رضا يونس بوعصيدة.

والله نسأل أن يوفقنا جميعا لما يحب ويرضى.

حســـان

إهداء .

أهدي هذا العمل المتواضع

إلى التي تحت أقدامها الجنان ولن يكررها الزمان ، منبع العطاء والحب والحنان. أمي الحبيبة، حفظها الله ورعاها ومتعها بالصحة والعافية.

إلى خالد الذكر الذي رحل عنا منذ عام وكان خير مثال للوالد الرحيم، الذي لم يدخر جهدا في سبيل توفير سبل الخير والسعادة؛ أبي الغالي رحمه الله ، حفَته شآبيب الرحمة وسحائب المغفرة.

إلى جميع أفراد العائلة كل باسمه، إلى بنتي وأبنائي وإلى كل الأصدقاء: ياسر، ناصر، أبو الفداء، محمد الهادي...

إلى كل أساتذتي في جميع المراحل التعليمية، لاسيما أساتذة قسم العلوم الاقتصادية وعلى رأسهم الأستاذ الدكتور فاتح صيد.

حســـان

قائمة الجداول.

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تطور العوائد النفطية لدول الأوبك سنتي 1973– 1974.	35
02	تطور أسعار النفط الخام خلال الفترة 1986–1992.	36
03	السعر اليومي للبرنت (دولار للبرميل).	37
04	تطور الميزان التجاري في منطقة اليورو خلال الفترة (2000 – 2020).	42
05	الناتج المحلي الإجمالي لبعض دول منطقة اليورو في سنة 2021.	43
06	تفصيل منشأ النفط المستورد إلى منطقة اليورو في النصف الأول من عام 2021	44
07	الجدول معدل النمو الاقتصادي لدول منطقة اليورو خلال الفترة 2001 –2015.	45
08	تأثير صدمة 10 أورو على مؤشر الاستهلاك المنسق على سعر البرميل.	48
09	مؤشر التضخم للأسعار التي يدفعها المستهلكون خلال الفترة 2000 – 2022.	49
10	معامل تكميش إجمالي الناتج المحلي (%سنويا).	51
11	متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك بالكيلواط ساعي خلال الفترة 2000–2014.	53
12	نتائج اختبار ديكي فولر الموسع.	65
13	نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية الحدود(Bounds Test) لنموذج ARDL.	67
14	نتائج اختبار العلاقة طويلة الأجل لنموذج ARDL.	67
15	تقدير العلاقة قصيرة الأجل (نموذج تصحيح الخطأ).	68
16	نتائج اختبار شرط استقلال حدود الخطأ للنموذج.	70
17	نتائج شرط ثبات تباين حدود الخطأ للنموذج.	70

قائمة الأشكال.

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تطور أسعار النفط الخام خلال الفترة 1973 – 2015.	33
02	تطور سعر البرنت اليومي خلال الفترة 2001 – 2015.	38
03	انهيار أسعار النفط خلال الفترة 2014 – 2015.	39
04	التفكيك التاريخي للسعر الحقيقي للنفط خلال الفترة جوان– ديسمبر 2014	39
05	الحركات الكبرى لأسعار النفط الخام منذ ثلاثين سنة.	41
06	توزيع مصادر النفط المستورد داخل منطقة اليورو خلال السداسي الأول 2021.	45
07	التمثيل البياني لسلسلة النمو الاقتصادي لدول منطقة اليورو.	46
08	تأخر تعافي استهلاك العائلات رغم تحسن الاستثمارات بعد رفع الحظر الصحي لدى الاقتصاديات الرائدة في المنطقة.	47
09	التضخم، معامل تكميش إجمالي الناتج المحلي (% سنوية).	51
10	تطورات استهلاك الكهرباء لمتوسط نصيب الفرد الفترة 2000–2014.	54
11	مثلث سياسة الطاقة الأوروبية.	56
12	نسبة الطاقات المتجددة في 2005 و 2020 في أروبا (%).	60
13	مؤشر أسعار المنتج والمستهلك للطاقة في دول منطقة اليورو للفترة (2021–2022).	62
14	فترات الإبطاء المثلى حسب معيار Akaike لنموذج (ARDL).	66
15	اختبار Jarque-Bera.	69
16	اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة	71
17	اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة.	71

فهرس المحتويات.

البيان	الصفحة
الواجهة.	–
الملخص.	–
الشكر.	–
الإهداء.	–
قائمة الجداول.	–
قائمة الأشكال.	–
فهرس المحتويات.	I-III
مقدمة عامة.	أ-ج
الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للسوق النفطي و أسعار النفط.	04
تمهيد.	04
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول السوق النفطي	04
المطلب الأول: السوق النفطي.	04
تعريف السوق النفطي.	05
أنواع السوق النفطي.	05
السوق الفورية.	
السوق الآجلة والعلاقة بينهما.	
المطلب الثاني: العناصر الفاعلة في السوق النفطي.	08
من ناحية الدول المنتجة.	08
من ناحية الدول المستهلكة.	09
المبحث الثاني : أسعار النفط ومحدداتها (الإطار النظري لتحديد أسعار النفط).	10
المطلب الأول : تعريف سعر النفط و أنواعه وكيفية تسعيره (عموميات حول الأسعار النفطية)	10
مفهوم السعر النفطي.	10
أنواع أسعار النفط (تطور نظم تسعير النفط)	11
المطلب الثاني: محددات أسعار النفط : المحددات الرئيسية لأسعار النفط	17
الطلب النفطي (تعريفه ومحدداته)	17
العرض النفطي (تعريفة ومحدداته)	20

العوامل الأساسية لسوق النفط في تحقيق التوازن .	22
دعم التوازنات في الاسواق النفطية.	23
المطلب الثالث: علاقة تقلبات أسعار النفط بالنمو الاقتصادي.	25
المبحث الثالث : الدراسات السابقة والقيمة المضافة.	28
المطلب الأول : الدراسات السابقة.	29
المطلب الثاني : القيمة المضافة	30
خلاصة الفصل الأول.	31
الفصل الثاني : دراسة تحليلية لأثر تقلبات أسعار النفط والنمو الاقتصادي على منطقة اليورو.	32
تمهيد.	32
المبحث الأول : تحليل تقلبات أسعار النفط على منطقة اليورو.	33
المطلب الأول : التطور التاريخي لأسعار النفط السائدة في السوق خلال الفترة 1973 – 2023.	33
المطلب الثاني: تأثيرات تقلبات أسعار النفط على منطقة اليورو.	41
تأثيرات علي الميزان التجاري	41
التأثيرات على النمو الاقتصادي.	45
الضغوطات التضخمية.	47
تأثيرات على الاستهلاك.	52
المبحث الثاني: السياسات المعتمدة للتغلب على تقلبات أسعار النفط في منطقة اليورو.	56
المطلب الأول: الاعتماد على الطاقات المتجددة.	58
سياسة الطاقة السابقة في منطقة اليورو	58
سياسة الطاقة في منطقة اليورو	58
دواعي اهتمام منطقة اليورو بالطاقات المتجددة	60
السياسة الأوروبية للطاقات المتجددة.	60
المطلب الثاني: مستجدات خطط وإجراءات منطقة اليورو بشأن أسعار الطاقة و أمن الإمدادات.	61
خطة الدول الأعضاء لمنطقة اليورو لخفض الطلب طوعيا على الغاز الطبيعي.	62
اتفاق المفوضية الأوروبية على إجراءات طارئة لخفض أسعار الطاقة.	64

المبحث الثالث: قياس أثر تقلب أسعار النفط على النمو الاقتصادي في منطقة اليورو.	65
المطلب الأول: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية (اختبار جذر الوحدة).	65
المطلب الثاني: تحديد فترة الإبطاء المثلى.	66
المطلب الثالث: اختبار صلاحية النموذج.	69
خلاصة الفصل الثاني.	73
الخاتمة.	74-75
قائمة المراجع.	76-80
الملاحق.	

مقدمة عامة.

مقدمة عامة.

منذ عدة عقود كان النفط من الموارد الأولية الأكثر أهمية للاقتصاد العالمي، حيث يتم استخدامه في العديد من الصناعات والقطاعات الاقتصادية المختلفة. فهو يشكل بذلك عنصرا رئيسيا في الصناعة التي تطورت بشكل كبير خاصة في القرن الواحد والعشرين، إلا أنه أصبح يشكل أحد الأخطار التي تهدد الدول المنتجة للنفط والمستهلكة على حد سواء.

فقد شهدت أسعار النفط تقلبات كبيرة في الوقت الراهن، وهذا يعتبر مشكلة أساسية يواجهها الاقتصاد العالمي، حيث تؤثر هذه التقلبات على اقتصاديات العديد من الدول لاسيما تلك التي تعتمد بشكل كبير على واردات النفط كدول منطقة اليورو.

تتأثر الدول والاقتصاديات بشكل كبير بتقلبات أسعار النفط، فعندما ترتفع الأسعار ترتفع معها تكاليف الإنتاج والأسعار في الأسواق وبالتالي يتراجع النمو الاقتصادي، وعندما تنخفض أسعار النفط تنخفض تكلفة الإنتاج والأسعار في نفس الوقت، وبالتالي يرتفع النمو الاقتصادي في الدول والمناطق المعتمدة على صادرات النفط وعلى العكس في الدول والمناطق المستوردة للنفط.

وباعتبار الدول الأوروبية من أقوى الاقتصادات في العالم وثاني مستورد صاف للنفط الخام، واقتصاده يعتمد بدرجة كبيرة على النفط، لدى فإنه يعد من أكثر المناطق تأثرا بتقلبات أسعار النفط. وفي الواقع فإن تقلبات أسعار النفط لها آثار كبيرة على الاقتصاد الأوروبي ويتجلى ذلك من خلال مجمعات النمو الاقتصادي، التضخم، الميزان التجاري والقدرة الشرائية للأسر. ويختلف تأثير النفط على النمو الاقتصادي باختلاف كيفية استغلاله فقد يساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي كما في تراجعها.

إشكالية الدراسة:

كل التغيرات الكبيرة التي عرفتها السوق النفطية أثرت بشكل مباشر أو غير مباشر على الاقتصاديات النفطية عامة واقتصاد منطقة اليورو خاصة، ومن هنا تبرز لنا بوضوح طبيعة الإشكالية والمتمثلة في التساؤل الأساسي الذي تبحث فيه الدراسة:

ما مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في منطقة اليورو؟

من أجل فهم أكثر لإشكالية تأثير تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي لمنطقة اليورو ارتأينا صياغة أسئلة فرعية كي نعزز الإجابة على التساؤل الذي طرحناه:

- ماهي العوامل التي تؤثر على تقلبات أسعار النفط ؟
- كيف تؤثر حالة عدم اليقين المرتبطة بتقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي؟

وللإجابة على هذه التساؤلات نضع الفرضيات التالية:

- العرض والطلب النفطي أهم المحددات الأساسية المؤثرة في سعر النفط.
- تقلبات أسعار النفط تؤثر سلبا على النمو الاقتصادي في منطقة اليورو.

أهمية الدراسة.

تستمد هذه الدراسة أهميتها الخاصة من الاعتماد شبه الكلي لمنطقة اليورو على الواردات النفطية والتأثير الكبير للتغيرات في أسعار النفط على اقتصادها، وتحديد التأثيرات الايجابية والسلبية لتقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في المنطقة، بالإضافة إلى ذلك تساعد هذه الدراسة في تطوير السياسات الاقتصادية المناسبة للتعامل مع تقلبات أسعار النفط في المستقبل، وكيفية اتخاذ التدابير الفعالة للحد من التأثير السلبي في هذه التقلبات وتحديد المتغيرات المؤثرة في الأسعار.

أهداف الدراسة.

تهدف هذه الدراسة إلى:

- فهم العلاقة بين تقلبات أسعار النفط والنمو الاقتصادي في منطقة اليورو.
- تحديد ما إذا كانت تأثيرات تقلبات الأسعار إيجابية أو سلبية على المنطقة.
- تحديد الإجراءات التي يمكن أن تتخذها منطقة اليورو للتقليل من مخاطر هذه التأثيرات.
- فهم أفضل للعوامل التي تؤثر على سوق النفط العالمية وكيف يمكن تحسين استجابة المنطقة لتقلبات الأسعار.
- محاولة فهم كيفية تأثير سعر النفط الخام على معدل النمو الاقتصادي لدول منطقة اليورو.
- التعامل مع نماذج الانحدار وتلمس أهميتها في تحليل وقياس العلاقات الاقتصادية.

حدود الدراسة.

يتحدد نطاق الدراسة مكانيا بفضاء منطقة اليورو، ويمتد زمنيا خلال الفترة 2000 – 2022. وموضوعيا ستقتصر على متغيري النمو الاقتصادي وتقلبات أسعار النفط.

منهج الدراسة.

ترتبط دراستنا بتحليل أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في منطقة اليورو، وعليه سنستخدم المنهج الوصفي التحليلي والذي يتطلب جمع البيانات من مصادر مختلفة مثل الأبحاث السابقة والتقارير الرسمية والإحصائيات المتاحة عن تقلبات أسعار النفط بهدف تحليلها وتفسيرها، وذلك خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2022. ثم نستخدم المنهج القياسي من أجل قياس أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي باستخدام نموذج ARDL والاستعانة ببرنامج: EVIEWS 10.

مبررات اختيار الموضوع.

من أهم الأسباب التي أدت إلى تناول هذا الموضوع دون غيره، هي مدى النقص الملاحظ للدراسات حول الأثر الذي تخلفه تقلبات أسعار النفط على الدول المستهلكة وبالأخص دول منطقة اليورو.

صعوبات الدراسة.

إن الصعوبات التي تلقيناها في إنجاز هذه الدراسة لا تختلف في جوهرها عن تلك المألوفة لدى جل الباحثين ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- جل المراجع التي تناولت هذا الموضوع لا تواكب التطورات الحديثة.
- انعدام المراجع باللغة العربية والمتعلقة بهذه الدراسة في المكتبات الجامعية.
- نقص الإحصائيات المتعلقة بالمتغيرات الاقتصادية الكبرى لمنطقة اليورو.

مما اضطرنا في كل مرة للترجمة وذلك من شأنه أن يضعف من جودة المعلومات التي تعبنا في تحصيلها وكذلك مراسلات لجهات خاصة وعامة كبنك فرنسا والاستعانة بتقارير جهات متعددة. أيضا شكل عائق عدم التحكم في تطبيقات برمجيات القياس الاقتصادي عبئا على الأستاذ المشرف الذي كان له فضل في تجاوز هذه العقبة.

هيكل الدراسة.

للإحاطة بمختلف جوانب الموضوع تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين، يتناول الفصل الأول الإطار النظري للسوق النفطي و أسعار النفط من خلال التطرق إلى مفاهيم عامة حول السوق النفطي وعرض لأهم العوامل المحددة لأسعار النفط مثل عرض النفط و الطلب عليه أما الفصل الثاني فقد خصص لدراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي وتقلبات أسعار النفط، من خلال دراسة قياسية لأثر تقلبات أسعار النفط في منطقة الأورو بالاعتماد على نماذج الإنحدار الذاتي ARDL.

الـفصـل الأول:

الإطار المفاهيمي لتقلبات أسعار النفط والنمو بمنطقة اليورو.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي لتقلبات أسعار النفط والنمو بمنطقة اليورو.

تمهيد.

تتميز صناعة النفط بأنها من أكبر صناعات الطاقة في العالم، كما يعتبر النفط سلعة استراتيجية كونه المصدر الأول للطاقة لكل صناعة، ويتمتع بقيمة اقتصادية عالية حيث تأتي أهميته من وفرته النسبية وكفاءته وسهولة نقله وتوزيعه.

وفي نفس الوقت هو أداة للسيطرة والتميز، ومحرك لآليات السياسة والاقتصاد، ويبدو أن إشكالية تحديد أسعار النفط تعتمد في جزء أساسي منها على ما تحدثه عوامل العرض والطلب في السوق العالمية، فضلا عن وجود قوى محركة أخرى لها تأثير في الأسعار حيث أن السوق النفطية ذات طبيعة خاصة تتداخل فيها العوامل الاقتصادية مع العوامل السياسية التي تتفاوت أهميتها ودرجة تأثيرها على أسعار النفط في السوق ومن هذا المنطلق سنتطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

1 . توضيح مفاهيم عامة حول السوق النفطي.

2 . أسعار النفط ومحدداتها في منطقة اليورو.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول السوق النفطي.

يعد السوق النفطي من أهم الأسواق في العالم، حيث يتأثر بالعديد من المتغيرات الاقتصادية والجيوسياسية مما يترتب عليه تقلب في أسعار النفط وتأثيره على اقتصاد الدول وحياة الناس، ومن خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلي مجموعة من المفاهيم حول السوق النفطي والعناصر الفاعلة فيه.

المطلب الأول: السوق النفطي.

أدى الاحتكار الذي عاشته الدول المصدرة من طرف الشركات النفطية الكبرى طوال القرن الماضي إلى السوق والمنظمات الفاعلة فيها لتحمي هذه الثروة .

الفرع الأول: تعريف السوق النفطي.

تتعدد التعاريف الواردة لسوق النفط وبسبب هدا التعدد لا يمكن الاكتفاء بتعريف واحد لهذه الأسواق لذلك قمنا باستعراض أهمها كما يلي :

التعريف 1 : السوق النفطية هي السوق التي يتم فيها التعامل بمصدر من مصادر الطاقة وهو النفط، يحركها قانون العرض والطلب مع بعض التحفظات، وتتحكم فيها مجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية والعسكرية والمناخية وتضارب المصالح بين المنتجين والمستهلكين والشركات النفطية.[1]

التعريف 2: السوق النفطي هو المكان الطبيعي أو الوهمي مكانيا أو جغرافيا لحدوث عملية تبادل السلعة النفطية، السوق هو مكان لالتقاء جميع المتعاملين ومصدرين ومستوردين.[2]

الفرع 2: أنواع السوق النفطي.

إن التطور الذي عرفته الصناعة البترولية بعد تغير العلاقات بين الشركات البترولية الكبرى والدول المنتجة للبترول، أدى إلى ظهور تطورات وتعقيدات في طرق تسويق البترول مما نتج عنه ظهور عدة أنواع للأسواق النفطية والتي نوجزها فيما يلي :

2-1: الأسواق الفورية (SPOT):

يختلف مفهوم السوق الموازي عن فكرة السوق التقليدية، فهي ليس لها مكان مادي معين تتواجد به براميل النفط في انتظار المشتري، وإنما هي مجمل الصفقات التي لا يتعدى أجلها 15 يوما و الموجودة في منطقة يتمركز فيها نشاط كبير للتجارة على النفط، وهي سوق تراضي لا يوجد أيبنك يسجل عملياتها ، وان لم يكن من الضروري الالتقاء لإبرام عقود البيع، فإن إقتراب البائعين للمشتري سوف يسهل العملية وهذا ما يفسر تمركز هذه الأسواق في مناطق محددة، وقد عرفت تجارة النفط هذا النوع من الأسواق منذ ظهورها باعتبارها عملية لتسويق النفط ولتحقيق التوازن بين العرض والطلب، ومن أهم هذه الأسواق في العالم سوق روتردام بهولندا.

وتتحدد الأسعار في هذه الأسواق نسبة إلى النفط الخام المرجعي وهو البرنت "Brent"، أما في أسواق الولايات المتحدة الأمريكية فالخام المرجعي هو خام غرب تكساس(wester texas intermidiane) أما التوازن العام للأسواق الفورية للنفط الخام يكون وفق آلية العرض و الطلب، إلا أنه يمكن أن يختلف السعر بين السوقين بسبب تكلفة النقل بين السوق و الأخر. وفي هذه الحالة فإنه يتم الاستفادة من

---

[1] قويدري قوشيح بوجمعة، انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستر في العلوم الاقتصادية، تخصص تقود و مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف ، الجزائر2008-2009. ص45.

[2] لخديمي عبدالحميد، آثار تغيرات سعر النفط على الاستقرار النقدي في الاقتصاديات النفطية (دراسة تحليلية وقياسية لحالة الجزائر)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر 2010 - 2011، ص 54.

فروقات السعر بإعادة البيع في السوق التي ترتفع فيها الأسعار وذلك للإبقاء على أسعار دولية متقاربة للنفط الخام. أما التعاملات في هذه الأسواق فإنها تتم في إطار الاتفاقيات العامة بين المتعاملين من خلال المفاوضات التي تتم على سعر النفط المتبادل على سعر النفط المرجعي[1] والأسعار الفورية هي الأسعار السائدة عند إتمام الصفقة فعلا، وتتميز الأسعار في السوق الفوري بالتقلب والتذبذب السريع حيث أنها لا تخضع فقط للقوى الاقتصادية والسياسية التي تخضع لها أسعار النفط عامة بل تؤثر عليها عوامل تنظيمية ونفسية.

2-2 : الأسواق الآجلة المستقبلية (Forward) :

تعرف بسوق البورصات النفطية حيث أنشئت في منتصف الثمانيات من طرف الدول المستهلكة بغرض تفادي آثار تقلبات أسعار النفط، حيث تتيح الفرصة للمضاربين لتحقيق الأرباح والاستفادة من تقلبات الأسعار، وغالبا ما يكون المتعاملين فيها ليس لهم نشاط صناعي ولا مصافي تكرير ولا يمتلكون أي إنتاج ولكنهم يؤثرون على السوق النفطية وعلى الأسعار أيضا.[2]

هي السوق التي يتم فيها شراء وبيع العقود الآجلة للنفط حيث يتم تاريخ معين لتسليم النفط وتحديد السعر التي سيتم تداوله عند تنفيذ الصفقة. وهذا النوع من السوق يتطلب التوقعات المستقبلية لأحوال السوق النفطي ويستخدم غالبا في التغطية والمضاربة بالنفط، ويوجد فرعان لهذا الشكل من الأسواق:

أ . الأسواق النفطية المادية الآجلة.

تعمل مثل الأسواق النفطية الفورية ولكن بآجال أطول من 15 يوم، وتتم العمليات بالتراضي بسعر معين مع التسليم لأجال لاحقة، يعرف بداية على أنه شهر لكن يمكن أن يتجاوز ذلك، وهذا النوع من الأسواق تلزم المشتري بتحديد حجم الشحنة التي لا يجب أن تقل عن 500.000 برميل، والبائع بتحديد تاريخ توفرها، ولا تكون هذه الأسواق إلا بعدد محدود من النفط الخام والمنتجات النفطية كالبرنت، البنزين، زيت الديزل ووقود الطائرات، وهذه الأسواق غير منظمة في الغالب.

ب. الأسواق النفطية المالية الآجلة (البورصات النفطية).

ظهرت لأول مرة بعد الأزمة النفطية الأولى سنة 1973 في نيويورك، وعرفت تطورا كبيرا في ظل التقلبات الشديدة لأسعار النفط التي عرفتها الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي. يتم التعامل

---

[1] حمادة نعيمة، تقلبات اسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986 – 2008، مذكرة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2008-2009، ص52.

[2] سيد فتحي أحمد الخولي، اقتصاد النفط الموارد والبيئة والطاقة الطبعة الثامنة، دار خواريزم العلمية للنشر والتوزيع، جدة، العربية السعودية، 2014، ص 335.

فيها بالعقود الآجلة حيث تتيح للمستثمرين الحصول على الفرصة لتداول العقود الآجلة للنفط الخام وغيرها من المشتقات النفطية عن طريق العطاءات والطلبات على السلع و العقود الآجلة للنفط ويتم تحديد سعر البيع والشراء على أساس المعروض والمطلوب في السوق، حيث تأخذ هذه العقود طابع السندات المالية وتوجد ثلاثة أسواق آجلة رئيسية هي :

- سوق نيويورك للتبادل التجاري .New-York mercantile exchange (NYMEX)
- سوق المبادلات النفطية العالمية بلندن.International petroleum exchange (IPS)
- سوق سنغافورة النقدي العالمي . Singapore international monetary exchange(SIMEX)

وفي هذا السوق يتم التعامل اليومي بالبراميل الورقية (Paper barrel)[1] مما يزيد عدة مرات على حجم التعامل في براميل النفط الحقيقية، فهذه السوق هي عبارة عن بورصات يتم التعامل فيها بواسطة أوراق مالية.

اختلفت الآراء حول اثر الأسواق الآجلة على أسعار النفط، إذ يعتبرها البعض عاملا من عوامل الاستقرار إذ أنها تقلل من حدة المخاطر نتيجة الاتجار بالنفط في الأوقات التي تحدث فيها التقلبات الكبيرة، بينما يرى البعض الآخر أنها تعمل على زيادة حدة التقلبات.

2.3 . علاقة السوق الفوري والسوق المستقبلي.

استخدمت عقود النفط المستقبلية على مدى فترة طويلة للتنبؤ بالأسعار الفورية على افتراض أن أسعار العقود المستقبلية تساوي القيمة المخصومة للسعر الفوري في المستقبل وأن عقود النفط المستقبلية، بطبيعة الحال، تتضمن معلومات استشرافية، وكما هو الحال في كثير من أسواق السلع الأولية.

كثيرا ما تسجل أسواق النفط المستقبلية ارتفاعا للسعر الفوري عن المستقبلي، ويمكن أن يؤدي هذا الأمر إلى بعض التحيز الأدنى في تنبؤات الأسعار الفورية للعقود المستقبلية.[2]

تعتبر تحركات الأسعار في الأسواق الآجلة مؤشرا هاما لتوقعات الأسعار، كما يستند تجار الأسواق الفورية على تحركات أسعار العقود الآجلة، بحيث يقل عدد المشترين في الأسواق الفورية إذا ما انخفضت الأسعار في الأسواق الآجلة توقعا لانخفاض أكبر. أما إذا ارتفعت الأسعار فإن عدد البائعين في الأسواق الفورية يقل نظرا لارتفاعات أكبر في الأسعار.[3] وعليه فإن الأسعار في السوق الآجلة قد تكون أعلى من الأسعار الفورية مثلما حدث سنة 2007 حيث كانت الأسعار المستقبلية أعلى من السعر الفوري نهاية 2008 وبداية 2009 مما يدفع المضاربين إلى تفضيل الشراء الفوري والتخزين، وفي هذه

---

[1] البرميل الورقي وهو نفط خام غير مادي أو محسوس.

[2] صندوق النقد الدولي، أسعار و تنبؤات السلع الأولية، تقرير خاص، 2014، ص27.

[3] سيد أحمد، الخولي، مرجع سبق دكره، ص 335.

الحالة يطلق على السوقِ Contangon، وهو الأمر الذي دفع الأسعار الفورية للارتفاع من جديد. أما في الحالة العكسية أي عندما تكون الأسعار في السوق الآجلة منخفضة مقارنة مع الأسعار في السوق الفورية على غرار ما حصل خلال الفترة من 2011 إلى غاية نهاية 2014، حيث كانت الأسعار الفورية أعلى من السعر المتداول في السوق الآجلة لسنة 2011، ففي هذه الحالة فإن تفضيل المضاربين يتجه نحو الشراء في الأسواق الآجلة، و يطلق على السوق اسم Backwardation[1]

المطلب 2: العناصر الفاعلة في السوق النفطي.

تعتمد السوق النفطية أساسا على عناصر مؤثرة فيها تعد المحرك الأساسي لها، حيث يشكل النفط مصدر الطاقة الأهم فيها. فالمتتبع لسوق النفط يرى أنها تلعب دورا حيويا في الاقتصاد العالمي وتحديد الأسعار. وهذا راجع إلى الحاجة لهذا المورد الطبيعي والذي يتطلب التعاون بين الأطراف المختلفة (كالدول المنتجة والمصدرة، الدول المستهلكة والشركات العالمية الكبرى).

أ . من ناحية الدول المنتجة.

– منظمة الدول المصدرة للنفط: Organisation Of Petroleum Exporting Contries (OPEC)

هي منظمة بين حكومية ذات كيان دولي، تأسست سنة 1960 في بغداد، تهدف هذه المنظمة إلى تنسيق و توحيد السياسات النفطية بين الدول الأعضاء بما يسمح بالتأثير اللازم على حجم الإنتاج النفطي، وكذا تحديد الطرق والأساليب اللازمة لضمان استقرار الأسعار في أسواق النفط الدولية بغية إزالة التذبذبات الضارة وغير الضرورية فيها.[2] وذلك بهدف تحسين مداخيل الدول المنتجة للنفط وخاصة العربية منها، تعتمد المنظمة في تسعير النفط على سعر برميل سلة الاوبك والتي كانت تضم سبعة أنواع من النفط الخام. وقد سيطرت منظمة OPEC منذ تأسيسها على 80 % من إجمالي الحصة السوقية في سوق النفط العالمية، ما دعم موقفها في السوق العالمي وجعل من قراراتها مؤثرة في مسارات تسعير النفط.

–الدول المنتجة خارج الأوبك: Indépendant Petroleum Exporting Contries (IPEC)

تمثل هذه الدول ما نسبته 60 % من الإنتاج العالمي النفطي، وتتميز بأنها مستهلكة ومستوردة للنفط، تمتلك أعلى حصة من طاقة التكرير العالمية، أما احتياطها فهو أقل من 20 % من الاحتياطي

---

[1] بوالشعور شريفة، تقلبات اسعار النفط وخطر المرض الهولندي، نموذج متجهات تصحيح الخطأ (دراسة قياسية حالة الجزائر)، اطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد المال والاعمال، جامعة باجي مختار، عنابة، 2016–2017، ص26.

[2] نجوى أنيس الفقيه، دور منظمة الاوبيك في عملية التنمية، الطبعة الاولى، بيروت، لبنان،1990 ، ص22.

النفطي العالمي مما يجعل النضوب فيها أسرع منه بالنسبة لدول الأوبك، ومعظم هذه الدول هي عبارة عن دول صناعية متقدمة (الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، كندا، النرويج، بريطانيا و دول بحر الشمال). كما أن هناك دول نامية (الصين، المكسيك، كازاخستان وسلطنة عمان) وإنتاجها يتناقص سنويا نتيجة الاستخراج المكثف لنفطها للتأثير على سياسة أوبك بتخفيض الإنتاج. وقد لعبت هذه الدول دورا كبيرا في التأثير على أسعار النفط بزيادة العرض مما أدى إلى انخفاض الأسعار في العديد من المرات.

ب . من ناحية الدول المستهلكة (الطلب).

– وكالة الطاقة الدولية: International Energy Agency (IEA)

هي منظمة دولية مستقلة تم إنشاؤها سنة 1974 من قبل مجموعة من الدول الصناعية كرد فعل للصدمة النفطية الأولى سنة 1973،[1] ومقرها بالعاصمة الفرنسية باريس. جاء إنشاء هذه الوكالة لحماية مصالح الدول المستهلكة والدفاع عنها، في محاولة لاسترجاع زمام التسعير بعد أن انقلبت خلال فترة السبعينات إلى يد الدول المنتجة للنفط بعد سلسلة التأميمات التي قامت بها حكومات هذه الدول، إضافة إلى الدور الذي لعبته منظمة الأوبك خلال هذه الفترة؛ والهدف الرئيسي للوكالة هو تقوية موقف المستهلكين للنفط والتأثير على الأسعار من خلال تشجيع أعضائها على الاحتفاظ بمخزون تجاري واستراتيجي كبير تستطيع من خلاله التأثير على السوق النفطية في مراحل انخفاض إنتاج دول الأوبك وقلة العرض النفطي، ووضع خطة مشتركة لمواجهة الاضطرابات التي تعرفها السوق النفطية الدولية والمخاطر المتعلقة بإمداداتها من المادة الحيوية.[2]

– الشركات النفطية العالمية الكبرى (الشقيقات السبع).

هي شركات النفط السبع الأساسية المملوكة أساسا لصالح الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا وهولندا، وقد كانت هذه الشركات إلى وقت متأخر تسيطر على حوالي 80 % من الإنتاج العالمي، كما أنها تسيطر أو تملك أكثر من 70 % من صناعة التكرير العالمية. وهي تعمل بشكل مباشر أو عن

[1] حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2006، ص192.

[2] بوبكر بعداش، مظاهر العولمة من خلال نشاط الشركات العالمية متعددة الجنسيات، حالة قطاع البترول، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر 2010، ص207.

طرق شركات مملوكة لها في هذه الصناعة، وكذلك فإن أكثر من 50 % من ناقلات النفط ملك لهذه الشركات. [1]

إن أكبر هذه الشركات النفطية الأمريكية هي: GULF-OIL، EXXON، TEXAKO، MOBIL OIL و CHEVRON وهي خامس الشركات النفطية الأمريكية الكبرى العاملة بالخارج بالإضافة إلى شال SHELL الهولندية كما تسمى، وهي في الحقيقة شركة بريطانية هولندية أمريكية وشركة BP البريطانية (بريتش بتروليوم) التي تملك الحكومة البريطانية نصف أسهمها، ويملك الباقي مساهمون غربيون في بريطانيا وخارجها.

تلعب هذه الشركات دورا رياديا في السوق العالمي للنفط، حيث أنها تعمل في جميع مجالات النفط، لذلك لها تأثير كبير على تقلبات الأسعار.

هناك شركات عالمية كبرى أخرى مثل الشركة الفرنسية للنفط في الشرق الأوسط وشركة AKTINON في أوروبا وكذلك شركة فيليس بتروليوم، تؤثر في سوق النفط مثل الشقيقات السبع، كما تجدر الإشارة إلى الأهمية التي تحتلها الشركات النفطية الوطنية والتي تؤثر على السوق النفطية من خلال التأثير على السعر بتطوير أساليب الإنتاج والبحث والتنقيب، الأمر الذي ينعكس على التكاليف ومن تم على السعر الأدنى للنفط. وتسيطر هذه الشركات على ما يفوق 70 % من إنتاج النفط في العالم، و من هذه الشركات شركة أرامكو السعودية، شركة النفط الوطنية الايرانية وشركة بترو الصينية... الخ.

المبحث الثاني : أسعار النفط ومحدداتها (الإطار النظري لتحديد أسعار النفط).

عرفت السوق النفطية أساليب مختلفة في تسعير السلعة النفطية ومن خلال هذا المبحث سنلقى الضوء على السعر النفطي من خلال ذكر تعريفه وأنواعه، وطرق تسعيره في السوق، بالإضافة إلى العوامل المحددة والمؤثرة في الأسعار النفطية.

المطلب الأول: عموميات حول أسعار النفط.

أولا: تعريف سعر النفط.

تعتبر الأسعار إحدى أدوات السياسة الاقتصادية لتحقيق أغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فالسعر مؤشر نقدي لتحديد القيمة التبادلية للسلع والخدمات عند وضع توازن العرض والطلب بهدف توجيه السوق لتحقيق

[1] محمد الرميحي، النفط والعلاقات الدولية، وجهة نظر عربية، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والأدب والفنون، الكويت، أفريل 1982، ص ص:15- 16.

الكفاءة في تخصيص الموارد.[1]

ويعرف السعر النفطي أيضا بأنه تلك القيمة النقدية التي تعطى للسلعة النفطية خلال مدة معينة ومحددة نتيجة لتأثير عدة عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية ومناخية بالإضافة إلى طبيعة السوق السائدة حينها.[2]

وهناك من يعرفه على أنه: هو القيمة النقدية بالدولار لوحدة واحدة من النفط معبرا عنها بالبرميل.[3]

ثانيا : التطور التاريخي لأسعار النفط (تطور نظم تسعير النفط).

شهدت أسعار النفط تطورا كبيرا منذ ظهوره إلى يومنا هذا، حيث تغيرت موازين القوى في السوق النفطية،

و استطاعت الدول المنتجة التحكم في السوق و أن تبسط سيادتها على الإنتاج وتقرر سياسة الأسعار المعلنة، حيث ترتفع أسعار النفط إلى مستويات جديدة ودائمة، إلاّ أنّ السمة الغالبة هي التقلب المستمر، وهذا ما أدى إلى التفكير في العوامل المتحكمة في التسعير الذي مرّ بعدة مراحل يمكن تقسيمها إلى ما يلي :

1 . التسعير في ظل احتكار الشقيقات السبع.[4]

1-1 : نظام الاسعار المعلنة (1880-1936): بدأت الصناعة النفطية في التوسع في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال شركة "ستاندر اند اويل أون نيوجرسي" منذ سنة 1880، والتي كانت أول شركة تحديد الأسعار عن طريق إعلانها رسميا عن آبار الإنتاج، ومع تطور مناطق الإنتاج خارج الولايات المتحدة الأمريكية، أصبحت عملية الإعلان تتم في موانئ التصدير، وقد تميزت أسعار النفط في هذه المرحلة بالثبات والاستقرار والاعتماد على النفط الأمريكي، ولكن مع اكتشاف النفط في الولايات المتحدة الأمريكية خاصة بتكساس و ظهور شركات نفطية أخرى، سعت كل شركة إلى إعلان أسعار

---

[1] عبدالسلام بريزة، دور الصناديق الثروة السيادية في إدارة الفوائض البترولية، دراسة مقارنة بين صندوق ضبط الموارد الجزائرية وصندوق التقاعد الحكومي النرويجي، رسالة ماجستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، جامعة سطيف1، الجزائر، 2012-2013 ، ص57.

[2] حاج بن زيدان، دراسة النمو الاقتصادي في ظل تقلبات اسعار البترول لدى الدول المينا (دراسة تحليلية وقياسية حالة الجزائر، المملكة العربية السعودية ومصر، 1970- 2010) أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2012- 2013، ص90.

[3] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[4] عبدالسلام بريزة، مرجع سبق ذكره، ص58.

النفط الخاصة بها، وهذا ما أدى بهذه الشركات إلى اللجوء إلى التفاوض من أجل توحيد الأسعار وضمان المصالح، فظهر نظام التسعير الموالي.

1-2 : نظام نقطة الأساس الأحادية (1936 - 1939): أدى اتفاق الشركات النفطية الأمريكية إلى فرض نظام تسعير خاص بالأسعار المعلنة للنفط، عرف بـ : " نظام نقطة الأساس الأحادية " والذي يتم من خلاله حساب كل أسعار الخدمات العالمية بناء على سعر النفط الخام في خليج المكسيك، مضافا إليه تكاليف النقل والتأمين من خليج المكسيك إلى منطقة الاستيراد. كما يعرف أيضا هذا النظام بـ : معادلة خليج المكسيك زائد، وتم اختيار نفط خليج المكسيك كأساس لإرتفاع تكاليف إنتاجه.

1-3 : نظام نقطة الأساس المزدوجة (1939 -1945): نتيجة لظروف الحرب العالمية الثانية، بدأ نظام "نقطة الأساس الأحادية" يضعف بعد موافقة الشركات النفطية الكبرى على اختيار الخليج العربي كنقطة أساس ثانية لتسعير النفط الخام على المستوى العالمي، نتيجة ظهور احتياطات نفطية كبيرة في دول الشرق الأوسط والخليج العربي، وهكذا بدأ تطبيق نظام نقطة الأساس المزدوجة لتحديد الأسعار المعلنة، حيث حددت أسعار النقطة الجديدة في الخليج العربي بحدود مقاربة لأسعار نقطة الأساس السابقة في خليج المكسيك، فأصبح بإمكان المشترين أن يدفعوا منذ ذلك الوقت أسعار معلنة محددة مضاف إليها أجور الشحن والتأمين من أقرب الخليجين
إليهم، حيث تم معادلة نقطة الخليج العربي وخليج المكسيك في ميناء " ميناك" بنابولي الإيطالي.

1-4 : نظام نقطة الأساس المتعادلة (1945 – 1950) : مع نهاية الحرب العالمية الثانية تم العمل بنظام نقطة الأساس المزدوجة حيث تم استبدال معادلة نقطة منطقة الخليج العربي و خليج المكسيك من ميناء "Manak" ميناك نابولي الايطالية الى ميناء "ساوتمبتون"Southampton في غرب انجلترا، وذلك بعد تراجع إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية و اكتساح النفط العربي السوق النفطية العالمية.

2 . التسعير في ظل سيطرة شركات النفط الوطنية و منظمة الأوبك على الثروة النفطية.[1]

2- 1 : نظام قاعدة الأسعار المحققة (1950 - 1960): وفق هذه القاعدة كان يتم الاعتماد على سعر النفط الأمريكي في خليج المكسيك لتحديد أسعار النفط غير الأمريكي، حيث تزامن هذا النظام مع ظهور شركات النفط الوطنية التي كانت تقدم تسهيلات للمشترى، وتعمل بهذا السعر عوض السعر المعلن لأن الصفقات كانت طويلة الأجل وبكميات كبيرة جدا، وكان هذا النظام ساريا قبل تأسيس منظمة الأوبك

[1] المرجع نفسه، ص56.

(أي هو يعبر عن السعر المعلن ناقصا الحسومات والتسهيلات المختلفة الممنوحة من طرف البائع للمشتري).

2 – 2 : نظام قاعدة سعر الإشارة (1960 – 1970): في سنة 1960 تأسست منظمة الأوبك للحد من انهيار أسعار النفط وتدني عوائد الدول النفطية، وعرفت الأسعار في ظل سيطرتها على السوق النفطية انتعاشا واستقرار، ومع تزايد هيمنتها وحجم احتياطاتها فإنها كانت تفرض السعر المتعامل به وفق نظام سعر الإشارة للنفط العربي الخفيف السعودي كخام مرجعي، في ظل نظام الاتفاقيات المشتركة مع الشركات النفطية الكبرى، وهذا السعر يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المحقق.

2 – 3 : نظام قاعدة السعر الرسمي (1970 – 1979): تعرف هذه المرحلة بمرحلة التصحيح الهيكلي لسعر النفط، الذي قامت به منظمة الأوبك عامة و الدول العربية خاصة، وهذا ما أدى إلى ارتفاع الأسعار التي كانت تختلف حسب اختلاف درجة كثافة النفط والنوعية (اتفاق كاراكاس 1970)، كما تم رفع أسعار النفط الخام تفاديا للتضخم المستورد من الدول الصناعية (اتفاقية طهران: 1971)، وأخيرا يتم مراعاة تغير سعر صرف الدولار في تسعير النفط (اتفاقية جنيف: 1972– 1973)، وبعد الحظر النفطي سنة 1973 أصبح تسعير النفط مسألة تنفرد بها منظمة الأوبك عن طريق قاعدة السعر الرسمي التي يتحدد السعر وفقها على أساس الخدمات المكونة لسلة الأوبك.

3 . التسعير في ظل سيادة قانون العرض والطلب على السوق النفطية (1980–2015).[1]

لم تكن أسعار النفط في المراحل السابقة تخضع لقانون العرض والطلب، وإنما لمصالح الطرف الذي يسيطر على السوق النفطية، لكن بعد أزمة 1973 وما أحدثته من اضطرابات، طورت الدول المستهلكة أساليب جديدة لتسويق النفط الخام لتفادي تقلبات الأسعار، أهمها الأسواق النفطية الآجلة والبورصات النفطية منذ 1980، وشجعت على زيادة إنتاج الدول من خارج الأوبك مما قلل من سيطرة المنظمة في مجال التسعير، وفتح المجال أمام قوى السوق و ميكانيزمات العرض والطلب للتأثير على أسعار النفط، التي لم تشهد الاستقرار، حيث عرفت تذبذبات كثيرة بين التدهور الشديد خلال 1986– 1998 و 2008 والارتفاع الكبير بين 2003 – 2007 وحتى 2013 متأثرة بمختلف الأحداث وبقانون العرض والطلب.

[1] حاج بن زيدان ، مرجع سبق ذكره، ص57.

ثالثا: أنواع أسعار النفط.

توجد عدة أنواع من أسعار النفط ولكل نوع معنى محدد يخدم المصالح المختلفة المستفيدة من الريع النفطي، رغم كثرة المصطلحات السعرية و تنوعها نذكر منها :

1 . الأسعار المعلنة: ظهر النفط في القرن 19، أين كانت الشركات النفطية تبيع نفطها بسعر تعلن عنه، وعليه بدأت تسمى بالأسعار المعلنة " الأسعار الرسمية " لأنها صادرة عن مؤسسات رسمية. تاريخيا ظهر هذا السعر سنة 1880 عندما كان البيع يتم عند البئر النفطي فعملت الشركات للإعلان عن أسعارها ودعمها بحسومات، ومع الوقت اعتبرت الأوبك هيئة رسمية في السوق ومصدرا مرجعيا لها لسعر المعتمد من قبلها « Opec prix ».

2 . السعر المحقق أو الفعلي:[1] ظهر هذا النوع من الأسعار سنة 1959 بظهور الشركات النفطية المستقلة وهي عبارة عن السعر المعلن مخصوم منه نسبة مئوية تمثل الحسومات، ويتأثر هذا السعر على عكس السعر المعلن بظروف السوق السائدة، وبتأثر الأطراف النفطية المتعاقدة، حيث تقدم تسهيلات بيعيه كبيرة في حالة العقود الآجلة طويلة المدى بكميات كبيرة والعكس في حالة العقود القصيرة و الكميات المحدودة.

3 . سعر الإشارة أو المعمول به:[2] ظهر في فترة الستينيات، حيث بعد ظهور الأسعار المحققة إلى جانب الأسعار المعلنة، اخذوا اعتماد سعر الإشارة أ والمعمول به (Reference price) في احتساب قيمة النفط الأجنبية من أجل توزيع أو قسمة العوائد المالية النفطية بين الطرفين.

إن سعر الإشارة هو السعر الذي يقل عن السعر المعلن، ويزيد عن السعر المحقق أو الفعلي، وبذلك يمثل السعر المتوسط بين السعرين، ويمكن التوصل إلى سعر الإشارة عبر اتفاق بين الشركة المنتجة للبترول والدولة المستوردة كما حصل بين الجزائر و فرنسا سنة 1965.

يعني سعر الإشارة متوسط سلة من النفوط المتقاربة في درجات الكثافة أو المتباعدة في الموقع الجغرافي لتشكل مؤشر أو إشارة لتسعير مجموعة من النفوط حسب قرب أو بعد درجة الكثافة من نقطة الإشارة وهي عديدة منها البترول العربي الخفيف، بترول الأوبك، بترول غرب تكساس، بترول برنت وبترول بحر الشمال.[3]

---

[1] المرجع نفسه، ص58.

[2] لخديمي عبدالحميد، مرجع سبق ذكره، ص14.

3 نبيل جعفر، اقتصاد النفط، الطبعة الأولى، دار إحياء الثرات العربي للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2011، ص- ص : 103، 104.

4 . سعر التكلفة الضريبية Tax last price : تمثل هذه الأسعار في واقع الأمر، الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات النفطية الكبرى من أجل الحصول عل البرميل الخام من النفط المنتج بموجب الاتفاقيات (الامتيازات) التي عقدتها مع حكومات الأقطار المنتجة للنفط المعلنة، وفي نفس الوقت تعتبر هذه الأسعار القاعدة التي ترتكز عليها الأسعار المحققة في السوق النفطية، إذ أن بيع النفط الخام بأقل من هذه الأسعار يعني الخسارة بطبيعة الحال، وقد اتفقت الأساليب التي يتم بموجبها احتساب هذه الأسعار بين الطرفين: حكومات الأقطار المنتجة للنفط والشركات النفطية العالمية على أراضيها، فأصبحت هذه الأسعار تساوي في المتوسط مايلي :

سعر الكلفة الضريبية = كلفة الإنتاج + عائد الحكومة .

حيث أن: عائد الحكومة = الريع + الضريبة.

5 . السعر الفوري : وهو سعر الوحدة النفطية المتبادلة فوريا في السوق النفطية الحرة، وظهر هذا النوع بين عامي 1978 و 1979، نتيجة الاختلال الذي مس العرض العالمي بسبب انقطاع النفط الإيراني، أي بظهور السوق الحرة و يمكن اعتباره غير مستقر لارتباطه بمستوى الاختلال بين العرض والطلب، أما بالنسبة لقيمة الأسعار الحقيقية فهي كما يلي : السعر الحقيقي للنفط أو السعر بدولارات ثابتة القيمة، والذي يعبر عن تطور السعر عبر فترة زمنية بعد استبعاد ما طرأ عليه خلال تلك الفترة من عوامل التضخم النقدي أو التغيير في معادلة تبادل الدولار الذي يتخذ أساسا لتسعير النفط مع العملات الرئيسية الأخرى، ومن هنا يلزم أن ينسب السعر الحقيقي إلى نسبة معينة في سنة الأساس ثم يتابع تطوره عبر الزمن للوقوف على القيمة الحقيقية.

6 . سعر التحويل : هو سعر تبادل البترول الخام بين شركتين فرعيتين ضمن مجموعة من الشركات تابعة للشركة الأم، أو انتقال النفط من نشاط لأخر ضمن نفس الشركة، كالإنتاج والنقل والتكرير في إطار نفس الشركة، في مثل هذه الحالة يتفق على سعر صوري أو حسابي يراعى في تقديره محاولة جعل الضرائب على أرباحها النفطية لدى الدولة المسجلة فيها عند الحد الأدنى.

7 . سعر السوق (Market price) : يمثل السعر الذي يباع به النفط في السوق الحرة، وهذا السعر يتحقق بالنسبة للكميات المباعة من خارج الكارتل البترولي أي بين الشركات النفطية، ومن المعروف أن هذه الأسعار كانت تقل عن الأسعار المعلنة بنسبة تزداد كلما ازدادت المنافسة في عمليات البيع، نظرا

لهذا الانخفاض في أسعار السوق فإن الشركات النفطية تستخدمه أساسا في احتساب ما يترتب عنه من ضريبة أو إتاوة.

8 . السعر الحقيقي أو الموضوعي (Real price) : هو السعر المعلن تخصم منه نسبة التضخم والتغير في القيمة الشرائية للعملات الرئيسية المتداولة [1] وهو السعر الإسمي الحالي منسوبا إلى سنة الأساس، ويتم حسابه بناء على السعر الاسمي الحالي، بعد استبعاد تأثير عوامل التضخم الماثلة بين سنة الأساس المعتمدة والسنة الحالية وبموجبه يتم المقارنة بين القدرة الشرائية المحققة عن بيع برميل البترول الواحد في السنة الحالية عنها في سنة الأساس.[2]

9. سعر البرميل الورقي : (Paper barrel price): وهي التسمية التي تطلق على سعر البرميل في سوق الصفقات الآنية وتقترب كثيرا من مفهوم سعر النفط الخام في بورصات البترول الدولية، وهو عبارة عن عقود النفط الآجلة التي قام المستثمرون ببيعها ويزايدون عليها و يتداولونها بين المضاربين، وعملية المضاربة على النفط قد تكون من أحد أهم الأسباب التي تقف وراء ارتفاع أسعار النفط بعيدا عن الأسباب الحقيقية والسياسية.[3]

10.السعر الإسمي (Nominal price) : هي الأسعار الاسمية التي يجري التعامل بها عمليا في السوق في تاريخ معين، وقد تنسب الأسعار إلى أسواق مختلفة مثل سعر برنت أو سعر البترول العربي وغيرها، وقد تشمل أنواع معينة من البترول الثقيل أو الخفيف أو حسب نسبة محتواها من الكبريت وغيرها.

11.السعر الاقتصادي (Economic price) : قد يشترك أكثر من عامل في تحديد السعر الاقتصادي وتتداخل هذه العوامل في السوق ضمن عوامل الطلب والعرض، ويتم بموجبها تحديد السعر الاقتصادي، ويعبر هذا الأخير على السعر الذي يحسب سعر البترول والغاز بالاعتماد على العوامل الاقتصادية، وتتضمن تلك العوامل أسس ومبادئ اقتصادية علمية مثل : القيمة النفعية لها، وفرتها في الطبيعة، تكاليف إنتاجها و أسعار السلع البديلة لها التي تقدم نفس الخدمات وتحتوي نفس المواصفات، ولذلك فإن السعر الاقتصادي للغاز يختلف في تقديرنا عن السعر الحقيقي أو الموضوعي، يمكن أن يتحدد في ضوء ثلاثة معايير أو مبادئ سبق إقرارها في اتفاقية بترولية دولية وعلى الرغم من أن تلك الاتفاقيات لم

---

[1] محمد أزهر السماك، عبدالحميد باشا، اقتصاديات النفط و السياسة النفطية، الطبعة الأولى، المكتبة الوطنية، الموصل،1979، ص225.

[2] عماد الدين محمد المزيني، العوامل التي تؤثر على تقلبات أسعار النفط العالمية (2000-2010) سلسلة العلوم الانسانية المجلد 15، العدد الأول، مجلة جامعة الأزهر، مصر، 2013، ص 337.

[3] محمد أزهر السماك، عبد الحميد باشا، مرجع سبق ذكره، ص 226.

تعد سارية، فإن مبدأ الزيادة السنوية لمواجهة التضخم عند الطلب على البترول مازال يصلح أساسا لإدراج السعر حفاظا على قيمته الحقيقية.

فقد أقرت اتفاقية طهران المبرمة مع شركات النفط العالمية عام 1971 المعيار الأول، وهو تصعيد سعر البترول بمعدل 2.5 % سنويا لمواجهة التضخم، كما أقرت المعيار الثاني وهو زيادة السعر بمعدل 2.5 % كعلاوة خاصة باعتبار النفط ثروة ناضبة، بنضوبها لزيادة خدمة مستهلكيها.

كذلك أقرت اتفاقية جنيف الأولى 1971 و الثانية 1973 المعيار الثالث وهو مبدأ تصحيح سعر البترول تبعا لما يطرأ على قيمة الدولار من تغيرات في مواجهة عدد من العملات الرئيسية و بمقتضاها زادت الأسعار نحو 8.5 % عقب تعويم وتخفيض قيمة الدولار في ديسمبر 1971، كما أبرمت اتفاقية جنيف الثانية في يونيو 1973 عقب تخفيض الدولار للمرة الثانية حيث زادت بمقتضاها الأسعار بنحو 11.9 % مع تصحيحها شهريا تبعا لتقلب العملات. وهذه هي المبادئ الثلاثة التي يجب إتباعها لتقدير معدل الزيادة السنوية لتدرج السعر الإسمي للبترول حفاظا على قيمته الحقيقية، بافتراض أن تغير قيمة الدولار بالزيادة أو الانخفاض في مواجهة المدى الطويل، فإن معدل الزيادة السنوية وفقا لمبدأ طهران لا يقل عن 5% سنويا في المتوسط على مدى الثلاثين سنة الماضية، وهذا هو أدنى معدل لتدرج السعر الاسمي.[1]

المطلب الثاني: المحددات الرئيسية لأسعار النفط .

يتناول هذا المطلب محددات تسعير النفط، والتي تتحكم فيه وتجعله يزاد وينقص، حتى أنه من الصعب التحكم فيها أو التنبؤ بها بشكل دقيق، وتبقى أسعاره خاضعة ومبنية على الاحتمال والتوقعات المستقبلية ونظرا لوجود العديد من المحددات كالعرض والطلب والأحداث الجيوسياسية والاقتصادية، إضافة إلى الإنتاج و الاحتياطي من النفط. كل هذا يجعل أسعار النفط لا تتميز بالاستقرار والثبات ويصعب التوقع أو التنبؤ بأسعار النفط المستقبلية.

وسيتم فيما يلي عرض لهذه العوامل التي تؤثر على العرض والطلب النفطي، والتي تؤدي إلى تقلب الأسعار في السوق النفطي العالمي :

الفرع الأول : الطلب النفطي.

1-1 : تعريف الطلب النفطي : يعرف الطلب النفطي بأنه الكمية التي يرغب الأفراد بها لسد حاجاتهم الاقتصادية، ولذلك فالطلب على المواد النفطية يتحدد بمدى رغبة وقدرة الأفراد والمؤسسات في الحصول على هذه السلعة. وتلك الرغبة هي وليدة الحاجات المختلفة النابعة من استعمالات تلك السلعة عند سعر

[1] عماد الدين محمد المريني، مرجع سبق ذكره، ص،ص 331، 337.

معين وخلال فترة زمنية محددة بهدف إشباع أو سد تلك الحاجات الاقتصادية سواء كانت لأغراض إنتاجية أو لأغراض استهلاكية.

نظرا لكون الحاجات الإنسانية متزايدة، فقد شهد الطلب على النفط نموا متزايدا سواء في شكله الخام أو في صورة منتجات مكررة، ويعتبر الطلب على النفط مشتقا من الطلب على المنتجات النفطية المكررة، والتي تتضمن أسعارها قدرا كبيرا من ضرائب الاستهلاك في أسواقها، ومن ثم فإن أسعار تلك المنتجات من شأنها أن تؤثر في الطلب عليها وبالتالي في الطلب على النفط.[1]

1-2 : محددات الطلب النفطي :

تتحدد أسعار البترول في السوق العالمية كباقي السلع والخدمات، وتختلف سوق البترول عن باقي الأسواق بتعلقها بسلعة إستراتجية مهمة يتوقف عليها معدل النمو الاقتصادي لكثير من دول العالم، إضافة لكونها سلعة سياسية لا تنطبق عليها معايير التحليل الاقتصادي وحدها.

يتأثر الطلب النفطي كباقي النشاطات الاقتصادية بعدة عوامل نجد منها :

أ . النمو الاقتصادي:

يعتبر النفط محركا أساسيا للتطور الاقتصادي، إلا أن الطلب العالمي على النفط الخام يعكس مستوى التقدم الاقتصادي الذي وصله العالم، ومع تنامي الاقتصاديات العالمية وظهور اقتصاديات صناعية جديدة، ارتفع الاستهلاك النفطي وارتفعت الكميات المطلوبة من النفط، وعلى العكس من ذلك فإن انخفاض النمو الاقتصادي يرافقه انخفاض في الطلب النفطي.[2]

ب . سعر النفط الخام وأسعار المنتجات النفطية المكررة :

إن سعر النفط له علاقة عكسية مع الطلب عليه، حيث أنه أي انخفاض في الأسعار يؤدي إلى زيادة الطلب من قبل الدول الصناعية، بينما يؤدي ارتفاع الأسعار إلى تخفيض الطلب على النفط ومشتقاته، حيث تسعى الدول الصناعية للحد من هذا الارتفاع في الأسعار وذلك من خلال ترشيد الاستهلاك، وبذلك تحافظ على مستويات منخفضة من الأسعار.

ج . سعر الطاقة البديلة :

في حال ارتفاع سعر النفط تلجأ الدول الصناعية إلى استبدال النفط بالغاز والفحم، وذلك للحفاظ على الأسعار منخفضة، فقد استطاعت وكالة الطاقة الدولية (IEA) إلى إعطاء بعض التقديرات حيث

---

[1] توفيق عباس عبد عون، أسعار النفط في السوق الدولية، ابعادها ومضامينها الاقتصادية ، مجلة جامعة كربلاء العلمية، العراق، المجلد 5/العدد4 ، كانون الاول 2007، ص359.

[2] بوالشعور شريفة، مرجع سبق ذكره، ص39.

أقرت بأن الغاز الطبيعي والفحم سيصبحان من أهم مصادر الطاقة في المستقبل، إلا أن أسعار الطاقة البديلة تبقى مرتفعة نظرا لارتفاع تكاليف إنتاجها ونقله

د . الاستقرار السياسي في العالم :

يلعب العامل السياسي دورا مهما في التأثير على حجم الطلب النفطي والذي تكون أثاره واضحة على تغيرات الأسعار، فالاضطرابات السياسية تكون هي السبب الرئيسي أحيانا في تقلص الإمدادات النفطية ما يدفع بالدول المستهلكة للتسارع للحصول على كميات معينة وبأي سعر تخوفا من نقص الامدادات. وإذا نظرنا إلى الأزمات الناجمة عن الغزو الروسي لأوكرانيا لوجدنا أن الاقتصاد العالمي بأكمله سيشعر بآثار تباطؤ النمو وزيادة سرعة التضخم وسوف تتدفق هذه الاثار من خلال ثلاثة قنوات رئيسية أهمها :

– ارتفاع الأسعار خاصة الطاقوية مما يؤدي إلى إضعاف الطلب،

– انقطاع الإمدادات أدى أيضا إلى ارتفاع أسعار النفط والغاز الطبيعي،

حيث أن الاقتصاديات التي تعتمد على الواردات النفطية سوف تسجل عجز أعلى في المالية العامة والتجارة الخارجية وتشهد ضغوطا تضخمية أكبر، وإن كان ارتفاع الأسعار قد يعود بالنفع على بعض البلدان المصدرة للنفط مثل البلدان في الشرق الأوسط و إفريقيا.[1]

هـ . النمو السكاني:

يعتبر عامل السكان أحد العوامل المؤثر في الطلب البترولي، حيث كلما كان عدد السكان كبيرا ومتزايدا أدى ذلك إلى توسيع ونمو الطلب، بافتراض أن نسبة النمو السكاني أقل من نسبية النمو الاقتصادي بحيث لا يتأثر متوسط دخل الفرد ويؤكد هذا الطرح التطور التاريخي لعدد سكان العالم وتطور حجم الطاقة المستهلكة .

و . المناخ:

قد لا يعتبر عاملا أساسيا ولكن له تأثير كبير على طلب النفط خاصة في المدى القصير، وذلك حسب الفصول و درجة الحرارة بين الصيف والشتاء، وكذلك اختلاف مناطق العالم. كما أن للكوارث الطبيعية الأثر البليغ على حجم الكمية المعروضة والكمية المطلوبة من النفط.

[1] الفريد كامر، جهاد أزعور، تشانغ يونغ ري، علم الاقتصاد الاقليمي، الحرب في أوكرانيا و أصداؤها عبر مختلف مناطق العالم IMF BLOG، 2022/03/17.

الفرع الثاني : العرض النفطي.

إن العرض النفطي له عوامل عديدة تؤثر فيه سواء بالارتفاع أو بالانخفاض وله عدة محددات في السوق النفطية :

2 – 1 : مفهوم العرض النفطي :

يقصد بعرض النفط الكميات المتاحة من السلعة البترولية في السوق الدولية بسعر معين وخلال فترة زمنية محدودة، والعرض البترولي يكون فردي البائع، أو طرف عارض، أو يكون عرضا كليا لمجموعة بائعين أو أطراف عارضين لتلك السلعة بسعر أو أسعار مختلفة في زمن محدد، ويتسم العرض بالمرونة القليلة على المدى القصير إلا أنه قد يكون أكثر مرونة في المدى البعيد. [1]

كما أن للكمية المعروضة من النفط اثر كبير على أسعاره، وعموما فإن العلاقة بين الكمية المعروضة وسعر النفط حسب النظرية الاقتصادية هي علاقة عكسية، فزيادة المعروض من السلعة النفطية يؤدي إلى انخفاض الأسعار بينما يحدث العكس في حالة انخفاض الكمية المعروضة.

2-2: محددات العرض النفطي:

العرض النفطي يتحدد من قبل الدولة المنتجة والمصدرة للنفط، كما تعتبر الشركات النفطية الكبرى وشركات النفط الوطنية في الدول المنتجة هي المتحكم الحقيقي في كمية النفط المعروضة، ويتأثر العرض النفطي بمجموعة من العوامل بدرجات متفاوتة كما يلي :

أ . الطلب النفطي : يعد الطلب عاملا أساسيا في تحديد الكميات المعروضة من النفط، إذ يستجيب المنتجين لارتفاع الطلب من خلال زيادة الكميات المعروضة، ويحدث العكس في حالة انخفاض الكميات المطلوبة، وحسب النظرية الاقتصادية الكلية فإن العرض استجابة للطلب، وبالتالي فإن العوامل المؤثر في الطلب السابقة الذكر تؤثر بنفس الطريقة على العرض النفطي.[2]

ب . الاحتياطات والطاقة الإنتاجية : تعتبر الاحتياطات والطاقة الإنتاجية عاملا هاما في التأثير على العرض العالمي للنفط، فكلما كانت الاحتياطات المؤكدة كبيرة زاد الاعتقاد بأن هناك إمكانية الزيادة في الإنتاج إما عن طريق رفع إنتاجية الآبار القديمة أو عن طريق حفر آبار جديدة في المناطق المكتشفة حديثا أو زيادة الطاقة الإنتاجية.

---

[1] شتيوي مروة، شتيوي شبيلة، أثر تقلبات أسعار البترول على تمويل الاستثمار في الجزائر، 2016/2000، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة 08 ماي 1945 ، قالمة، الجزائر، 2017/2016، ص20، 21.

[2] بوالشعور شريفة : مرجع سبق ذكره، ص41.

ج . السعر : تلعب الأسعار دورا هاما في المقادير المعروضة من أي سلعة، فارتفاع سعر النفط يؤدي إلى الزيادة في الكمية المعرضة منه، إلا أن سوق النفط يخضع لاعتبارات احتكارية فضلا عن المدى الزمني. [1]

د . المستوى التكنولوجي والتقني لأدوات الإنتاج : يلعب المستوى التكنولوجي الذي تتميز به أدوات الإنتاج دورا هاما في سرعة الكشف عن المكامن البترولية، وبالتالي يساعد في اكتشاف احتياطات نفطية جديدة تساهم في رفع مستوى العرض الكلي للبترول.[2]

هـ . المصادر البديلة للنفط و أسعارها: تلعب أسعار المواد البديلة للنفط دورا هاما في العرض البترولي، فانخفاض الأسعار وجودة المنتجات البديلة تساهم في التأثير على الطلب النفطي وبالتالي ينخفض العرض في حالة انخفاض الطلب الناتج أصلا عن انخفاض أسعار السلع البديلة. [3]

و . الحروب والإحداث السياسية : كانت ومازالت الأحداث السياسية أحد العوامل المؤثر في العرض البترولي العالمي، فخلال الحروب والأزمات السياسية الكبيرة خاصة في مناطق الإنتاج، شهد العرض العالمي للنفط عدة اختلالات، بدءا من الأزمة النفطية الأولى سنة 1973، ومع بداية الألفية أصبح النفط هدفا للهجوم، بعد أن كان وسيلة للدفاع كملف غزو العراق وأفغانستان وملف إيران النووي وغيرها من القضايا.

ي . الإرباح العالمية في الصناعات النفطية : يعتبر تحقيق الفوائض المالية الضخمة محركا هاما لزيادة العرض النفطي، وذلك لما تتميز به السعلة النفطية من تحقيق ريع يفوق كل أنواع ريوع منتجات الطاقة الأخرى كالفحم والطاقة النووية، وهو يشكل حافزا للتوسع في العرض.
وبالإضافة للعرض والطلب على النفط فإن حالة الأسواق المالية أيضا تسهم في رسم اتجاهات أسعار النفط، حيث يؤدي انخفاض أسعار صرف الدولار الأمريكي أمام العملات الأخرى إلى انخفاض سعر النفط مقوما بالدولار، وقد سمحت الابتكارات المالية التي ظهرت في الفترة الأخيرة في أسواق السلع بالاستفادة من أسعار النفط دون الحاجة إلى الحيازة الفعلية على هيئة مخزون،وهو ما يبرز واضحا في

---

[1] حياة عتاب، انعكاسات تقلبات اسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية – دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (200-2018) ، مذكرة ماستر أكاديمي، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2016 – 2017، ص45.

[2] سمير التتير : مرجع سبق ذكره، ص25

[3] مومني لمياء، اثر تقلبات أسعار البترول عن النمو الاقتصادي – حالة الجزائر – أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، ص34.

كثافة نشاط المضاربة في الأسواق الآجلة للنفط الخام. ويؤدي ذلك الى خلق طلب وهمي على البراميل الورقية، ويساهم في رفع سقف التوقعات بشأن الأسعار المستقبلية للنفط، فيلجأ مستهلكي النفط لزيادة طلبهم على النفط لغرض التخزين والتحوط من ارتفاع أسعار النفط مستقبلا، ولذلك برزت ظاهرة فك الارتباط بين مستويات المخزون التجاري وأسعار النفط خلال عام 2003 عندما تزايد نشاط المضاربة في الأسواق الآجلة للنفط.[1]

الفرع الثالث: العوامل الأساسية لسوق النفط في تحقيق التوازن.

إن سوق النفط هو واحد من أهم الأسواق العالمية، إذ يمثل المدخل الرئيسي للنفط والمشتقات النفطية التي يستخدمها المستهلكون في الصناعات والحياة اليومية، ونظرا للأهمية الكبيرة لهذا المورد الحيوي، تحظى سوق النفط بمتابعة كبيرة من الحكومات والشركات والمستثمرين والمستهلكين على مستوى العالم. حيث يواجه سوق النفط تحديات كبيرة خاصة في تحقيق التوازن بين العرض والطلب وهو ما يؤثر بشكل كبير على استقرار الأسعار.

إن تحقيق التوازن في سوق النفط هو أمر بالغ الأهمية حيث يؤثر مباشرة على اقتصادات الدول واستقرار الأسعار على مستوى العالم وبالتالي يلزم مراعاة العديد من العوامل الأساسية مثل مستوى العرض والطلب، الصادرات والواردات، التوترات الجيوسياسية، والتحديات التقنية من أجل تحقيق التوازن وضمان استقرار سوق النفط.

1 . العرض والطلب : تتأثر أسعار النفط بالعرض والطلب عليه، حيث يؤثر زيادة الإنتاج على العرض و يؤدي الى انخفاض الأسعار، بينما يؤثر الطلب القوي على الزيادة في الأسعار.

2 . الانتاج والتصدير : تحدد بلدان منتجة للنفط أسعار النفط من خلال زيادة أو تقليل إنتاجها بالإضافة إلى سياسات التصدير الخاصة بها.

3 . حالات الطوارئ والأحداث الجيوسياسية : يمكن أن تؤدي الحروب والكوارث الطبيعية إلى التغيير المفاجئ في أسعار النفط.

4 . السياسات الحكومية: تتأثر أسعار النفط أيضا بالسياسات الحكومية المتعلقة بالضرائب والرسوم والتسهيلات.

[1] الطاهر زيتوني، الأفاق المستقبلية للطلب العالمي ودور الدول الأعضاء في مواجهته، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد37، العدد139، أوابك، 2011، ص29.

5 . التكنولوجيا :يؤثر التقدم التكنولوجي والتحسينات الجديدة في صناعة النفط على كميات الإنتاج والتكاليف وبالتالي على توازن السوق.

6 . التحاليل الفنية : يستخدم المتداولون في السوق هذه الوسائل لتحليل الأنماط واتجاهات السوق والتي يمكن أن تؤثر على سعر النفط .

7 . العملات الأجنبية : تؤثر التغيرات في أسعار العملات الأجنبية على قيمة النفط حيث تؤثر قيمة الدولار على انخفاض أسعار النفط .

8 . الاحتياطات الزيتية : تؤثر مصادر الاحتياطات الزيتية العالمية على سوق النفط، فكلما كانت هناك احتياطات أكبر فإن ذلك يؤدي إلى نظرة أشد تفاؤلا بشأن مستقبل الإمدادات وبالتالي تأثير ايجابي على الأسعار.

9 . الطاقة البديلة : يمكن أن تؤثر على الطلب النفطي وبالتالي أسعاره، وذلك لان العديد من الدول تسعى إلى استخدام مصادر طاقة بديلة لتقليل الاعتماد على النفط.

10 . الحوادث والكوارث البيئية : تؤدي إلى إضافة أعباء جديدة على القطاع النفطي وبالتالي قد تؤثر على الإنتاج وبالنهاية تؤثر على أسعار النفط.

كل هذه العوامل تجعل سوق النفط متأثرا بالعديد من القوى التي تشكل ديناميكية العرض والطلب فيه، ويتأثر سعر النفط بشكل مستمر بالتغيرات التي تحدث بهذه العوامل وهذا ما يجعل سوق النفط في حالة توازن.

الفرع الرابع: دعم التوازن في الأسواق النفطية:

تعد الأسباب الاقتصادية من أهم الدوافع التي جعلت "أوبك بلس" لاتخاذ قرار تخفيض الإنتاج، على عكس ما روج له من ادعاءات والتي أثيرت حول وجود دوافع سياسية خاصة لما قيل أنه دعم لموقف روسيا في حربها على أوكرانيا وضد مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أخذت أسعار النفط اتجاهات مختلفة في سوق النفط الدولية في آخر ثلاث سنوات، تماشيا مع التطورات العالمية التي حدثت بفعل جائحة كورونا، ونتيجة للسياسات الدولية للتعافي من تداعيات هذه الجائحة على الأنشطة الاقتصادية، وانتهاء بتطور أسعار النفط في ظل أزمة الحرب الروسية – الأوكرانية.

فالمتأمل في الاتجاه العام لسعر النفط خلال الفترة 2000 – 2022 يمكن أن يلاحظ أنها قد مرت بثلاث مراحل:

المرحلة الأولى(خلال عام كورونا) : بداية من يناير 2020 تراجع سعر النفط بمعدلات سريعة حتى وصل إلى أدنى مستوياته في ذروة الجائحة، وتحديدا منذ افريل 2020، وكان السبب الرئيسي لذلك هو تراجع الطلب العالمي على النفط بفعل الإغلاق الكامل للأنشطة الاقتصادية بهدف محاصرة الجائحة، ولقد وصل سعر سلة أوبك خلال هذه الفترة لنحو 12.2 دولار للبرميل.

المرحلة الثانية(خلال فترة التعافي من كورونا) : أواخر العام 2020 وبداية العام 2021 فقد أخذ سعر برميل النفط يتعافى في الأسواق الدولية مع العودة التدريجية للنشاط الاقتصادي ووصل لحاجز 60 دولار للبرميل بعد مرور عام على الإغلاق وتحديدا في فبراير 2021 ثم استمر في الصعود التدريجي بعد ذلك حتى وصل لنحو 80 دولار للبرميل في نهاية العام 2021.

المرحلة الثالثة (خلال الأزمة الأوكرانية وما سبقها من إرهاصات) : سببت في زيادة الطلب على النفط الناتج عن تسريع التعافي بداية من العام 2022 ، حيث وصلت أسعار النفط لأقصى قيمة لها لنحو 127 دولار للبرميل من سلة أوبك، ثم أخذت الأسعار في التقلب النازل حتى استقرت عند مستوى 90.82 دولار للبرميل في شهر أكتوبر 2022. ويلاحظ أن الاتجاهات العامة لسعر برميل النفط تتماشى مع القواعد الاقتصادية العامة للأسواق، فقانون الطلب يؤكد أن زيادة الكمية المطلوبة من النفط مع تسارع الأنشطة الإنتاجية ستدفع باتجاه زيادة الأسعار، وخصوصا في ظل وجود بعض المحددات الاقتصادية التي تؤثر في قوى الإنتاج ومستويات العرض النفطي في الأسواق الدولية .
إن لجوء " أوبك بلس" لتعديل الإنتاج الإجمالي بالخفض بمقدار 2 مليون برميل يوميا من مستويات الإنتاج المطلوبة في أوت 2022 يأتي استجابة لثلاثة عوامل رئيسية هي :

العامل الأول (حالة عدم اليقين): تسود حاليا الأسواق الدولية كافة سواء أكانت أسواق الطاقة أو غيرها من أسواق السلع والخدمات.

العامل الثاني: هو أن هذا القرار يهدف لتعزيز الاستقرار الطويل المدى في سوق النفط الدولي ويقلل التقلبات غير المرغوبة في سعر النفط خلال الأجلين القصير والمنظور.

أما العامل الثالث : فهو أن قرار التخفيض يتماشى مع النهج المتبع من التكتل والمتمثل في أن تكون قراراته من النوع الاستباقي، الذي يرصد المتغيرات الاقتصادية ويسبقها بقرارات تساعد في تحقيق التوازن في سوق النفط العالمية في الأجل الطويل .

ومهما يكن، فإن قراءة اقتصادية مركزة ومتأنية لقرار التخفيض تكتشف أن المحددات الاقتصادية التي تفسر لجوء " أوبيك بلس" لهذا الخط تدور حول أربعة محددات رئيسية على النحو التالي :

أولا : هو انتهاء عصر النفط الرخيص، حيث بات واضحا رفض مقايضة النفط بسعر رخيص بسلع يتزايد سعرها باطراد .

ثانيا : الحاجة لتحفيز الاستثمارات النفطية ، إن جدوى الاستثمارات النفطية تقارن دائما وباستمرار بين تكاليف الإنتاج النفطي وعوائد بيع النفط في الأسواق الدولية.

ثالثا : متطلبات دعم الكفاءة الإنتاجية لأنشطة قطاع النفط والقطاعات شبه النفطية وذلك لكي يتحقق التوازن والاستقرار الذي تنشده للسوق الأكثر أهمية بالنسبة للاقتصادات الوطنية .

رابعا : مواجهة التداعيات المحتملة لحدوث ركود عالمي باعتبار ذلك الركود واحدا من أبرز التداعيات المحتملة الحدوث قريبا، في حال استمرار الحرب الروسية الأوكرانية أو توسع نطاق هذه الحرب وتصاعد وتيرتها واتساع نطاقها الجغرافي والسياسي.

وبناء على هذه المحددات الأربعة فإن تحقيق الاستقرار في سوق النفط العالمية يعتبر هدفا أصيلا لقرارات تجمع " أوبك بلس" وينتج عن قراءة مستمرة لمتغيرات العرض والطلب في السوق مع استخدام أساليب النمذجة الاقتصادية للتنبؤ المستقبلي بأحوال السوق وبالتدخلات الواجبة في ظل الدقة المأمولة لهذه التنبؤات.

لئن كانت سوق النفط العالمية تتسم بأنها شديدة التأثر بمجريات الاقتصاد العالمي، وأنها عانت عبر عقود عديدة مضت من جراء صدمات من جانبي العرض والطلب فإن الوصول إلى وضعية الاستقرار والتوازن في هذه السوق يظل محكوما بالتفاعل المستمر بين قوى العرض والطلب، وبما يعني زيادة التجاذبات والتفاعلات التي تحدث بينهما باستمرار.

إن سوق النفط العالمية توضح لنا أنه بالقدر الذي ينجح فيه التكامل والتنسيق على جانب العرض والإنتاج النفطي العالمي، وبالقدر الذي ستظل فيه " أوبك بلس" ومنذ أن ظهرت سنة 2016 هي العامل الموازن والمعبر الأمين عن مصالح المنتجين، فبالقدر نفسه سيتحقق استقرار مستدام في سوق النفط العالمية، وبنفس القدر ستستمر فيه هذه السوق قائمة بين أنداد متكافئين ولا تتحول إلى سوق يتحكم فيها البائعون أو يتلاعب بها المشترون، ولا تطغي فيها أية مصالح خاصة على حساب مصلحة المجموع، ولا تسود فيها سوى المصالح الأساسية لضمان الاستقرار في الاقتصاد العالمي. [1]

المطلب الثالث: علاقة تقلبات أسعار النفط بالنمو الاقتصادي.

في نظام الاقتصاد المغلق يتم إنتاج السلع و الخدمات عن طريق مدخلات رأس المال و العمل ليتم تبادلها بين المنتجين و المستهلكين النهائيين. ويتحقق النمو الاقتصادي من خلال الزيادة في كمية

[1] يحي التليدي، أوبك بليس، محاولات جديدة لضبط سوق النفط العالمية، ترينذز للبحوث والاستشارات، مارس 2023.

و نوعية هذه المدخلات، كما يمكن له أن يتحقق أيضا من خلال تحيين التكنولوجيا المستخدمة في العملية الإنتاجية. و قد تم التطرق إلى دور رأس المال الطبيعي في النمو الاقتصادي من قبل النيو-كلاسيك، حيث يتكون رأس المال الطبيعي من الموارد الطبيعية المتجددة و غير المتجددة كالماء والوقود الاحفوري.

و يعتبر النفط من أهم عوامل الإنتاج وواحد من المدخلات الوسيطة في العملية الإنتاجية مثل الموارد الأولية وغيرها. ففي الوقت الذي كان رأس المال والعمل هما العنصرين الرئيسيين في الفكر الكلاسيكي. فقد أضاف الفكر النيو كلاسيكي التكنولوجيا و الطاقة لعوامل الإنتاج الأخرى. و أول من اعتبر النفط كعامل من عوامل الإنتاج هو الاقتصادي روبرت صولو عام 1974 في ورقته intergeneration equity and exaustible resources حيث ركزت دراسته على الموارد الطبيعية غير المتجددة. و قد قام صولو بكتابة دالة الإنتاج بعد إدخال الموارد الطبيعية غير المتجددة بالشكل التالي :

$$Q = F(k, L, R)$$

R : معدل تدفق الموارد الطبيعية المستخرجة و الموجودة مسبقا في باطن الأرض ، مثل بئر نفطية.
حيث أقر بوجوب إدخال هذه الموارد في العملية الإنتاجية مع استبعاد إمكانية حدوثها في عدم توفرها. واعتبر أيضا أن العملية الإنتاجية محدودة، حيث يحدها كمية الموارد الموجودة في الطبيعة، فإذا تم استهلاك كل الموارد الطبيعية $R=0$ فهذا ينعكس على مخرجات العملية الإنتاجية وجعلها $Q=0$.

وقد امتدت الدراسات فيما بعد لتمثل المصادر الطبيعية المتجددة وحتى بعض النفايات وهذه النماذج الموسعة تم تطبيقها في إطار الجدل القائم حول تحقيق استدامة البيئة.

كما يرتكز الفكر النيوكلاسيكي حول العوامل المحققة لاستدامة النمو الاقتصادي، وتحدد الشروط الفنية و المؤسسية إلى سهولة الإحلال بين مدخلات رأس المال و الموارد الطبيعية وإلى إمكانية المزج بين الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة. ويشمل الإطار المؤسسي عناصر متعددة مثل هيكل السوق (المنافسة أمام التخطيط المركزي)، ونظام حقوق الملكية (الملكية الخاصة مقابل الملكية المشتركة)، ومنظومة القيم المتعلقة برفاهية الأجيال القادمة.

وحسب النيوكلاسيكيين تتضمن دالة الإنتاج العناصر التالية:

$$Y_t = AK_t^{\alpha} * L_t^{\beta} * E_t^{\gamma}$$

Y_t : الناتج المحلي.

K_t : رأس المال.

L_t : العمل.

E_t: إجمالي الطاقة المستخدمة في العملية الإنتاجية خلال الفترة t.

A : يقيس أثر التقييم التكنولوجي.

α، β، γ : هي معاملات تقييم درجة مرونة الناتج المالي الإجمالي لرأس المال والعمل والطاقة.

ويمكن تقسيم الطاقة إلى طاقة نظيفة متجددة وطاقات غبر نظيفة، وتعتبر مصادر الطاقة غير المتجددة كعائق للنمو الإقتصادي الذي قد يزيل الأثر الإيجابي للتقدم التكنولوجي على دخول الأفراد. أما مصادر الطاقة المتجددة فتساهم بشكل إيجابي في دعم عملية النمو الإقتصادي، بالرغم من كل العوائق التي يفرضها المحيط البيئي. ويؤثر استعمال الطاقة على النمو الاقتصادي بناء على تركيبة الاقتصاد وكثافة استعماله للطاقة ومرحلة النمو التي يمر بها.

من جهة أخرى فإن الاستهلاك يعد أحد مكونات الدخل القومي لأي بلد، وتشير النظرية الاقتصادية إلى أن العلاقة بين الدخل و الإستهلاك علاقة طردية وتتحدد نسبة الزيادة في استهلاك سلعة ما إلى الزيادة في الدخل وبنوع السلعة وأسعارها وبمستوى الرفاهية وعوامل أخرى. ولقد أكدت النظرية الكينزية في الاستهلاك هذا الأمر حين أوضحت أن الأفراد يميلون في المتوسط إلى زيادة استهلاكهم بزيادة دخلهم ولكن ليس بمقدار الزيادة في الدخل.[1]

وتؤدي زيادة الناتج العملي على زيادة استهلاك الطاقة بشكل عام، والنفط بشكل خاص. إلا أن الأمر النهائي للدخل على الاستهلاك يتوقف على العوامل الاقتصادية الأخرى مثل التغير في الهيكل الاقتصادي، وكثافة استخدام الطاقة، وهيكل استهلاكها، و درجة الإشباع في استهلاك القطاعات الإقتصادية المختلفة والأسعار، بالإضافة إلى سياسات ترشيد استهلاك الطاقة، وذلك يؤدي إلى التفاوت بين الأثر النهائي للدخل على استهلاك النفط بين الاقتصاديات المختلفة.[2]

يعتبر النفط مؤشرا للاستقرار الاقتصادي في العصر الحديث بسبب الاعتماد الكبير على منتجاته في العالم. وعلاوة على ذلك فإن سعر النفط له أهمية حاسمة في الاقتصاد اليوم، باعتباره السلعة الأكثر تداولا دوليا، سواء في الحجم أوالقيمة (وهذا ما وصفه بعض المحللين " اقتصاد الهيدروكربون). بالإضافة إلى ذلك ترتبط أسعار السلع و الخدمات كثيفة استهلاك الطاقة بأسعار النفط حيث يشكل الحصة الأكبر في ميزان الطاقة العالمي. كما ترتبط أسعار النفط إلى حد ما بأسعار الوقود الأحفوري (على الرغم من أن النفط غير قابل للإحلال الكامل بالنسبة للغاز الطبيعي، الفحم، و الكهرباء وخاصة في قطاع النقل. ولهذه الأسباب، التغيرات المفاجئة في أسعار النفط لها تداعيات واسعة النطاق على النمو الاقتصادي

[1] الطاهر زيتوني مرجع سبق ذكره، ص23.

2 المرجع نفسه، 24.

سواء كان هذا بالنسبة للدول المنتجة أو المستهلكة للنفط . وهكذا فإن الرأي السائد بين الاقتصاديين هو أن هناك علاقة قوية بين معدل النمو الاقتصادي وأسعار النفط[1]

وبشكل عام يؤثر ارتفاع أسعار النقط سلبيا على النمو الاقتصادي، فزيادة أسعار النفط تؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج التي من شأنها الرفع في المستوى العام للأسعار مما ينعكس سلبا على الناتج الكلي، كما يدفع الطلب الكلي إلى الانخفاض.[2] وهنا يجب التفرقة بين الدول المصدرة للنفط والدول المستوردة له، فتأثير ارتفاع أسعار النفط يختلف على الطرفين: فالنسبة للدول المصدرة يعتبر ذو أثر إيجابي في حالة ارتفاعه وذو أثر سلبي في حالة انخفاضه، اما بالنسبة للدول المستوردة فهو عكس ذلك تماما، ولكن أثاره تعتمد على مدى تحقيق الاكتفاء الذاتي بالنسبة له.[3]

وقد عرف النمو الاقتصادي العالمي تراجعا حادا أعقاب كل ارتفاع كبير في أسعار النفط، ويعود هذا إلى تراجع الميل للاستهلاك، وهو أعلى عموما في الدول المستوردة منه في الدول المصدر للنفط. فالطلب في هذه الأخيرة يميل للارتفاع تدريجيا استجابة للارتفاع في مداخيل التصدير، كما يميل صاف الطلب العالمي إلى الانخفاض على المدى القصير في حالة ارتفاع أسعار النفط ما يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي العالمي.[4]

وعليه يمكن أن نخلص إلى أن الدراسات السابقة تكاد تجمع بأ28ن التقلبات النفطية، تعتبر قوة رئيسة تقود التغيرات التي تحصل في التجارة الدولية، حيث يحدث هناك نقلا للثروة من مستوردي النفط لصالح المصدرين له. إضافة إلى تضخم أسعار المستهلك وارتفاع الإيرادات الضريبية، وتحسن الميزان التجاري في الدول المصدرة على المدى الطويل. أما في الدول المستوردة فالعلاقة بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي علاقة خطية سلبية مع أن تأثيرها على النشاط الحقيقي يكون اقل مما يروج له، كما بين ذلك الانخفاض الذي حصل خلال النصف الثاني من ثمانينيات القرن الماضي.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة.

نستعرض خلال هذا المبحث أهم الدراسات ذات الصلة بموضوعنا والتي شملها مسحنا البيبليوغرافي، قصد الاستفادة مما جاء بها وتفادي تكرار العمل المنجز مسبقا كي تتجلى أهمية الدراسة ويتضح مجال إضافة القيمة لموضوع البحث.

---

[1] Latife ghalaini, the interaction between oil price and economic growth, midle east finance and economics, issue 13(2011), p 130.

[2] John.A.Tamom, the macroeconomic effects of the recent fall in oil prices, federal reserve bank of st.louis(1987), p34.

[3] Ibid, p 35.

[4] Latife ghalaini, Opcité, p131.

المطلب الأول: الدراسات السابقة.

برغم شح الدراسات حول الموضوع فقد تم أجراء مسح لمجموعة من الدراسات والأبحاث العلمية والأكاديمية التي ترتبط بمتغيرات الموضوع خاصة من جوانبها النظرية وأبرز الدراسات التي أطلعنا عليها قبل وأثناء انجازنا لهذا البحث نذكر ما يلي :

1. دراسة العامري علي (2007-2008): **دراسة تأثير تطورات أسعار النفط على معدل النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1970 - 2006)**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، حاولت الإجابة على الاشكالية التالية : ما هو تأثير حركة أسعار النفط الخام على محددات النمو الاقتصادي في الجزائر؟ من خلال دراسة تطبيقية لتأثير سعر النفط الخام على الناتج الداخلي الخام، وهذا بالاعتماد على نموذج التكامل المتزامن، وقد خلص إلى مجموعة من النتائج، أهمها علاقة طردية بين سعر النفط الخام والناتج الداخلي الخام، أي كلما ارتفع سعر النفط بـ 0.016 دولار يؤدي الى ارتفاع في الناتج الداخلي الحقيقي بدولار واحد.

2. دراسة Musa Foudeh (2017) :

" The long run effect of oil prices on economic growth : the case of saoudi arabia "
international journal of energy economics and policy, vol 07, N° 06, pp: 171-192, turkey, 2017.

ناقشت إشكالية تأثير أسعار النفط على النمو الاقتصادي في المدى الطويل بالمملكة العربية السعودية، محاولة التحقق من العلاقة طويلة المدى المباشرة وغير المباشرة بين النفط ومعدلات نمو الأسعار والناتج المحلي الإجمالي للملكة خلال الفترة 1995-2015، باستخدام نموذج ARDL لتحليل التكامل المشترك. وقد أظهرت النتائج أن سعر النفط هو المحدد الرئيسي للإنفاق الحكومي السعودي والذي بدوره يحدد الناتج المحلي الاجمالي.

3. دراسة Bert Saveyn, Zoivrontisi,ToonVandyck, Alban Kitous (2015) :

"Impact of low oil price on the EU economy"

مقال نشر بمجلة econpapers الصادرة عن جامعة Orebro University School Of Business عدد JRC98188/11/2015 متاح على الرابط:

https://publications.jrc.ec.europa.eu/repository/handle/JRC98188

خلص في النهاية إلى أن كل انخفاض في سعر النفط من 100 دولار إلى 50 دولار قد يؤدي إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 0.7 % لدول الإتحاد الأوروبي.

4. دراسة منال بلقاسم (2019): **أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الدول الصناعية، دراسة مقارنة بين الولايات المتحدة و الصين**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة

باتنة1، الجزائر ناقشت الإشكالية التالية: ما مدى تأثير التغير في أسعار النفط على النمو الإقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية و الصين؟ من خلال إختبار السببية لأنجل وغرانجر من أجل إختبار العلاقة بين المتغيرات ومن ثمة تحديد اتجاه العلاقة السببية بينها وقد بينت نتائجه وجود أثر لتقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية و عدم وجوده في الصين. لتفسير نتائج الدراسة تم الإعتماد على عدة مؤشرات كمؤشر أسعار المستهلكين ومؤشر أسعار المنتجين ومؤشر أسعار الفائدة باستخدام مقاربة نموذج متجه الإنحدار الذاتي VAR ومن خلاله تم التأكيد على النتائج التي تم التحصل عليها في إختبار السببية.

المطلب الثاني: القيمة المضافة.

برغم تقاطع دراستنا مع الدراسات السابقة في أحد المتغيرات أحيانا أو في الحدود المكانية إلا أننا نجدها تنفرد بإسقاط المتغيرات على الحدود الزمانية والمكانية، ثم أن ثراء المصادر وجودة البيانات وموثوقيتها جعل الدراسة القياسية أكثر صدقا في تفسير الأثر الذي تمارسه تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي بدول فضاء اليورو. وذلك ما يعطي هذه الدراسة مزيدا من الأهمية في تقديرنا ويجعل النتائج المتوصل إليها تشكل فعلا قيمة مضافة للموضوع وحتى للحقل المعرفي الذي تقع فيه. حيث تبين أن:

- دول منطقة اليورو بما تمثله من قوة نسبية في الاقتصاد العالمي، تبقى عرضة للهزات الخارجية بسبب تبعيتها المطلقة لمصادر الطاقة التقليدية.
- الطاقات البديلة المستهدفة في الاستراتيجيات الحديثة لا يمكن أن تف بحاجات الصناعة في دول اليورو، إما لتكلفتها المرتفعة أو لعدم فعاليتها أو لخطرها كما هو الحال بالنسبة للطاقة النووية والهيدروجينية.
- وجود علاقة باتجاه سالب بين تقلبات أسعار النفط ومستويات النمو الاقتصادي لدى دول منطقة اليورو.
- ثبات أو استقرار أسعار النفط يمكن من رسم سياسات لدعم النمو، بينما التقلب في الأسعار يجعل التحكم في المجمعات الاقتصادية الكلية صعب المنال.

خلاصة الفصل الأول.

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل نستخلص أن الأسواق النفطية تخضع لمصالح منظمات وشركات الدول المستهلكة والمنتجة للنفط. ولهذا لم تعرف الاستقرار منذ اكتشاف النفط. كما أن أسعار النفط عرفت تقلبات نجمت عن أسباب عديدة، هذه الأخيرة تختلف باختلاف الاتجاه التي تتخذه الأسعار، وكل هذه التغيرات أدت عبر الزمن إلى فرض نفسها على اقتصاد العالم ككل، حيث أصبح هناك عنصرا حاسما ومحددا لسعر النفط وهو تفاعل قوى العرض والطلب العالميين على هذه المادة بالإضافة إلى مجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية.

الفصل الثاني:

دراسة تحليلية لأثر تقلبات أسعار النفط والنمو الاقتصادي على منطقة اليورو.

الفصل الثاني : دراسة تحليلية لأثر تقلبات أسعار النفط والنمو الاقتصادي على منطقة اليورو.

تمهيد.

يعد النفط من الموارد الحيوية للاقتصاد العالمي، حيث يتم استخدامه في مجالات متنوعة مثل لطاقة، النقل، توليد الكهرباء والصناعة، ولكن أسعار النفط قد تتأثر بعدد من العوامل، مثل العرض والطلب، الاضطرابات السياسية، الأزمات الاقتصادية؛ فقد شهدت أسعار النفط في السنوات الأخيرة تقلبات كبيرة وهو ما أدى إلى تأثيرات اقتصادية واجتماعية على المستوى العالمي مست بالخصوص معدل النمو الاقتصادي، والتضخم، والبطالة والميزان التجاري والمالية العامة.

تشهد الدول الأوربية اعتمادا كبيرا على النفط في قطاعاتها الاقتصادية المختلفة ولذلك فإن تقلبات أسعار النفط يمكن أن تؤثر بشكل كبير على اقتصاد الاتحاد الأوربي الذي يقوم باستيراد كميات جد مرتفعة من النفط، حيث يلاحظ أنه يستهلك حاليا حوالي 10 ملايين برميل يوميا، لكن ثلث هذا الاستهلاك فقط ينتج في أوروبا والباقي يتم استيراده من دول أخرى كروسيا، العربية السعودية، ودول أخرى منتجة للنفط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

ومن هذا المنطلق هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تأثير تقلبات أسعار النفط على الاتحاد الأوربي وتحديد العوامل التي تتحكم في هذه العلاقة، وتحليل الآثار الاقتصادية و الاجتماعية، وذلك لتوفير الأسس اللازمة لاتخاذ القرارات المناسبة في ظل هذه التقلبات المستمرة في سوق النفط العالمية.

المبحث الأول : تحليل تقلبات أسعار النفط على منطقة اليورو.

تمهيد :

تتميز أسعار النفط بخاصية عدم الاستقرار فهي في تقلب مستمر تارة باتجاه الارتفاع وأخرى باتجاه الهبوط، فالملاحظ أن أسعار النفط هي الأكثر تحركا و تغيرا من بين عوامل كثيرة لها تأثير سلبي في مسار الاقتصاد العالمي، وهذا ما أدى إلى حالة قلق دائم ومستمر لدى جميع الفاعلين الاقتصاديين على الصعيد الدولي نظرا للأضرار التي تلحق بالاستثمارات الموجهة للقطاع ومن ثمة بالاقتصاد العالمي ككل، وهنا سنعمل على كشف بعض أسباب تقلبات أسعار النفط وعلاقتها ببعض المتغيرات الاقتصادية وأثر هذه التقلبات على اقتصاد منطقة اليورو عموما.

المطلب الأول : التطور التاريخي لأسعار النفط السائدة في السوق خلال الفترة 1973 – 2023.

منذ السبعينات وحتى عام 2015 لم تشهد أسواق النفط استقرارا، وإنما تميزت بالاضطراب والتقلبات طيلة هذه الفترة، فقد مرت أسعار النفط بأطوار متعددة صعودا و/أو هبوط بدرجات متفاوتة كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (01): تطور أسعار النفط الخام خلال الفترة 1973 – 2015.

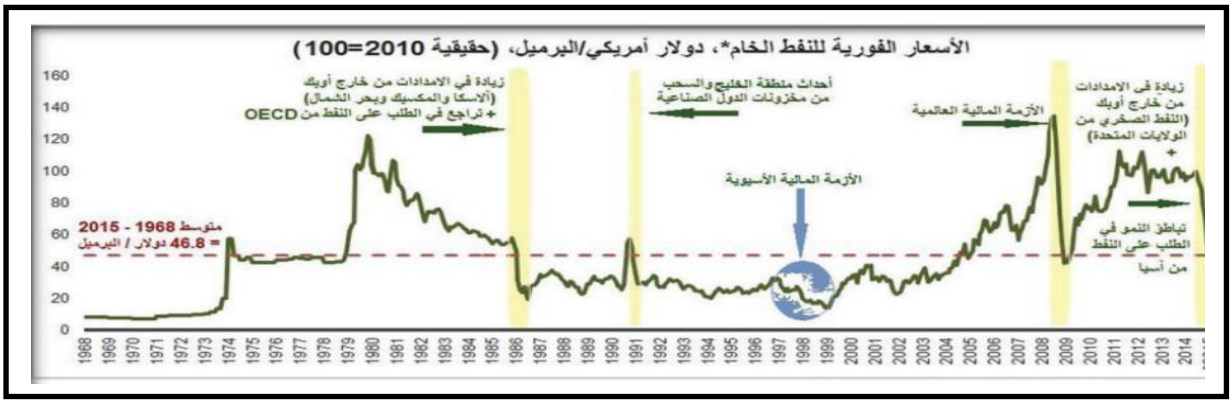

المصدر : منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، التطورات في أسعار النفط العالمية والانعكاسات المحتملة على اقتصاديات الدول الأعضاء، الكويت، نوفمبر 2005، ص8.

من خلال الشكل يتضح أن هناك العديد من التقلبات الحادة للأسعار فتكون مرتفعة إلى حدود قصوى تارة ومنهارة إلى حدود دنيا تارة أخرى وهكذا الحال طيلة هذه الفترة، فلم تترك هذه التقلبات أي مجال للاستقرار، كما يظهر الشكل حدوث مجموعة من الصدمات النفطية بعضها إيجابيا بالنسبة للدول المنتجة والمصدرة وسلبيا بالنسبة للدول الصناعية الكبرى لكن لم يؤدي لانهيارها، وبعضها الأخر سلبي إلى درجة أنه أدى إلى انهيار الكثير من الاقتصاديات النامية التي تعتمد بشكل أساسي على صادرات النفط.

أ . الفترة الأولى 1973 – 1985: طغت أحداث في غاية الأهمية على حقبة السبعينات من القرن الماضي، تجلت أولها في استخدام العرب لسلاح النفط في أعقاب حرب أكتوبر لعام 1973، والحدث الثاني في اندلاع الثورة الإيرانية بين 1978 – 1979، تركت هذ الأحداث بصمات واضحة على الأسواق النفطية تمثلت في الارتفاع غير المسبوق في أسعار النفط ولجوء الدول الصناعية إلى إجراءات مضادة للحد من الاستهلاك.

– **الصدمة النفطية الأولى:** تعرف بأزمة تصحيح الأسعار النفطية وتقييم برميل النفط بقيمته الحقيقية، التي كانت متدنية إلى مستويات قياسية.[1] وقد بدأت في أكتوبر 1973، عندما قام أعضاء منظمة الدول العربية المصدرة للنفط أوابك بإعلان حظر نفطي لدفع الدول العربية باتجاه إجبار إسرائيل على الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة في حرب 1967. وقررت أوبك بشكل أحادي رفع سعر النفط بمعدل 70 % وكانت المرة الأولى التي لم تناقش فيها الأسعار بين البلدان المنتجة والشركات الغربية، فارتفعت أسعار النفط بصورة كبيرة في بضعة أسابيع من 03 دولار إلى 12 دولار للبرميل في 1974.[2]

واستقرت الاسعار بين 12.5 دولار و 14 دولار خلال الفترة 1974 و 1978 وكان انتاج أوبيك حينها مستقرا عند 30 مليون برميل يوميا ولكن بقاء الأسعار مرتفعة ساهم كذلك في زيادة الانتاج من خارج أوبك خلال نفس الفترة ليرتفع من 25 مليون برميل يوميا الى 31 مليون برميل يوميا.[3]

لم يكن الحظر النفطي السبب الرئيسي في تعميق الصدمة وإنما هناك عدة عوامل أهمها.[4]

1 . انخفاض قيمة الدولار سنة 1971 بـ : 8 % بسبب تخلي الولايات المتحدة الأمريكية عن تغطية الدولار بالذهب، حيث استمر في الانخفاض حتى سنة 1973 بسبب المشاكل التي كان يعاني منها الاقتصاد الأمريكي مما أثر على الأسعار الحقيقية للنفط.

2 . ارتفاع المنافسة بين الدول الصناعية الكبرى للحصول على أكبر كمية من النفط الرخيص، الذي يسمح لها برفع مستوى نموها الاقتصادي والاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للطاقة.

3 . تضاعف قوة الأوبك والتي أصبح عدد أعضائها مع بداية السبعينات 13 دولة (07 دول عربية لها طاقة إنتاجية عالية أبرزها السعودية بإنتاج يومي يقدر بـ 10 مليون برميل) ما مكن الأوبك من امتلاك القدرة للتأثير على المعروض النفطي في السوق العالمي.

---

[1] محمد بن بوزيان، عبدالحميد الخديمي، تغيرات سعر النفط و الاستقرار النقدي في الجزائر، دراسة تحليلية وقياسية، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد2013/02، الجزائر، ص202.

[2] مون لودوفيك، الطاقة النفطية والطاقة النووية، الحاضر والمستقبل، ط1، دار المؤلف، الرياض، 2014، ص29.

[3] وائل مهدي، لتقلبات أسعار النفط، تاريخ طويل من التجارب، جريدة الشرق الأوسط، العدد 13161، 26/03/2016 ، متاح على الرابط:

http://www.aawsal.com

[4] موري سمية، مرجع سبق ذكره، ص74.

من أهم ما نتج عن الصدمة النفطية الأولى 1973، ارتفاع المداخيل النفطية للدول الأعضاء في الأوبك، كما يبرزه الجدول الموالي.

الجدول رقم (01) : تطور العوائد النفطية لدول الأوبك سنتي 1973– 1974. **الوحدة : مليون دولار أمريكي**

الدولة	1973	1974	الدولة	1973	1974
السعودية	4340	25000	نجيريا	1540	7000
إيران	4200	28600	الجزائر	977	5500
فنزويلا	4150	10000	الامارات	900	5500
ليبيا	2223	10000	اندونيسا	1600	5000
الكويت	1735	9300	قطر	463	2000
العراق	1834	7500	الاكوادور	–	800

المصدر : عبد المجيد فريدة، عرب النفط، ط1، مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت، 1986، ص284.

– **الصدمة النفطية الثانية : 1979– 1980:** جاءت أزمة النفط 1979 المعروفة باسم " الصدمة النفطية الثانية بعد الثورة الإيرانية مما أدى بدول الأوبك إلى زيادة الإنتاج لتعويض الانخفاض، ونتيجة الزيادة المفرطة في إنتاج النفط في بحر الشمال والمكسيك و أنغولا، ارتفع إنتاج النفط ما أدى إلى الانخفاض في أسعار النفط[1]ويمكن حصر أهم أسباب هذه الأزمة فيما يلي:

1 . تقليص الإنتاج في النفط الإيراني من 5241.7 برميل يوميا سنة 1978 إلى 3167.9برميل سنة 1979.

2 . تواصل انخفاض قيمة الدولار الأمريكي جعل دول الأوبك ترفع من أسعار النفط بنفس نسبة انخفاض الدولار لتعويض انخفاض القدرة الشرائية لعوائلها. وقد استطاعت الدول الصناعية الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية السيطرة على أسعار النفط ونجحت في عام 1986 في تخفيضها على أقل من نصف ما كانت عليه (من 28 دولار للبرميل إلى 13 دولار) كما استمر تآكل الأسعار من حيث قيمتها الحقيقية بحيث لم يتجاوز خلال عقد التسعينات 4.8 دولار للبرميل بأسعار عام 1973 الذي ارتفعت خلاله الأسعار إلى 12 دولار بفضل حرب أكتوبر.[2] خلال الفترة 1986 – 1999، حيث عرفت أسعار النفط تغيرات عديدة كما يوضحه الجدول التالي:

[1] موري سمية، مرجع سبق ذكره، ص77.

[2] قصي عبد الحكيم إبراهيم، أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية (النفط السوري نموذجا) منشورات الهيأة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق 2010، ص42.

الجدول رقم (02) : تطور أسعار النفط الخام خلال الفترة 1986-1992 الوحدة دولار للبرميل

السنة	السعر	السنة	السعر
1986	13.53	1993	17.01
1987	18.53	1994	15.86
1988	14.91	1995	17.02
1989	18.23	1996	20.64
1990	23.76	1997	19.11
1991	20.04	1998	12.76
1992	19.32	1999	17.90

Source : http://www.eia.doe.gov

نلاحظ انخفاض في أسعار سنة 1986 حيث بلغ سعر البرميل 813.53 للبرميل بعد أن كان يقدر بـ : 27.01 دولار سنة 1985، وكانت هناك العديد من الأسباب وراء هذا التقلص، منها تراجع الطلب على النفط سنة 1985 مما أثر على حصة أوبك في السوق، بالإضافة إلى دخول منتجين جدد باستطاعتهم تعويض ما يتم سحبه من قبل أوبك للتأثير على الأسعار، فحدث فائض في العرض أثر على الأسعار بالانخفاض، كما قامت بعض الدول النفطية سنة 1983 بتخفيض أسعار نفطها لإجبار دول الأوبك على خفض الأسعار.

وقد كان من نتائج أزمة 1986 على دول الأوبك خصوصا الدول العربية، تراجع قيمة الصادرات النفطية العربية إلى 71 مليار دولار سنة 1987، أي ما يعادل 43 % من قيمها بداية الثمانينات. كما انخفض الناتج الإجمالي الحقيقي للدول العربية مجتمعة حوالي 14 % عن مستواه سنة 1980 وشهدت موازين المدفوعات العربية عجزا قدر بـ : 11.6 مليار دولار سنة 1986 وتفاقمت المديونية العربية إلى 118 مليار دولار سنة 1986 بعد أن استقرت في حدود 82 مليار دولار بداية الثمانينات.

. عرف القطاع النفطي هبوطا كبيرا في أسعار النفط عام 1986 بعد أن أعلنت أوبك أشرس حرب أسعار وأعلنت السعودية ستدافع عن حصتها في السوق أمام باقي المنتجين، إذ قدمت تخفيضات كبيرة على نفطها ورفعت الإنتاج بصورة كبيرة أغرقت السوق واستعادت حصتها، ومن ثم بدأ الجميع في تقليدها وهذا ما أدى إلى هبوط الأسعار إلى أقل من 10 دولارات. وكانت بعض الدول في أوبك تبيع برميل النفط في ذلك العام بسعر 7 دولارات.

ثم عادت أوبك إلى الاتفاق على أنها يجب أن تحمي سعر 18 دولار واتفق الجميع في ديسمبر 1986على أنه يجب تقليص الإنتاج مجددا للدفاع عن هذا السعر وخفضه من 17 مليون برميل يوميا الى15.8 مليون برميل ، وظلت أسعار النفط أقل من 18 دولار بين أعوام 1987 قبل أن ترتفع إلى 23 دولار في عام 1990 بعد غزو العراق للكويت.

- **حرب الخليج سنة 1991** : بعد الارتفاع التي تجاوز 40 %في خريف عام 1990، قبل حرب الخليج، اتفقت دول الخليج،(العربية السعودية، الإمارات و الكويت) على إنتاج المزيد من النفط دون احترام الحصص داخل الكارتل وهو ما كان سببا في انخفاض سعر البرميل بشكل حتمي، مما أدى إلى الإسراع في الصراع مع الكويت التي كانت سابقا مرتبطة بالعراق حيث صدر قرار غزو الكويت في 02 أوت 1990.

الصدمة النفطية 1998 : ظلت أسعار النفط تدور في فلك 20 دولار طيلة السنوات السبع بين 1990و 1997، ثم تعرضت السوق النفطية العالمية إلى عدة ظروف أدت إلى حدوث اختلال كبير في العرض والطلب.

جاءت هذه الصدمة النفطية نتيجة انهيار الاقتصادات الأسيوية وانخفاض نمو الطلب على الطاقة في العالم وما رافقه من زيادة عرض النفط بسبب زيادة الدول المستهلكة، وفي الوقت ذاته مع بدأ الأمم المتحدة للعراق تصدير نفطها تحت برنامج النفط مقابل الغداء. وبفضل هده الظروف انهارت الأسعار لتصل إلى 10 دولارات مجددا فخلال 1998 سجل متوسط سعر النفط 11 دولار للبرميل لكن هذه الأزمة انتهت بفضل إقناع الطرف السعودي أوبك والمنتجين خارجها مثل المكسيك والنرويج بخفض الإنتاج لرفع الأسعار، حتى وصلت إلى 16 دولار عام 1999.

ب-الفترة الثانية 2001 - 2015.

عرفت أسعار النفط تقلبات بين الارتفاع والانخفاض خلال هذه الفترة كما هو موضح في الشكل التالي:

الجدول رقم (03) : السعر اليومي للبرنت (دولار للبرميل).

السنة	سعر النفط	السنة	سعر النفط
2001	20.46	2009	61.74
2002	24.99	2010	79.61
2003	28.85	2011	111.26
2004	38.26	2012	111.63
2005	54.57	2013	108.56
2006	65.16	2014	98.97
2007	72.44	2015	52.32
2008	96.94	/	/

source : http://eia.doe.gov , le 05/05/2016 .

الشكل رقم (02): تطور سعر البرنت اليومي خلال الفترة 2001 – 2015.

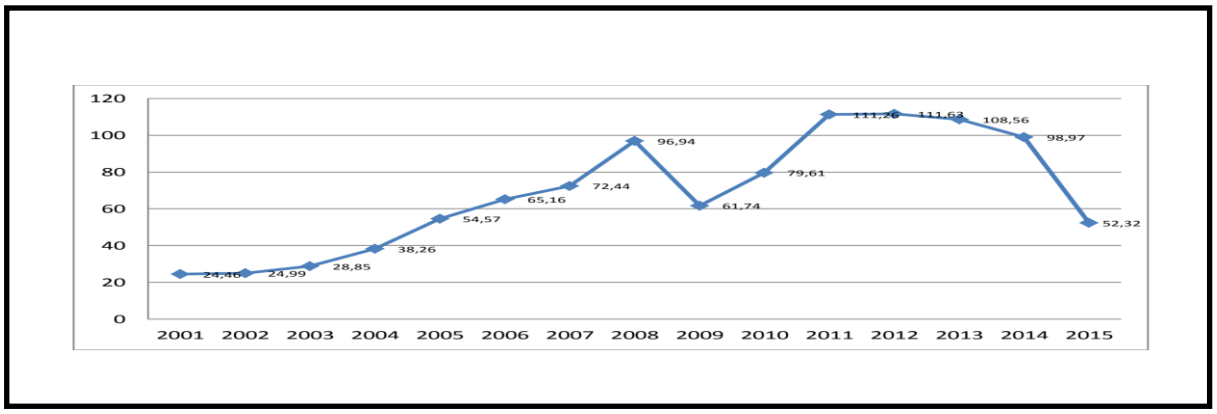

Source : Us - Information administration

من خلال الجدول والشكل الممثل له نلاحظ أنه خلال السنوات ما بين 2000 و 2008 ازداد الطلب على النفط في العالم بصورة كبيرة جدا بعد نمو الطلب في الصين والهند وباقي الدول الناشئة كما أطلق عليها حينها، إلا أن النمو في الطلب كان مفاجئا ولم تكن أوبك جاهزة له وهو ما تسبب في ارتفاع الأسعار بسبب محدودية نمو المعروض النفطي أمام نمو الطلب. ففي سنة 2001 قدر سعر النفط بـ : 24.46 دولار للبرميل يوميا، وفي صيف 2004 أرتفع سعر النفط في بيئة جيوسياسية شديدة المنافسة مع صعود اقتصاد الصين الذي أدى إلى ارتفاع الأسعار حيث تجاوز سقف 50 دولار في أكتوبر 2004. وهو ما أعتقد الكثيرون من قبل أنه غير محتمل أو حتى غير ممكن. لكنه استمر بالارتفاع ليصل الى96.94 دولار للبرميل سنة 2007، خاصة بعد إعصار كاترينا الذي ضرب منشآت النفط في خليج المكسيك. هذه الزيادة اعتبرت كصدمة ثالثة للنفط، لكن عام 2008 كان مخيبا للآمال، إلا أن الأسعار تراجعت في النصف الثاني من ذلك العام بعد أن تقلصت المضاربة وضعف الطلب بسبب الأزمة المالية العالمية إلى أن وصلت إلى ما دون 40 دولار للبرميل. ففي جانفي 2008 وصل سعر البرميل إلى 100 دولار ثم ارتفع بسرعة كبيرة في فصل الربيع مدفوعا بضعف الدولار حيث وصل إلى أعلى مستوياته في 11 جويليه 2008 متجاوزا 147 دولار. لكن أزمة الرهن العقاري التي أدت إلى أزمة اقتصادية عالمية تراجعت خلالها أسعار النفط حتى خسرت أكثر من 60 % في غضون خمسة أشهر لتصل في ديسمبر 2008 إلى 32 دولار. إلا أن الحظر الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي على تصدير النفط الإيراني أدى إلى خفض الإنتاج في إيران و تسبب في خروج نحو مليون برميل يوميا من نفطها من السوق، الأمر أدى إلى إبقاء الأسعار مرتفعة، حيث بلغت ذروتها عام 2012 حوالي 120 دولار للبرميل. ومنذ صيف 2014 ظهر انخفاض حاد في أسعار النفط الخام في سابقة لم يحدث لها مثيل منذ 2008، وقد بلغ أقصى انخفاض له (– 60%) خلال الفترة ما بين جوان 2014 إلى جانفي 2015.[1] حيث انخفض خلال 18 شهر من 110 إلى 30 دولار. هذا الانخفاض المستمر في أسعار النفط ينسب إلى الأوبك

[1] Zoi vrampis, others impacts of low oil prices on the EU economy, european commission ,2015, p5.

وخاصة زعيمها المملكة العربية السعودية، التي تغرق السوق النفطية لإحباط زخم النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية، كما يفسر أيضا بالركود الاقتصادي العالمي الذي يفقده ضعف الطلب الصيني الذي لم يعد يلعب دور المحرك.

الشكل رقم(03): انهيار أسعار النفط خلال الفترة 2014 – 2015.

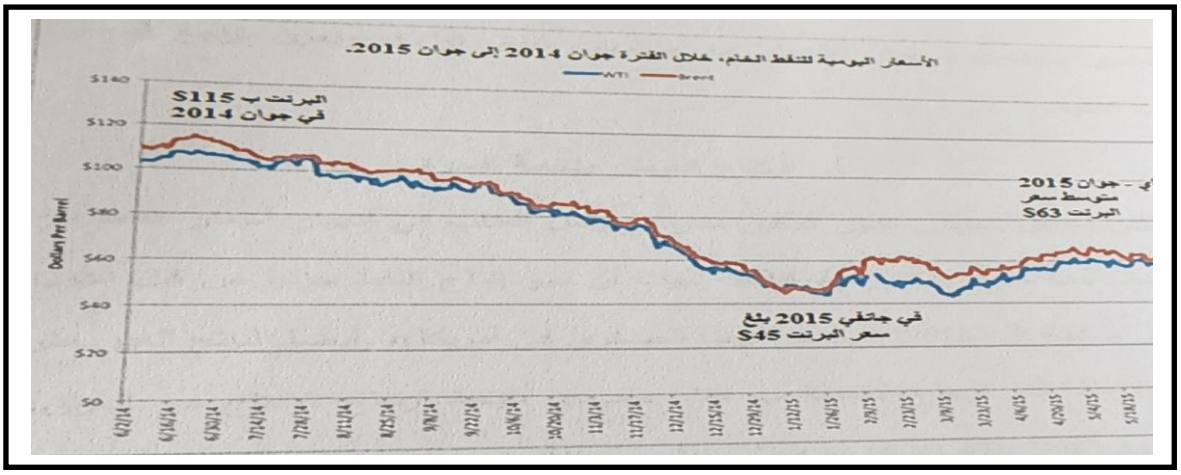

المصدر: شريفة بوالشعور، مرجع سبق ذكره، ص 60؛ نقلا عن أرتير برمان.

وقد عزي هذا الانخفاض حسب بعض المحللين (ارزقي وبلونشار، 2014).[1] إلى الزيادة في إنتاج النفط، بينما أقر آخرون بتراجع الطلب مع ضعف الإنتاج الحقيقي (العرض) للنفط خارج OPEC.

الشكل رقم (04): التفكيك التاريخي للسعر الحقيقي للنفط خلال الفترة جوان– ديسمبر 2014 (دولار/برميل).

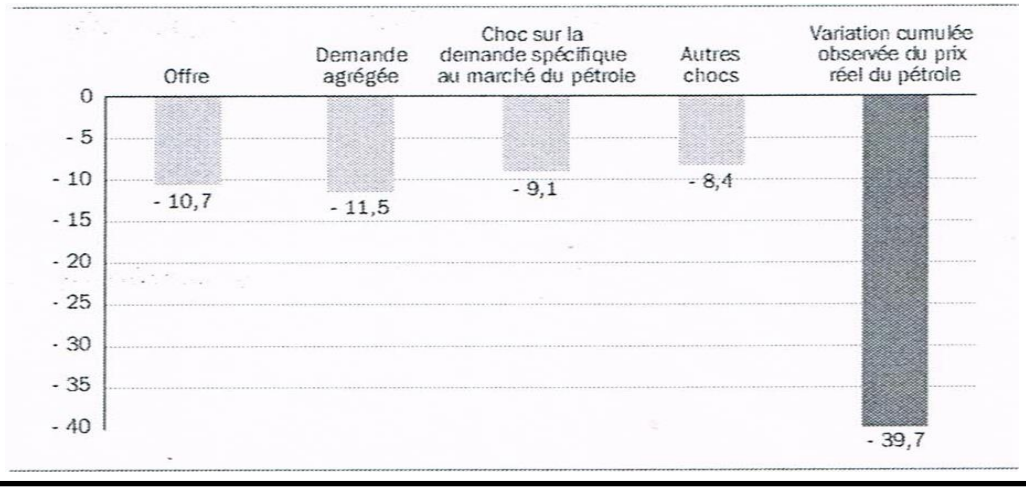

Source : Simona del le chiaie, direction des études et relations internationales et européennes, RUE DE LA BANQUE, n° 12, OCT 2015, banque de France, p 03.

[1] Arezki.R et Blanchard.O, the 2014oil price slump : seven keys questions, rue de la banque n° 12, banque de France, eurosystem,oct 2015, p03.

واستنادا إلى معلمات Var المقدرة والصدمات المحددة مع قيود دالة لدى دراسات متخصصة، أمكن اشتقاق التحليل التاريخي لسعر النفط الحقيقي للفترة بين جوان و ديسمبر 2014، (الشكل البياني)، حيث يوضح الشكل أعلاه التأثير التراكمي لكل صدمة من الصدمات الهيكلية على السعر الحقيقي للنفط، ويؤكد الرسم البياني أن الصدمات الثلاثة ساهمت في انخفاض السعر وأنها تساعد في تفسير حوالي80 %من هذا الارتداد. شكلت التغيرات غير المتوقعة في العرض 27 % من الانخفاض في أسعار النفط في حين شكلت صدمات الطلب الكلي المرتبطة بضعف غير متوقع في النشاط الحقيقي العالمي حوالي 28 % من الانخفاض. ومن المثير للاهتمام أن صدمات الطلب الخاصة بالنفط والمتعلقة بالتغيرات في توقعات السوق، لعبت أيضا دورا مهما في خفض سعر النفط (23%) وتؤكد هذه الصدمة الأخيرة توقعات السوق بشأن وفرة المعروض المستقبلي الناتج عن إعلان أوبك أو توقعات المزيد من التباطؤ في الطلب العالمي على النفط، أو ربما السببين معا.[1]

- **الفترة الثالثة 2015 – 2023.**

أدت فوائض الزيت الصخري الأمريكي في السوق إلى انخفاض حاد في أسعار النفط العالمية، ثم استقرت الأسعار خلال الفترة الممتدة من 2015 – 2016 عند متوسط49 و 41 دولار للبرميل، لتعود لبعض التعافي، خلال العام 2018 –2019، حيث عملت دول الأوبك بلاس (بما في ذلك 14 دولة أوبك وروسيا على رأس مجموعة الدول غير الأعضاء في الأوبك) على زيادة الاتفاقات الخاصة بتخفيضات إنتاج النفط مما أدى إلى الحفاظ على ارتفاع أسعار النفط . لكن في 2020 عانت من أسوأ حالاتها منذ بداية حرب الخليج حيث انخفضت بنحو 15 % في نيويورك ولندن بعد فشل المحادثات بين روسيا والسعودية زعيما الأوبك بلاس، فروسيا أكبر منتج للنفط العالمي عارضت خفض إضافي قدره 1.5 مليون برميل يوميا مما أدى إلى قرار المملكة العربية السعودية لتخفيض أسعار التسليم من جانب واحد مما أدى إلى خفض تاريخي للأسعار منذ 20 عاما. في الوقت نفسه تسبب وباء كرونا في مخاوف بشأن النشاط الاقتصادي والطلب العالمي على النفط لأول مرة منذ عام 2009 مع بدء تطبيق قرار أوبك بليس بشأن تقليص تخفيضات الإنتاج بمقدار 500 ألف برميل يوميا اعتبارا من بداية شهر يناير 2021 لتصبح 7.2 مليون برميل يوميا، وإجراء تعديلات على مستوى تخفيضات الإنتاج لشهري فبراير و ومارس 2021 لتصبح 7.125 مليون برميل يوميا و 7.050 برميل يوميا على الترتيب، وإعلان السعودية عن إجراء تخفيضات إضافية طوعية في إنتاجها النفطي تبلغ 1 مليون برميل يوميا خلال شهر فبراير. ارتفع متوسط سعر سلة خامات أوبك إلى 60 دولار للبرميل خلال الربع الأول 2021، مع انخفاض عجز الإمدادات النفطية العالمية إلى 1.2 مليون برميل يوميا، وتراجع الزيادة في مخزونات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عن متوسط الفترة (2016 –2020) إلى 37.8 مليون برميل يوميا في نهاية شهر مارس. كما ساهمت قرارات دول أوبك بلاس التي تضمنت الإبقاء على مستويات الإنتاج لشهر أفريل

[1] Simona del le chiaie, direction des études et relations internationales et européennes, banque de France, accessible sur : www.banque-france.fr

2021 دون تغيير على الشهر السابق باستثناء روسيا وكازاخستان اللتان سمح لهما بزيادة الإنتاج بمقدار 130 ألف برميل يومي وعشرين ألف برميل يومي على الترتيب ، وزيادة الانتاج بمقدار 350 ألف برميل يومي ثم 400 ألف برميل يومي، في الحد من عجز الإمدادات النفطية العالمية رغم ظهور المتحور أوميكرون الأسرع انتشار من فيروس كرونا. لكن ارتفعت الأسعار ارتفاعا حادا خاصة في الربع الثالث من عام 2021 وهذا الارتفاع راجع إلى نمو الطلب وحالات تعطل الإمدادات المرتبطة بالمناخ وقيام منظمة الأوبك والمنتجين من خارجها وشركائها بتقييد الإنتاج، وقد جاء ارتفاع أسعار النفط مدفوعا أيضا بارتفاع أسعار الغاز الطبيعي مما أدى إلى زيادة الطلب على النفط لأغراض التدفئة وتوليد الكهرباء، بلغ متوسط أسعار النفط الخام 74 دولار للبرميل في عام 2022، قبل أن ينخفض إلى 65 دولار للبرميل في عام 2023 وتعتبر هذه المستويات أدنى ما سجلته أسعار النفط منذ ما قبل بدء حرب روسيا على أوكرانيا. والشكل الموالي يلخص مجمل التحليل السابق.

الشكل رقم(05): الحركات الكبرى لأسعار النفط الخام منذ ثلاثين سنة.

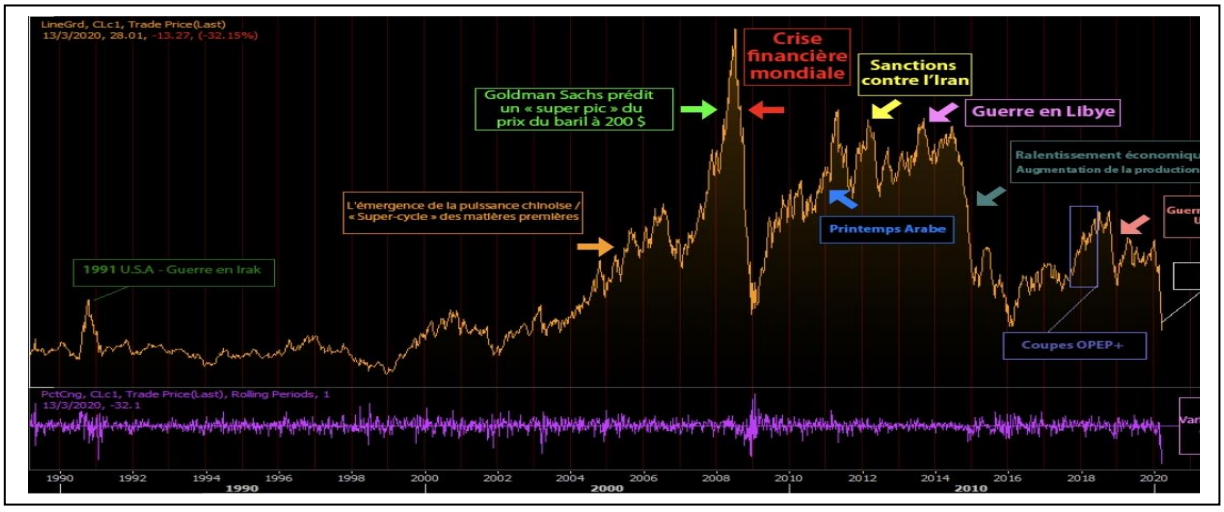

Source : Reuters News,Refinitiv Eikon-Fr :Prixdubaril.com

المطلب الثاني: تأثيرات تقلبات أسعار النفط على منطقة اليورو.

تعتمد منطقة اليورو بشكل كبير على واردات النفط مما يجعلها عرضة للتغيرات في الأسعار فعندما ترتفع هذه الأسعار بشكل حاد يمكن أن يزيد ذلك من تكاليف الإنتاج للشركات ويؤدي إلى ارتفاع أسعار المستهلك و هذا يمكن أن يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي حيت يقلل قوة شراء المستهلك و يزيد تكاليف المدخلات للشركات، ومن أهم التأثيرات نذكر:

1- **تأثيرات علي الميزان التجاري:** عرف الميزان التجاري في منطقة اليورو خلال الفترة (2000- 2020) تطورات مهمة يمكن تلخيصها في الجدول التالي :

الجدول رقم(04):تطور الميزان التجاري في منطقة اليورو خلال الفترة (2000 – 2020).

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الصادرات	100	96.02	58.95	81.30	136.1	175.0	186.88	206.30	216.21	77.34
الواردات	100	91.87	78.13	92.86	139.03	166.08	182.94	198.57	232.84	94.85
الميزان التجاري		4.15	-19.2	11.56	-2.93	8.92	3.94	7.73	16.63	17.51-
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الصادرات	10.48	205.27	55.04	11.05	10.26	13.06	11.25	5.33	7.69	5.18
الواردات	54.0	229.19	79.23	53.32	52.28	48.43	44.09	43.54	47.69	46.65
الميزان التجاري	43.52-	23.92-	24.19-	43.06-	42.02-	35.37-	32.84-	38.21-	40.4-	41.47-

المصدر: البيانات المفتوحة البنك الدولي.

نلاحظ من خلال الجدول أن الميزان التجاري لمنطقة اليورو في تذبذب، إذ حقق فائضا عام 2001، تلاه عجزا في 2002 ثم فائضا عام 2003 ليعود إلى الانخفاض مسجلا عجزا سنة 2004. ثم يواصل الارتفاع فيحقق فائضا حتى سنة 2008 ليعرف عجزا في السنوات اللاحقة وهذا العجز راجع إلى ما خلفته الأزمة المالية من آثار على اقتصاد الاتحاد الأوروبي و إلى التذبذب في أسعار النفط الذي اتضح انه يؤثر بصفة مباشرة على الاقتصاد الأوروبي، كون من اكبر المستوردين للطاقة. بتراجع أسعار النفط إلى أدنى مستوى منذ أعوام نتيجة عوامل اقتصادية وسياسية، وهو ما عمل على تحسين الوضعية المالية المتأزمة في أوربا دونما تحقيق مكاسب تذكر.

حيث سجل الميزان التجاري لدول منطقة اليورو فائضا: ففي عام 2012 بلغت صادراته 4019 مليار دولار و وارداته 3957 مليار (حسب إحصائيات التجارة الدولية لمنظمة التجارة العالمية لسنة 2013)، وقد كانت دول منطقة اليورو تستورد الجزء الأكبر من حاجاتها النفطية، أين بلغت وارداتها 531.7 مليون طن في السنة و نظرا لهبوط سعر البرميل للنفط من 111.8 دولار في افريل إلى 82.7 دولار في أكتوبر 2012 فإن مبلغ الواردات السنوية انتقل من 427.9 مليار الى 316.5 مليار دولار و بذلك تكون دول الاتحاد الأوروبي قد وفرت 109.6 مليارات دولار خلال السنة أي ما يعادل 86.2 مليار يورو.

ارتفع فائض الميزان التجاري في منطقة اليورو الى 14.9 مليار يورو عام 2012 مقابل فائض بقيمة200 مليار يورو عام 2011 .

ارتفعت الصادرات بواقع 12% خلال 2012 مقارنة بعام 2011، بينما زادت الواردات بنسبة 2% وبلغت قيمة صادرات دول اليورو خلال 2012 مستوى 161.5 مليار يورو، بينما بلغ حجم الواردات 146.6

مليار يورو، وقيمة الفائض خلال جوان 2012 مقابل 400 مليون يورو مقابل عجز بقيمة 15.3 مليار يورو في عام 2011 .

سجلت أكبر عجز تجاري منذ 2015 إذ ارتفعت فاتورة الواردات مع ارتفاع أسعار الطاقة حيث تراجع ميزان السلع التجاري لمنطقة اليورو في أوت 2015 بنحو 51 مليار يورو و هو أعلى عجز سجل منذ انضمام ليتوانيا للمنطقة في 2015. ويرجع التحول من الفائض إلى العجز لأسباب أهمها زيادة فاتورة المنطقة من واردات الطاقة.

كما تظهر البيانات عجزا تجاريا لمنطقة اليورو في نوفمبر 2021 لأول مرة منذ حوالي 8 سنوات، حيث سجل الميزان التجاري السلعي بالمنطقة عجزا بمقدار 1.5 مليار يورو بمقابل فائض بقيمة 25 مليار يورو في الشهر المناظر من عام 2020 ووفقا للاحصاءات فإن آخر مرة سجلت فيها منطقة اليورو عجزا في ميزانها التجاري كان في يناير 2014. إلا أن المنطقة كانت قد سجلت فائضا تجاريا بمقدار 3.6 يورو في أكتوبر 2021 .

كما ارتفعت صادراتها على أساس سنوي بنسبة 14.4 % إلى 225.1 مليار يورو في نوفمبر من السنة نفسها مقارنة بـ 196.7 مليار أورو قبل سنة و استوردت سلعا بمقدار 226.6 مليار أورو في نوفمبر 2021 مقابل 171 مليار أورو في نوفمبر 2020 أي ما نسبته 32 %.

من هذه الزاوية المالية البحتة تكون ألمانيا المستفيد الأكبر حيث وفرت 22.1 مليار دولار، الأمر الذي سيرفع فوائضها التجارية، تليها فرنسا التي توفر 16.9 مليار فينخفض عجزها التجاري، تم اسبانيا 12.3مليار دولار، فإيطاليا 11.6 مليار دولار، باستمرار الوضع، عندئذ ترتفع الاستثمارات و يتحسن النمو ناهيك عن زيادة الثقة بالسياسة الاقتصادية المتبعة.

شكل حجم التجارة الدولية 28.5 تريليون دولار لعام 2021 أي 13% زيادة ما قبل الجائحة وتشكل التجارة الدولية نحو 30% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2021.

الجدول(05): الناتج المحلي الإجمالي لبعض دول منطقة اليورو في سنة 2021.

الدولة	ألمانيا	إيطاليا	فرنسا	إسبانيا
مليار دولار	3320	1655	2370	1120

المصدر: تقرير منظمة التعاون والتنمية 2022.

حقق الميزان التجاري لمنطقة اليورو في 2021 فائضا بقيمة 80 مليار دولار وهو أدنى فائض منذ عشرة أعوام، حيت ما يكون غالبا هناك فائضا في حدود 200 مليار دولار سنويا ، و قد كان أعلى فائض في 2016 حين بلغ 286 مليار دولار ، ومند منتصف 2011 و الاتحاد الأوروبي يسجل عجزا شهريا متواصلا

إلى الآن ، علما أن الميزان التجاري الأوروبي كان يحقق عجوزات سنوية ما قبل 2012. وبلغت صادرات دول منطقة اليورو 2.6 تريليون دولار سنة 2021 ليأتي في الترتيب الثاني عالميا بعد الصين في مجال الصادرات و بلغت وارداتها نحو 2.5 تريليون دولار لتأتي في المركز الثالث بعد الولايات المتحدة الأمريكية و بذلك تكون حصة المنطقة من حركة التجارة العالمية نحو 09%. ونجد أن ألمانيا تشارك بشكل كبير في حجم الصادرات حيث بلغت 752 مليار دولار أي نحو ثلث الصادرات الأوروبية مصدرها ألمانيا.

لدى دول المنطقة خمسة سلع رئيسية تستوردها من الخارج أولها منتجات الطاقة والتي تتمثل في النفط والغاز الطبيعي، حيث بلغت واردات الوقود ومنتجات التقطير و الزيوت 451 مليار دولار ما يعادل 3.7 ضعف صادراتها ، و يعود ذلك لانخفاض إنتاج الطاقة على مدار العقود السابقة للدرجة التي اعتمد فيها الاتحاد الأوروبي على واردات الطاقة نسبة 58% خلال العام 2020 و يعود اعتماده هذا إلى شبه انعدام القارة الأوروبية من موارد الطاقة الأحفورية كالغاز الطبيعي الذي لا تمتلك منه سوى 1.7% من الاحتياطات العالمية و 0.8% من الاحتياطات العالمية للنفط. يأتي النفط المستورد في منطقة اليورو بشكل أساسي من روسيا حيث وفرت حقول النفط الروسية 48.4% من النفط المستورد في النصف الأول من عام 2021. والدولة الموردة الثانية هي النرويج بنسبة 18% من الواردات. تعتمد دول الأعضاء نسبيا للحصول على الطاقة من النفط والغاز، حيث يمثل الغاز الطبيعي الروسي 43.6 % من واردات الغاز.

الجدول رقم (06): تفصيل منشأ النفط المستورد إلى منطقة اليورو في النصف الأول من عام 2021.

البلدان	حصة واردات النفط
روسيا	%48.4
النرويج	%18
الجزائر	%16.2
الولايات المتحدة الأمريكية	%5.8
قطر	%4.4
باقي الدول	% 10.2

source :© Statista 2023.

ويمكن أن نمثل بيانات الجدول اعلاه في الشكل التالي تسهيلا لقرائتها.

الشكل رقم (06): توزيع مصادر النفط المستورد داخل منطقة اليورو خلال السداسي الأول 2021.

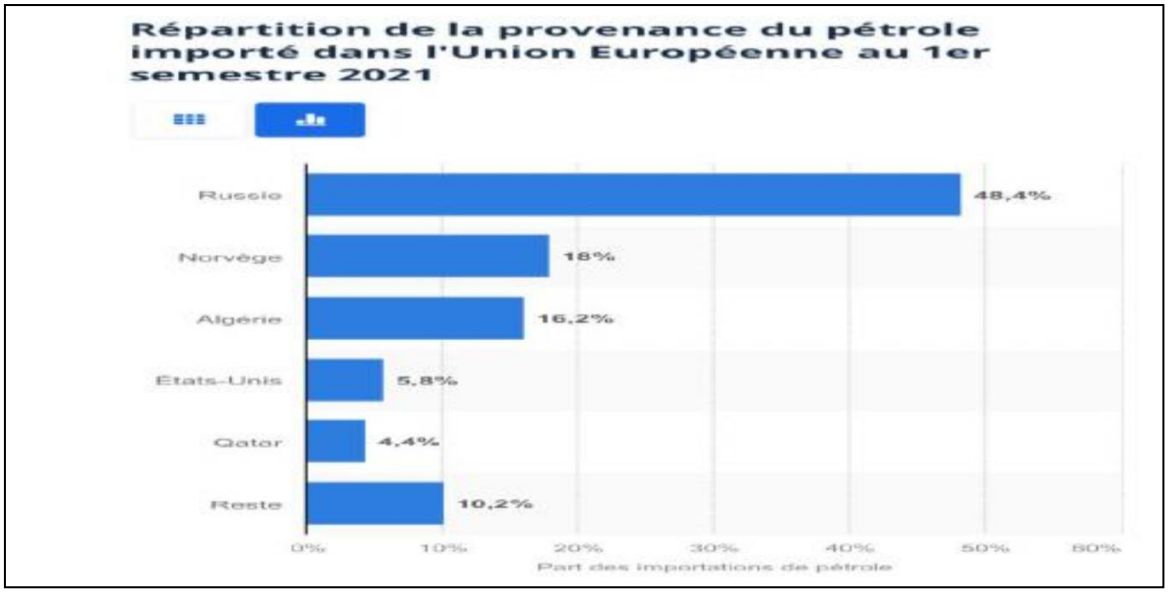

source :© Statista 2023.

2. **التأثيرات على النمو الاقتصادي.**

النمو الاقتصادي هو عبارة عن التغير الإيجابي الذي يحصل و يؤثر على الزيادة في انتاج البلد و الدخل الحقيقي على المدى الطويل، وقد عرف النمو الاقتصادي تطورات مهمة يمكن توضيحها في الجدول التالي :

الجدول رقم(07): معدل النمو الاقتصادي لدول منطقة اليورو خلال الفترة 2001 -2015.

السنوات	معدل النمو	السنوات	معدل النمو
2001	16	2009	1.5
2002	8.5	2010	-1.8
2003	3.9	2011	8
2004	2.7	2012	6.6
2005	8.1	2013	3,6
2006	7.1	2014	6.1
2007	13.4	2015	52.32
2008	12.2	/	/

source : http://www.eia.doe.gouv .05/05/2016

ويمكن أن نصب بيانات الجدول في شكل بياني، تسهيلا لقراءتها كما يلي :

الشكل رقم(07): التمثيل البياني لسلسلة النمو الاقتصادي لدول منطقة اليورو.

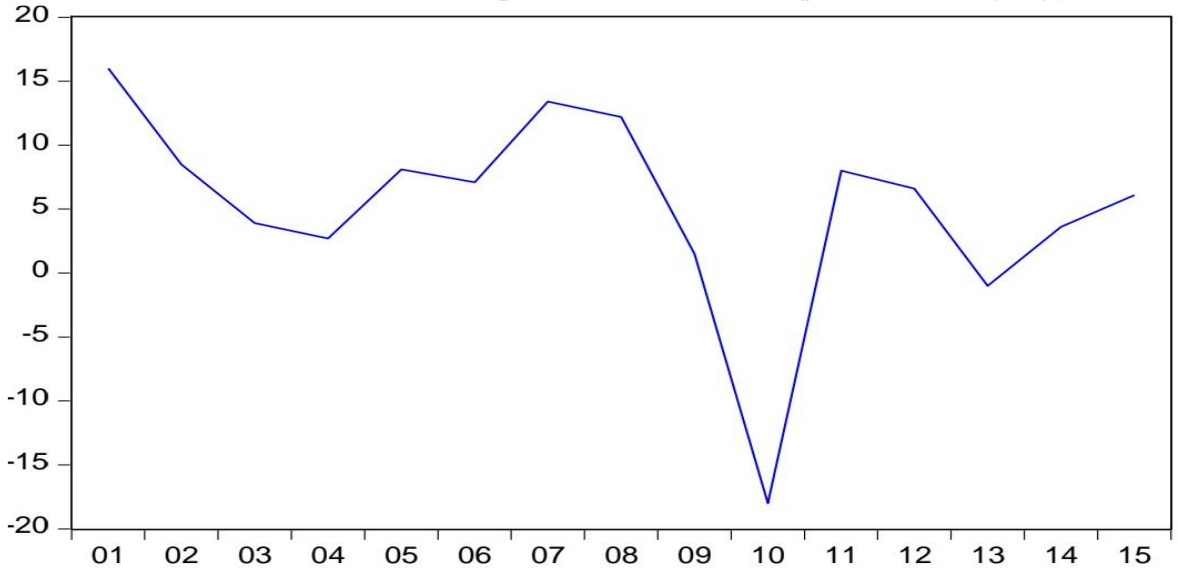

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول السابق.

يوضح الشكل التقلبات التي مر بها معدل النمو الاقتصادي لدول منطقة اليورو خلال الفترة 2001 – 2015، ففي سنة 2001 بلغ 16% لينخفض الى 2.7% سنة 2004، وخلال الفترة 2005 – 2008 عرفت معدلات النمو الاقتصادي استقرارا ملحوظا تراوحت قيمته ما بين 8.1 % و 12.2%. وفي سنة 2009 تهاوى معدل النمو بسبب تداعيات الأزمة المالية إذ بلغ معدل النمو 1.5% واستمر في التذبذب بين الارتفاع والانخفاض إلى غاية 2015 حيت بلغ 6.1% .

يبدو أن الناتج المحلي الإجمالي قد تباطأ في الربع الثالث (+0.2 % بعد أن كان 1.1%) تم انخفض في نهاية العام (−0.2%) حيث نجد في اسبانيا أن النشاط الاقتصادي كان أكثر مرونة في مواجهة الصعوبات الدولية (+0.3% ثم 0.2%) و ذلك بسبب انفصال الجزيرة الإيبيرية عن سوق الغاز الأوروبي مما جعل أسعار الغاز والكهرباء في أعلى المستويات.

أما في سنة 2023 فقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي في منطقة اليورو بنسبة 6.1% فقط في الربع الأول من العام (+0.01%) على أساس ربع سنوي بعد أن توقف في الأشهر الأخيرة من عام 2022. وفقا للأرقام التي نشرتها الوكالة الأوروبية للإحصاء كما زاد معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي بـ: 1.2% مقابل .: 1.7% مقارنة بالفترة السابقة.

إن الناتج المحلي الإجمالي في منطقة اليورو ينمو ببطء حيت ارتفع بنسبة 0.1% فقط في الفترة الأخيرة .

فالوضع الصحي المتدهور سنة 2021 أدى لتباطؤ النشاط الإقتصادي حيث نجده في الربع الثالث من سنة 2021 حافظ على معدل نموه أي بنسبة +2.2% بعد +2.2% في الربع الثاني ، استمر الإنتاج بدرجات

متفاوتة حسب البلد، فقد تسارع الإنتاج في فرنسا (3.0% بعد 1.3%) و في اسبانيا (+2.0 %بعد 1.1%) بينما ظل النمو مستقرا إلى حد ما في ألمانيا (+1.7% بعد 1.9%) و في ايطاليا بما يزيد قليلا عن نقطة واحدة (على التوالي –1.1% و – 1.3%).

الشكل رقم(08): تأخر تعافي استهلاك العائلات رغم تحسن الاستثمارات بعد رفع الحظر الصحي لدى الاقتصاديات الرائدة في المنطقة.

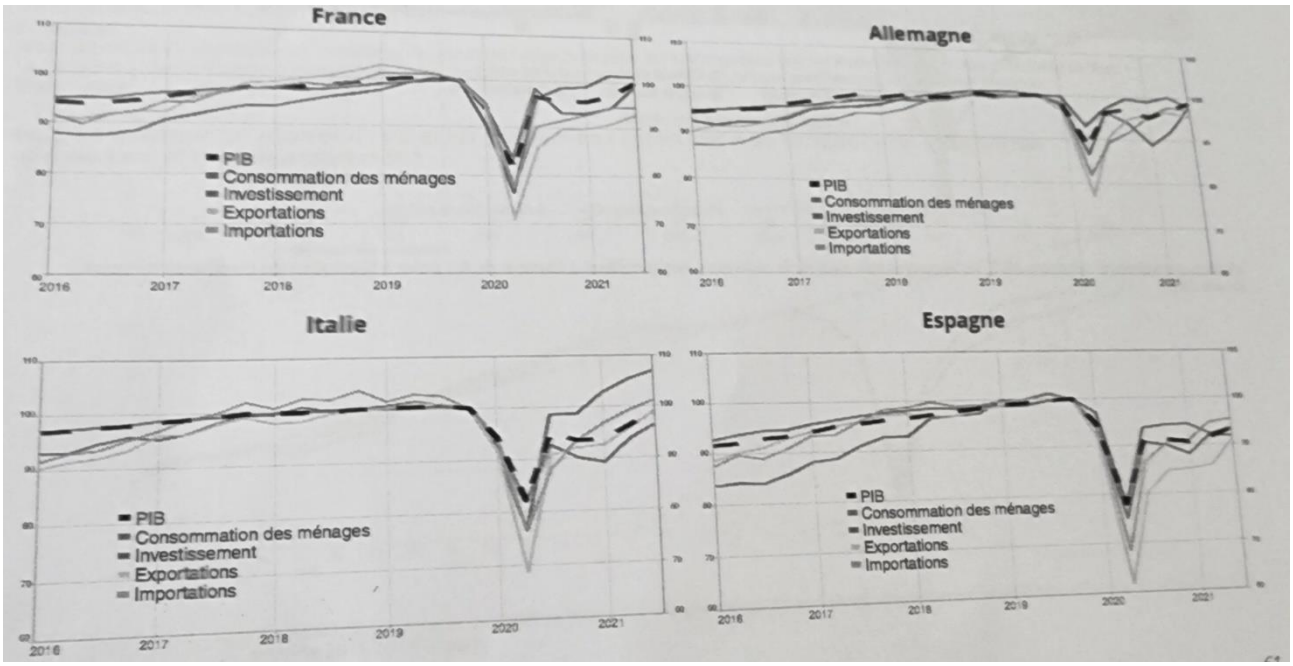

Source :Insee, Destatis, Istat, INE. 14 dec 2021-zone euro.

ترتبط الفروق بين الإقتصاديات الأربعة الرئيسية في منطقة اليورو من حيث الفجوة في النشاط الاقتصادي مقارنة بمستوى ما قبل الأزمة. ارتفع الناتج المحلي الإجمالي في منطقة اليورو بنسبة 0.1% فقط من جانفي إلى مارس 2022 على أساس ربع سنوي بعد التوقف (40%) خلال ثلاثة أشهر الأخيرة من السنة.

3 . الضغوطات التضخمية.

تواجه منطقة اليورو ضغوطا تضخمية و التي تتمثل في ارتفاع أسعار السلع والخدمات في اقتصادات الدول الأعضاء في المنطقة. وتعد هذه الضغوط التضخمية مشكلة كبيرة، حيث أن التضخم المرتفع يؤدي إلى ضعف القوة الشرائية للمستهلك، ورفع تكاليف الإنتاج لدى الشركات مما يؤثر سلبا على نمو الاقتصاد. ومن بين العوامل التي تساهم في هذه الضغوط التضخمية بمنطقة اليورو، ارتفاع أسعار الطاقة والمواد الخام والتي تؤدي إلى زيادة التكاليف مما ينعكس على الأسعار النهائية للسلع والخدمات.

لقد سجلت منطقة اليورو مستويات مختلفة من معدلات التضخم مدفوعا بتقلبات أسعار النفط، حيث أظهرت البيانات المختلفة تقلص اقتصاد المنطقة، إذ يؤدي التضخم المرتفع ونقص الطاقة إلى انخفاض الإنتاج

وإحداث انعكاس في سوق العمل. تستخدم منطقة اليورو النفط المستورد بشكل أساسي، حيث تمثلت واردات النفط الصافية عام 2016 (ما يعادل 3200 مليون برميل في منطقة اليورو و550 مليون في فرنسا).

يعد الطلب على النفط قليل الحساسية للسعر على المدى القصير، وبالتالي نجد أن التغير بقيمة 10 يورو في سعر البرميل الواحد يترجم آليا بالزيادة في فاتورة النفط تصل إلى 32 مليار أورو في منطقة اليورو ككل، أي 0.6 % من الانفاق الاستهلاكي للأسر. وبالتالي فالزيادة تتوافق مع التأثير الكلي المباشر وغير المباشر على أسعار الطلب النهائية قبل الأخذ بالاعتبار أي أثار محتملة من خلال رد فعل الأجور مقابل ارتفاع التضخم. يتيح التحليل الاقتصادي إمكانية تحديد التأثير المباشر لسعر النفط على التضخم بمؤشر الاستهلاك المتجانس (المنسق) (IPCH)[1] عبر مكون الطاقة هذا: إن الزيادة في سعر برميل النفط بمقدار 10 أورو لها تداعيات مباشرة وسريعة جدا على مؤشر الاستهلاك المنسق بمقدار 0.3 نقطة لمنطقة اليورو حيث يتضح جليا من تحليل المدخلات والمخرجات القومية أن استهلاك الأسر يمثل ما يقارب 60% من الاستخدام النهائي لواردات النفط الصافية في منطقة اليورو، يضاف إلى ذلك النفط المتضمن بالفعل في واردات السلع المصنعة التي تدخل في الاستهلاك، بإفتراض أن هيكل انتاج هذه السلع مشابه لهيكل السلع المنتجة في منطقة اليورو ونحصل على محتوى نفطي إجمالي للاستهلاك يساوي 65 % من فاتورة النفط في منطقة اليورو.

الجدول رقم (08): تأثير صدمة 10 أورو على مؤشر الاستهلاك المنسق على سعر البرميل.

منطقة اليورو	النسبة المئوية
التأثير المباشر عن طريق مكون الطاقة	0.3
التأثير غير المباشر	0.1
مجموع التأثيرات	0.4
في فرنسا	
التأثير المباشر عن طريق مكون الطاقة	0.25
التأثير غير المباشر	0.15
مجموع التأثيرات	0.4

Source :yannick kalantzis et jean-francois ouvrard consultable sur le lien : https://www.banque-france.fr/economistes-et-chercheurs/yannick-kalantzis

[1] يتم احتساب المؤشرات المنسقة لأسعار المستهلك (IPCHs) وفقا للتعريفات المنسقة، وبالتالي توفر أفضل أساس إحصائي للمقارنات الدولية لتضخم أسعار المستهلك من منظور الاتحاد الأوروبي. يعتبر مؤشر (IPCH) لمنطقة اليورو المؤشر الرئيسي لاستقرار الأسعار المعترف به من قبل البنك المركزي الأوروبي.

لتقييم تأثير التغيرات في سعر النفط على السلم الزمنية للتضخم، من الضروري معرفة أجال انتقال سعر النفط إلى أجال انتقال الاستهلاك. إذا كان انتقال سعر النفط إلى التضخم سريعا جدا فإن التأثير غير المباشر عبر سلاسل الإنتاج يكون أبطأ ويختلف بحسب القطاعات.

بلغ التضخم الذي يقاس بالتغيرات في أسعار المستهلك (+ 0.8%) بين نهاية 2009 و نهايةعام 2010 على أساس سنوي، وارتفع مؤشر الأسعار بنسبة (1.5 %) في عام 2010 مقابل (0.1 %) في عام 2009 ولا يزال التضخم في عام 2010 مدفوعا بارتفاع أسعار الخدمات، ويرجع الفضل في تسارعه إلى أسعار الطاقة داخل منطقة اليورو.

والجدول التالي يوضح مؤشر التضخم للأسعار التي يدفعها المستهلكون خلال الفترة 2000 – 2022.

الجدول رقم(09): مؤشر التضخم للأسعار التي يدفعها المستهلكون خلال الفترة 2000 – 2022.

المنطقة/البلد	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
منطقة اليورو	2.85	2.78	2.46	2.09	2.22	2.48	2.66	2.45	4.07	0.36	1.52	3.28
فرنسا	1.67	1.63	1.92	2.09	2.14	1.74	1.67	1.48	2.81	0.08	1.53	2.11
ألمانيا	1.44	1.98	1.42	1.03	1.66	1.54	1.57	29.	2.62	0.31	1.10	2.07
	2012	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**	**2021**	**2022**
منطقة اليورو	2.48	2.48	1.21	0.24	0.03	0.18	1.38	1.70	1.44	0.21	2.44	8.47
فرنسا	1.95	1.95	0.86	0.50	0.03	0.18	1.030	1.85	1.10	0.47	1.64	5.22
ألمانيا	2.00	2.00	1.50	0.90	0.51	0.49	1.50	1.73	1.44	0.14	3.06	6.87

المصدر: قاعدة البيانات المفتوحة للبنك الدولي.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن مؤشر أسعار المستهلك (IPC) ثابت خلال السنوات 2000 إلى 2007 وأن التضخم ثابت عند مستوى (2%) وهو أمر صحي لنمو اقتصادي متوازن، أما في عام 2008 ونظرا للأزمة المالية فقد ارتفع مؤشر أسعار المستهلك، وهذا يعني أن أسعار المستهلك قد ارتفعت هي الأخرى؛ وفي الجهة المقابلة نجد أن أسعار النفط قد تزايدت لتصل إلى 94.4 دولار للبرميل بعدما كانت 69.1 دولار للبرميل سنة 2007 أي أن التضخم ارتفع، ثم تراجع مؤشر أسعار المستهلك سنة 2009 مع انخفاض أسعار النفط التي نزلت إلى 61 دولار للبرميل وهذا يعبر عن انخفاض التضخم، ليعرف مؤشر أسعار المستهلك ارتفاعا سنة 2011 بالنسبة لمنطقة اليورو ويصل إلى 3.28 % بعد ما كان 1.52% سنة 2010 بالرغم من الارتفاع الطفيف في سعر النفط الذي بلغ 77.4 دولار للبرميل أي معدل التضخم قد زاد في منطقة اليورو إلا أن فرنسا و ألمانيا لم تتأثرا كثير بهذا الارتفاع حيث حافظت كل منهما على مؤشر في حدود (2% – 3%) مع تهاوي سعر النفط ليصل إلى 57 دولار ثم إلى 27 دولار في سنة 2015. ثم أخذ المعدل في الهبوط حتى سنة 2020. ليصل إلى 3.06 في ألمانيا عام 2021 وهذا يترجم الزيادة في معدل التضخم بفعل وباء كرونا

ونقص الإمدادات من الطاقة خاصة الغاز الطبيعي بفعل الحرب على أوكرانيا. لكن هذا الارتفاع وصل إلى أعلى مستوى في منطقة اليورو بـ 8.47% و فرنسا 5.22% و ألمانيا 6.87% وذلك بفعل ارتفاع أسعار النفط والغاز الطبيعي وهذا ما يفسر ارتفاع معدل التضخم والذي قد يكون سببه هو الانتعاش القوي الذي شهدته فترة ما بعد الوباء، استمرار سلاسل التوريد والحرب في أوكرانيا و تأثيراتها على أسعار الطاقة والغذاء.

إن ارتفاع معدلات التضخم يشكل تحديا كبيرا للكثير من الأسر، فالأسعار المرتفعة يمكن أن تؤدي إلى تآكل قيمة الأجور والمدخرات الحقيقية مما يجعل الأسر أكثر فقرا. من الملاحظ أيضا أن التضخم استمر في الارتفاع مند سنة 2020 مدفوعا بارتفاع أسعار النفط وعلى نطاق واسع للطاقة وبدرجة أقل ارتفاع أسعار المواد الخام لاسيما المعدنية والزراعية، ففي شهر نوفمبر 2020، بلغ التضخم (على النمو المحدد لمؤشر أسعار المستهلك المنسق IPCH) 6.0% سنويا في ألمانيا و 3.4% في فرنسا و 5.6 % في اسبانيا و 4 % في ايطاليا خلال العام الواحد، حيث يؤثر هذا الارتفاع في التضخم على القدرة الشرائية للأسر والتي من المحتمل أن توثر على ديناميكية استهلاكهم حتى ولو كان هناك فائض مدخرات في الماضي، أما من ناحية الشركات تعتبر التكلفة المرتفعة للمدخلات عاملا إضافيا يؤثر على العرض جنبا الى جنب مع مشكل الامدادات، ففي نهاية 2022 ارتفع التضخم بشكل حاد في اقتصادات منطقة اليورو الرائدة، ففي نوفمبر 2022 بلغت الزيادة في أسعار المستهلك إلى أعلى مستوى حيث تعد معدلات التضخم الأعلى منذ إنشاء المؤشر IPCH في عام 1996. هذا الارتفاع المستمر يأتي في أعقاب موجات الأسعار المنخفضة بشكل خاص خلال الأزمة الصحية.

فخلال العام 2020 تراجع مؤشر الاستهلاك في بلدان منطقة اليورو بشكل رئيسي على وجه الخصوص بفعل انخفاض أسعار الطاقة وخاصة النفط في اسبانيا و إيطاليا حيث تسبب انخفاض أسعار الطاقة ولاسيما أسعار الوقود في انخفاض سريع لمؤشر الاستهلاك بدأ من ربيع 2020 و أصبح التضخم هناك ضعيفا منذ أفريل في أسبانيا ومنذ ماي في إيطاليا. أما في ألمانيا حيث انخفض التضخم في ربيع 2020 بسبب أسعار الطاقة، تلاه انخفاض إضافي بعد تخفيض ضريبة القيمة المضافة (TVA) والتي تم إدخالها من أجل إعادة بعث الاستهلاك ثم أصبح التضخم أقل هناك ومدفوعا إلى الهبوط من خلال أسعار الطاقة والمنتجات الأخرى ولا سيما السلع المصنعة.

في فرنسا تراجع التضخم بشكل أخف مما لدى جيرانها حيث ظل ايجابيا إلى منعدما بحلول عام 2020 في حين إذا كانت أسعار الطاقة هي العامل الرئيسي في انخفاض التضخم في عام 2020، فقد ساهمت عناصر استهلاك أخرى مثل الخدمات والنقل الجوي في فرنسا، والتخفيضات الجزافية في نفقات السياحة في كل من اسبانيا وألمانيا .

وبحسب معطيات البنك الدولي ارتفعت نسبة البلدان مرتفعة الدخل التي شهدت تضخم أسعار المواد الغذائية إلى 85.7% كما تعتبر منطقة اليورو من البلدان الأكثر تضرر من التضخم.

إن الارتفاع المستمر في أسعار الطاقة يؤدي إلى ارتفاع مؤشر التضخم خاصة في منطقة اليورو حيث أشار البنك المركزي الأوروبي إلى أن الارتفاع في أسعار النفط تحديدا وبالذات مع وجود أثر أساس غير موات

بسبب انهار أسعار الخام خلال وباء كورونا أسفر عن ارتفاع معدلات التضخم، وقد ساهمت الطاقة بـ 2.2% من إجمالي معدل التضخم في أوروبا خلال شهر أكتوبر. بالإضافة إلى عوامل أخرى مثل انقضاء مدد بعض الإعفاءات الضريبية كالإعفاءات المؤقتة الخاصة بالضريبة على القيمة المضافة في ألمانيا.

نستخلص أن التضخم كان مدفوعا بالطاقة في المنطقة مع مراعاة خصائص كل بلد، والجدول التالي لمؤشر التضخم نسبة إلى معامل تكميش إجمالي الناتج المحلي، يوضح أيضا مدى زيادة التضخم مدفوعا بالزيادة في معدلات الأسعار للسلع والخدمات.

الجدول رقم (10): معامل تكميش إجمالي الناتج المحلي (%سنويا).

المنطقة/البلد	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
منطقة اليورو	2.74	3.47	3.27	3.14	2.67	2.24	2.89	2.55	2.85	0.53	0.64
فرنسا	1.55	2.00	2.06	1.85	1.62	1.93	2.15	2.55	2.36	06.	1.06
ألمانيا	0.48	1.30	1.37	1.32	1.11	0.40	0.39	1.77	0.90	1.84	0.64
	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
منطقة اليورو	1.61	1.67	1.28	0.83	1.03	0.86	1.29	2.00	1.76	.1.51	2.52
فرنسا	0.94	1.16	0.77	0.57	1.13	0.52	0.52	0.99	1.27	2.78	1.33
ألمانيا	1.06	0.49	1.95	1.87	1.85	1.32	1.50	2.00	2.12	1.81	3.05

المصدر: قاعدة البيانات المفتوحة للبنك الدولي.

معامل تكميش إجمالي الناتج المحلي يمثل مقياس لمدى التغيير في الناتج المحلي الإجمالي، بناء على التغير في الأسعار وهو مؤشر فعال جدا في قياس التضخم حيث يرى بعض الاقتصاديين أنه يتفوق على مؤشر أسعار المستهلك وذلك لأنه لا يعتمد فقط على السلع والخدمات وإنما يعتمد على كل ما تم إنتاجه داخل حدود الدولة.[1] لو نصب بيانات الجدول أعلاه في رسم بياني ينتج الشكل:

الشكل رقم (09): التضخم، معامل تكميش إجمالي الناتج المحلي (% سنوية).

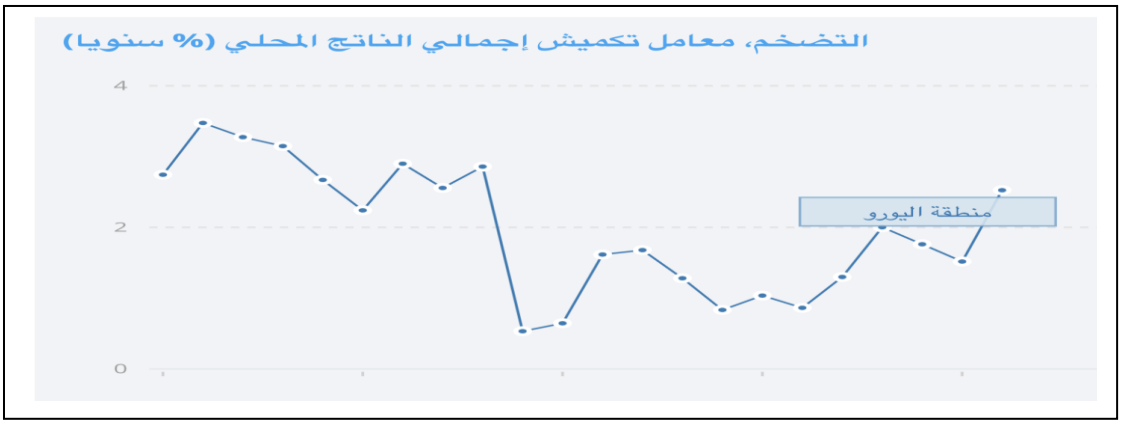

المصدر: قاعدة البيانات المفتوحة للبنك الدولي.

[1] موقع المتداول العربي:

www.arabictrader.com

كما هو واضح في الرسم البياني فإن قراءات النسب المتنامية في منطقة اليورو تراجعت عن النطاق التوسعي المشاهد في مطلع عام 2021 إلى مستويات تشير إلى الانكماش مما يشدد على الطابع العالمي للتباطؤ الاقتصادي.

ففي الفترة من 2000 إلى 2003 عرف الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعا في منطقة اليورو مقارنة بالدولتين فرنسا وألمانيا حيث شهدت هذه الأخيرة تراجعا ملحوظا في نموها الاقتصادي ثم في 2004 وحتى 2008 تقلص إجمالي الناتج المحلي في منطقة اليورو، وهذا ما يعبر عن مستوى التضخم الثابت. إلا انه في ألمانيا عرف تذبذب بين الارتفاع والانخفاض حتى سنة2021 أين وصل إلى 3.05 % وهذا يعتبر معدل أعلى مقارنة بفرنسا 1.33 % ومنطقة اليورو ككل بـ 2.52 %، إن هذه المؤشرات تشير إلى ضعف النمو الاقتصادي في منطقة اليورو ويتعين على الحكومات إعطاء أولوية لاحتواء التضخم الذي يساهم في أزمة على صعيد تكلفة المعيشة مما يعود بأكبر الضرر على الفئات منخفضة الدخل والضعيفة.

ومن المتوقع حسب المفوضية الأوروبية أن تدخل منطقة اليورو مرحلة من الركود في نهاية عام 2023 بسبب استمرار ارتفاع أسعار الطاقة المرتبطة بالحرب على أوكرانيا، وحتى و إن كان التوقع بعودة النمو في الربيع حيث راجعت التوقعات لعام 2023 بانخفاض يصل إلى 0.3% للبلدان التي تتقاسم العملة الموحدة مقابل 1.4% المتوقعة حتى الآن.

تعتبر منطقة اليورو أكثر المناطق تضررا بسبب الموقع الجغرافي القريب من منطقة الحرب واعتمادها الشديد على الواردات من الغاز الروسي، لذلك انخفضت التوقعات بشكل كبير فيما يخص النمو، و ارتفعت بالنسبة لتضخم.

4 . تأثيرات على الاستهلاك.

تعتبر منطقة اليورو من بين أكبر المستهلكين للنفط في العالم، حيث تعتبر الثالثة عالميا من حيث الحجم بعد الصين والولايات المتحدة الأمريكية إذ تستعمل 10 % من الاستهلاك العالمي للطاقة الأولية. وعليه فإن استهلاك الطاقة الأساسي في المنطقة (كل الطاقة المستهلكة أو المستخدمة للتحول) بلغ حوالي 1.4 مليار طن من المكافئ النفطي عام 2021 وبلغ أكثر من 70 % من أصل أحفوري، سيطر النفط فيها على 36 % وتعتمد منطقة اليورو بشكل كبير على واردات النفط لتلبية احتياجاتها الطاقوية. لذلك فإن تقلبات أسعار النفط يمكن أن تؤثر بشكل كبير على الاستهلاك في المنطقة وبالتالي على تكلفة الوقود والطاقة وخاصة أسعار الكهرباء وعلى الاقتصاد بشكل عام.

إن استهلاك الغاز الطبيعي في منطقة اليورو قد انخفض بنسبة 20.1 % خلال الفترة من أوت إلى نوفمبر 2021 مقارنة بمتوسط السنوات الخمس السابقة لنفس الفترة وهو هدف مسطر لدول المنطقة بـ 1.5 % في مواجهة التخفيضات الكبيرة في شحنات الغاز الروسي في سياق الحرب في أوكرانيا، فإن دول المنطقة وافقت في نهاية جويلية 2022 على خفض استهلاك الغاز طواعية بين 01 أوت 2021 و 31 مارس 2023.

انخفض الاستهلاك وتعدى الهدف المسطر بشكل كبير، ومن ثم انخفض استهلاك الغاز بنسبة 32.7% في فنلندا و 41.6 % في ليتوانيا كما تمكنت اسبانيا وإيطاليا والبرتغال من خفض استهلاكها لكن لم تصل إلى الهدف، في حين شهدت مالطا + 1.7% وسلوفاكيا + 2.6% زيادة في استهلاكها وكان الانخفاض ملحوظا في فرنسا متماشيا مع متوسط منطقة اليورو. كما أنخفض الاستهلاك النهائي للطاقة في جميع الدول الأعضاء حيث بلغ 907 مليون طن في 2020 حيث كان الهدف الأوروبي هو 959 مليون طن وبذلك يصل متوسط الانخفاض في منطقة اليورو إلى 8 % بين عامي 2019 و2020، حيث نجد اسبانيا (– 14.7 %)، إيطاليا (–11%)، فرنسا (–10.5 %) و ألمانيا (–06.9%). سجلت هذه البلدان تقلصات قوية في طلبها على الطاقة في ظل وباء كوفيد 19 وتظل فرنسا و ألمانيا أكثر دولة كثافة في استخدام الطاقة على التوالي : 130.5 و 201.7 مليون طن مكافئ من استهلاك الطاقة للأسر، الشركات وحتى الزراعة. في 2020 بلغ استهلاك الطاقة الأولية في منطقة اليورو 1236 مليون طن نفط مكافئ بانخفاض حاد مقارنة بعام 2019 عندما كان 1353 مليون طن نفط مكافئ حيث سمح هذا الانخفاض بتجاوز الهدف لعام 2020 (1312 مليون طن نفط مكافئ) . وبالتالي انخفض استهلاك الطاقة الأولية في جميع دول المنطقة بين عامي 2019 و 2020 حيث بلغ متوسط الانخفاض 8.7 % و سجلت فرنسا 208.4 مليون طن، وألمانيا 262.5 مليون طن نفط مكافئ.

منذ عام 1990 تذبذب استهلاك الطاقة الأولية كثيرا وبلغ ذروته عام 2006 (1511 مليون طن نفط مكافئ) ثم بلغ أدنى مستوى له عام 2014: (1332 مليون طن نفط مكافئ) أي بفارق 1.5 % مقارنة بعام 2020.

مشكلة أخرى للأوروبيين ناجمة عن ارتفاع أسعار الطاقة وخاصة أسعار الكهرباء مدفوعة بارتفاع أسعار الغاز. والجدول التالي يبين لنا متوسط نصيب الفرد من استهلاك الطاقة الكهربائية:

الجدول رقم (11) متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك بالكيلواط ساعي خلال الفترة 2000 – 2014.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
منطقة اليورو	6236	6377	6741	6856	6480	6619	6785	6861	6854	6496	6773	6643	6637	6536	6352

المصدر: قاعدة البيانات المفتوحة للبنك الدولي.

بصب بيانات الجدول في الرسم البياني ينتج الشكل.

الشكل (10): تطورات استهلاك الكهرباء لمتوسط نصيب الفرد الفترة 2000-2014.

المصدر : : قاعدة البيانات المفتوحة للبنك الدولي.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أنه بعد سنة 2000 حيث كان الاستهلاك (6236 كيلوواط ساعي) أخذ متوسط الاستهلاك في الصعود حتى عام 2006 أين عرف استقرا لم يدم طويلا، ثم أخذ في الانخفاض سنة 2007 أين وصل إلى (6861 كيلوواط ساعي) وهذا راجع إلى زيادة الأسعار. وخلال سنة 2008 (6854 كيلوواط ساعي) أنخفض الاستهلاك ليصل إلى (6496 كيلوواط ساعي) سنة 2009 بسبب الأزمة العالمية وضعف القدرة الشرائية، ليأخذ ارتفاعا آخر سنة 2010 (6773 كيلوواط ساعي)، وبفعل ارتفاع الأسعار حيث قلصت الأسر استهلاكها للطاقة بشكل عام، لينزل متوسط الاستهلاك ويصل سنة 2014 إلى (6352 كيلوواط ساعي) في منطقة اليورو.

ارتفعت أسعار الغاز المباع للمستهلكين بنسبة 35 % في سبتمبر 2022 مقارنة بعام 2021. في نهاية سبتمبر كان هدف حكومات منطقة اليورو هو خفض الاستهلاك العام للكهرباء بنسبة 10 % وخفضه بنسبة 5 % خلال ساعات الذروة بين ديسمبر 2022 ومارس2023. هذه المبادرة تهدف خصوصا إلى تجنب زيادة فترات الذروة في حجم الطلب وبالتالي الحد من ارتفاع الأسعار. كما حدد سقف الإيرادات بـ 180 أورو لكل ميغاواط في الساعة للشركات ذات تكاليف الإنتاج المنخفضة (تلك التي تستخدم الطاقة المتجددة أو الطاقة النووية على سبيل المثال، لانتاج الكهرباء)، يجب أن تذهب الفوائد التي تعود على الدول الأعضاء بشكل خاص للمستهلكين النهائيين، في أكتوبر2022 قدمت المفوضية الأوروبية مجموعة جديدة من الإجراءات للتدخل في أسواق الغاز وتقترح بشكل خاص تطوير مؤشر إضافي للغاز الطبيعي المسال. يحدد المرجع الأوروبي الآن الأسعار في هذا المجال، فتم تصميم مؤشر TTF الهولندي بالفعل في وقت كان فيه الغاز الطبيعي المنقول عبر الأنابيب يهيمن إلى حد كبير على التجارة. ومع ذلك فإن الغاز الطبيعي المسال يأخذ مساحة أكبر و أكثر في واردات دول المنطقة الأوروبية، مما يعطل آليات تحديد الأسعار. على المدى القصير، اقترحت المفوضية آلية أقصى سعر

يجب تفعيله في حالة التقلبات العالية في الأسعار التي دخلت حيز التنفيذ في 2023/02/15 . من المفترض أن يتبع هذا السقف الديناميكي تحركات السوق وسيتم تفعيله من بين شروط أخرى عندما تتجاوز الأسعار 180 أورو ميغاوات ساعي على مؤشر TTF.

يعتبر قطاع النقل القاطرة الرئيسية للطلب على النفط وقد كان مصدر ما يقارب 85 % من إجمالي الزيادة في الطلب على النفط ما بين عامي 2000 و2009 وهو المسئول على أكثر من 84 % من الزيادة في الطلب على النفط بحلول عام 2035. شكل قطاع النقل ما يقارب 62 % من إجمالي استهلاك النفط العالمي في سنة 2009 بالمقارنة مع 57.6% في عام 2000 ومن المتوقع أن تتزايد حصته لتصل إلى أكثر 66 % في عام 2035 بالمقابل استحوذ النفط على 93.5% من إجمالي الوقود المستخدم في قطاع النقل في عام 2009 بالمقارنة مع 95.5 % من عام 2000 ومن المتوقع أن تنخفض النسبة إلى أقل من 88% في عام 2035 وذلك في ضوء سياسات الطاقة للدول المستهلكة التي تشجع وتدعم التوسع في الوقود الحيوي. هذا القطاع يفوق استهلاك الأسر، الصناعة والخدمات ومن أجل تلبية الطلب استورتد أوروبا أكثر من 60 % من طاقتها في عام 2019 وهي نسبة ظلت تتزايد منذ بداية التسعينات. في الواقع تمتلك القارة مواد هيدروكربونية منخفضة جدا وبالتالي فإن اعتماد أوروبا في مجال الطاقة على بقية العالم قوي مطلقا، وبشكل خاص على روسيا والشرق الأوسط فيما يتعلق بالغاز والنفط. ففي سياق الحرب في أوكرانيا قدمت المفوضية الأوروبية خطة تسمى REPOWER EU للاستغناء عن الوقود الاحفوري من روسيا بحول عام 2027.

هذا الاعتماد على واردات الطاقة يختلف باختلاف الدول الأعضاء في المنطقة الأوروبية. الاعتماد على الطاقة التي يمكن حسابه على أن حصة صافي الواردات في الاستهلاك الإجمالي للبلد تجاوز 60% في 15 بلد من الدول الأعضاء. تبلغ حوالي 30% في رومانيا أو في السويد وتنخفض إلى أقل من 5 % في استونيا هذا في عام 2019. في فرنسا وبولندا تبقى التبعية أقل من 50 % بالنظر إلى انتشار الطاقة النووية في الأولى والفحم في الثانية. وتم الوصول إلى المعدلات القياسية في مالطا 97.2% ليكسمبورغ 95% وقبرص 92.8%.

يستخدم ما يقارب 60 % من 32 مليون سيارة شخصية متداولة في فرنسا الديزل وإن كان انخفاض حصة مبيعاتها في السنوات الأخيرة 40% من التسجيلات الجديدة عام 2019 حيث ظل سعرها يخضع للتدقيق من قبل العديد من السائقين لأن سعره أغلى بكثير مما كان عليه قبل 20 سنة. حيث تبين البيانات المقدمة من وزارة التحول البيئي أن سعر اللتر من الغازولين كان 0.85 أورو في 2020 ليصل إلى 1.25 أورو في جويلية 2020.

لكن هناك العديد من التقلبات الجيوسياسية التي تؤثر على انتاج الدول المصدرة ومن ثمة على سعر البرميل للنفط. في 2020 مع حد أدنى للأجور في الساعة يبلغ 6.41 أورو (1127 أورو شهريا) تمكن من شراء 7.8 لتر للغازولين، مع حد أدنى إجمالي لأجر الساعة يبلغ 10.03 أورو (إجمالي 1539 أورو شهريا)، يمكن من شراء 7 لتر فقط. ونتيجة لذلك فإن تطور أسعار الوقود يؤدي إلى تآكل أكثر للقوة الشرائية للأسر.

المبحث الثاني: السياسات المعتمدة للتغلب على تقلبات أسعار النفط في منطقة اليورو.

برغم أن الاتحاد الأوروبي أصدر تشريعات وحدد أهدافا ودخل في مفاوضات في مجال الطاقة، إلا أنه لم تكن هناك سياسة ظاهرية ملزمة على مستوى منطقة اليورو كما أنه لم تكن هناك جدية حول الطاقة المتجددة قبل عام 2008.[1] إضافة إلى ذلك وبسبب التركيبة السياسة غير التقليدية لمنطقة اليورو أصبحت هناك ظاهرة السياسات المتعددة على مستوى الدول والأقاليم والتي تتفاعل فيما بينها وفق نمط معقد.[2] كما انتقدت السياسة الطاقوية على أنها ركزت وبشكل أساسي على تحرير أسواق الطاقة المحلية خاصة أسواق الغاز و أهملت جوانب أخرى يعتبر بعضها في غاية الأهمية، وبالأخص ماله علاقة بأمن الطاقة وتزايد اعتماد السوق الأوربية على إمدادات الغاز الخارجية.[3] لكن حصلت تطورات هامة في هذه السياسة الطاقوية منذ بداية القرن الحالي، مدفوعة بالقلق المتزايد حول التغيير المناخي والتصاعد المستمر والسريع في أسعار الطاقة وانعكاساتها على التنافسية وأمن الإمدادات في المنطقة. وبرزت إرادة دول المنطقة للعمل سويا عن كتب في المسائل الخاصة بالطاقة وتقوية السياسة الجماعية في بعض المجالات، وكنتيجة لذلك تمت المصادقة ولأول مرة على مفهوم سياسة طاقة ملزمة على مستوى المنطقة في اجتماع المجلس الأوروبي في لندن في 2005/10/27، ومما تجدر الإشارة إليه، أنه جاءت تلك التطورات بعد إعلان قمة G8 بإسكتلندا في يوليو 2005 والتي أقرت خطة عملية تغطي جوانب التغيير المناخي والطاقة النظيفة والتنمية المستدامة.

وتعتبر استراتيجية الطاقة المقترحة من قبل المفوضية في 08 مارس 2006 بمثابة علامة بارزة في تطور سياسة الطاقة في المنطقة من صيغتها المتواضعة نسبيا في البداية لتكون أكثر شمولية لتحقيق ثلاثة أهداف مركزية في ذات الوقت وهي الديمومة والتنافسية وأمن الطاقة، بشكل لا يمكن التفريط بأي منها أو تحقيق أحدها على حساب الآخر، كما يبين الشكل التالي:

الشكل رقم(11):مثلث سياسة الطاقة الأوروبية.

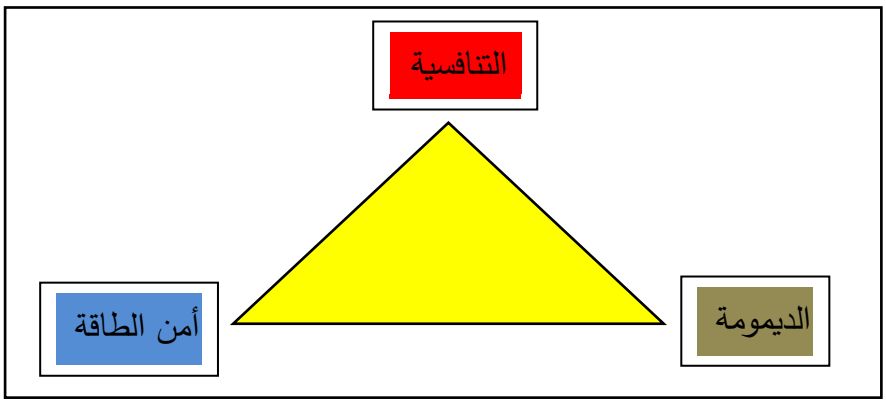

المصدر: من تصور الطالب.

[1] Steven tindale how tomeet the UE's 2020 renouvable, center of european reform, September 2009, see on: www.cer.org.uk

[2] Giaco moluciano, gulf research center fondation, dilemmas of EU energy policy. Oxford energy seminor, august3, 2009

[3] AOG, april16,2008.

ويقصد بها ما يلي:[1]

الديمومة: العمل الفعال للحد من ظاهرة التغير المناخي من خلال تشجيع وترويج إنتاج مصادر الطاقة المتجددة ورفع كفاءة استخدام الطاقة بشكل عام.

التنافسية: تحسين كفاءة شبكات الطاقة الأوربية للوصول إلى سوق طاقة تنافسي حقيقي.

أمن الطاقة: تنسيق أفضل بين العرض والطلب في تأن من منظور عالمي. وتلي تلك التطورات، نشر أول مسودة سياسة طاقة على مستوى المنطقة، خلال شهر يناير 2007 والتي تضمنت النقاط التالية:

* رفع مستوى التنافسية في السوق المحلية وتشجيع الاستثمار وتعزيز الربط ما بين شبكات الطاقة الكهربائية.

* تنويع مصادر الطاقة وبمنظومات أفضل للاستجابة للأزمات.

* التوصل إلى اتفاقية إطارية جديدة لتتعاون في مجال الطاقة مع روسيا مع تحسين العلاقة مع آسيا الوسطى الغنية بالطاقة ودول شمال إفريقيا.

* استخدام إمدادات الطاقة بكفاءة أعلى مع زيادة استخدام مصدر الطاقات المتجددة.

* العمل على زيادة التمويل لتطوير تقنيات الطاقة الجديدة.

واستنادا إلى هذه المقترحة من قبل المفوضية الأوربية في نوفمبر 2007 أقرت الدول الأعضاء والبرلمان الأوربي مجموعة من الإجراءات والسياسات في مجال تعزيز أمن الطاقة وتقليل الاعتماد على النفط وحماية البيئة والحد من تأثيرات التغيير المناخي والتي تمت تسميتها الخطة20/20/20 وتتلخص فيما يلي: [2]

* تحسين كفاءة الطاقة بنسبة 20 % بحلول عام 2020 ما يعني توفير 20 % من استهلاك الطاقة في المنطقة بالمقارنة مع التوقعات لعام 2020.

* تخفيض الانبعاث بنسبة 20 % بحلول عام 2020.

* زيادة حصة الطاقة المتجددة إلى 20 % من إجمالي استهلاك الطاقة الأولية والتوسع في استخدام الوقود الحيوي ليشكل 10 % كحد أدنى من إجمالي استهلاك الغازولين والديزل في قطاع النقل بحلول عام 2020.

ويعتبر منطقة اليورو رائدة في مجال سياسة التغيير المناخي محاولة أخذ زمام المبادرة لقيادة العالم باتجاه سياسة تغيير مناخي بعيدة الأمد.

حيث كانت سباقة في تطبيق نظام مقايضة الانبعاثات الذي أصبح أحد الأركان الأساسية لسياسة الطاقة الأوروبية.

وتعد خطة الإستراتجية الأوروبية لتكنولوجيا الطاقة الأوربية European strategic energy Technology pla (setplan) الدعامة التكنولوجية في المنطقة في مجال سياسة الطاقة النظيفة والتغيير المناخي.

وقد تقرر زيادة مبلغ الاستثمار إلى نحو 08 مليار يورو سنويا للمضي قدما بصورة فاعلة لتنفيذ خطة الاستراتيجية الأوربية لتكنولوجيا الطاقة وتقليل الاعتماد على النفط.

[1] EU commission green paper, A european strategy for sustainable, competition and secure energy.com, 2006.
[2]CGE,Globbal oil, report, energy,policy, volum 19, issue 5, September, October, 2008.

بعد انقطاعات إمدادات روسيا بالغاز لدول المنطقة، التي بدأت عام 2006 (بسبب المشاكل ما بين روسيا ودول الجزر بشكل خاص أوكرانيا التي تمر عبر أراضيها أنابيب الغاز والنقط الروسي إلى أوروبا) حصل تبدل في السياسة الأوروبية ليكون هناك تكامل ما بين جوانب الطاقة وسياسة المنطقة الخارجية وسياسة الأمن والعلاقات مع الدول النامية.

وتبعا للتوجهات الجديدة أتخذ مسار لتقوية العلاقات مع الدول المنتجة للطاقة (وبشكل خاص الغاز الطبيعي) المحيطة بالمنطقة ومن ضمنها الدول العربية، بهدف تنويع مصادر إمدادات الغاز لتقليل اعتماده على الغاز الروسي.

المطلب الأول: الاعتماد على الطاقات المتجددة.

لسياسات منطقة اليورو للطاقات المتجددة، بالفعل هدف قوي لخفض الانبعاثات بحلول عام 2030، الأمر الذي يتطلب زيادة كبيرة في توليد الطاقة المتجددة. كما أن الصراع الحالي في أوكرانيا دفع الدول الأوروبية إلى اعتماد خطة Repower Eu والتي تهدف إلى تنويع الانتقال إلى الطاقات المتجددة وتحسين أمن الطاقة.

1. **سياسة الطاقة السابقة في منطقة اليورو:** تعود أصول البناء الأوروبي إلى معاهدة الجماعة الأوروبية للفحم والطلب (SECA) لعام 1951 ومعاهدة يوراثوم (Euratom) لعام 1958، وقد شهدت هاتان المعاهدتان إنشاء المجموعة الأوروبية التي تم تزويدها لاحقا بعناصر سياسة الطاقة القائمة على احترام خيارات الطاقة لمختلف الدول الأعضاء ثم تطورات سياسة الطاقة الأوروبية من خلال التحرير التدريجي للأسواق على وجه الخصوص سوق الغاز وسوق الكهرباء.

كما جاءت معاهدة ماستريخت بالبحث على الربط والتشغيل البيني لشبكات توزيع الطاقة في جميع أراضي منطقة اليورو بما بات يعرف بشبكات عبر أوروبا (TEN : European Transport Net Work) ومنذ اعتماد معاهدة لشبونة بنهاية 2010 تم وضع المبادئ التشغيلية لسياسة الطاقة بموجب المادة 194 من معاهدة عمل الاتحاد الأوروبي (TF EU).

2 . سياسة الطاقة في منطقة اليورو: عرفت هذه السياسة عدة تغيرات إلى غاية إطلاق الصفقة الخضراء الأوربية في نهاية عام 2009، بعد اكتساب مهارات مهمة لمواجهة التحدي الثلاثي المتمثل في ضمان الامدادات للدول الأعضاء وضمان الطاقة للشركات والأفراد، وتنفيذ وتسريع انتقال الطاقة.

ويمكن ايجاز المراحل الأخيرة لسياسة الطاقة في منطقة اليورو في الآتي:

2 . 1- المساهمات الحاسمة لحزمة الطاقة الثالثة لعام 2009.

وهي جزء من القوانين التشريعية المعتمدة بشأن عمل أسواق الطاقة حيث جلبت العديد من المميزات الجديدة. لتعزيز استقلالية مشغلي أنظمة النقل تم إنشاء وكالة تعاون منظمي الطاقة.

2 .2- إعادة تفعيل سياسة الطاقة الأوروبية (2006 – 2013)

كانت إعادة تفعيل سياسة الطاقة الأوروبية منذ عام 2006 تحت تأثير ثلاثة عوامل مشتركة وهي :

أ . أزمات إمدادات الهيدروكربونات، واعتماد أوروبا المتزايد على ورادات الطاقة .

ب . الضغوط المتزايدة لأسعار الطاقة على الاقتصاد الأوروبي.

ج . الحاجة إلى مكافحة تغيير المناخ.

وحددت المفوضية في ورقتها الخضراء معادلة سياسية أوروبية للطاقة تهتم بطريقة متوازنة في تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية وهي: الاستدامة، أمن الامدادات والقدرة التنافسية، واستنادا إلى هذه المتطلبات الثلاثة حددت خطة العمل المبادئ التوجيهية التي يتعين تنفيذها في خمسة مجالات.

* استكمال السوق الداخلية في الغاز والكهرباء،
* سياسة الطاقة الدولية،
* كفاءة الطاقة،
* الطاقات المتجددة،
* تقنيات الطاقة.

2 – 3 : منطقة اليورو وسياسة المناخ (2014– 2019).

تهدف هذه الاستراتيجية إلى خفض الكربون بحلول عام 2050 حيث وضعت أوروبا أهدافا متكاملة للطاقة والمناخ لعام 2020 تتمثل فيما يلي :

ويظهر جليا وجود إرادة سياسية قوية وتصميما على تشكيل سياسة طاقة مشتركة من خلال هذه الإستراتيجية وخطية العمل المصاحبة لها.

2–4 : الصفقة الخضراء الأوروبية وحزمة FITFOR 55 (أواخر 2019 – 2021).

قدمت هذه الخطة من طرف المفوضية الأوروبية في ديسمبر 2019 لتحقيق الحياد المناخي بحلول 2050 وذلك عن طريق تحديد السياسات والتدابير الأوروبية الرئيسية لجعل الصفقة الخضراء الأوروبية حقيقة واقعة، حيث تلزم الدول بخفض صافي انبعاثات غازات الاحتباس الحراري إلى 55% بحلول عام 2030، مقارنة بمستواها في عام 2019 . وقد عملت المفوضية الأوروبية على مراجعة التشريعات المتعلقة بالطاقة المتجددة، وكفاءة الطاقة وأدائها في المباني وقطاعات الغاز فيما يتعلق بالطاقة، حيث تم رفع الهدف بالنسبة للطاقة المتجددة في الاستهلاك النهائي من 32% إلى 40 % في عام 2030.

2 – 5 : خطة RePower Eu واعتماد لائحة بشأن تخزين الغاز (منذ 2021).

أدت الزيادة في أسعار الطاقة من خريف 2021 ثم بداية الأزمة الروسية الاوكرانية إلى تفاقم الوضع في أسواق الطاقة، وبشكل أكثر تحديدا، أسواق الغاز والكهرباء، حيث نشرت المفوضية في 8 مارس 2022 خطة أولية RePower Eu الخاصة بها، حيث تتمثل العناصر الاساسية لهذه الخطة في:

– تنويع الامدادات وتقليل الطلب وزيادة إنتاج الطاقة الخضراء.

ومن أجل الاستجابة لأزمة الطاقة هذه وتقليل الاعتماد الأوروبي على الوقود الأحفوري نشرت المفوضية

الأوروبية في 2022/05/18 حزمة RePower Eu التي تهدف الى تسريع تحول نموذج الطاقة الأوروبي وتم اقتراح تدابير طارئة تتعلق بأسعار الطاقة وتخزين الغاز وتدابير متوسطة إلى طويلة المدى من خلال تعزيز كفاءة الطاقة واستخدام الطاقات المتجددة.

3.. دواعي اهتمام منطقة اليورو بالطاقات المتجددة.

هناك عدة أسباب تبرز اهتمام الاتحاد الأوروبي بتعزيز الطاقة المتجددة من ضمنها :

- تحقيق طاقة أكثر استدامة بيئيا،
- مساهمة مصادر الطاقة المتجددة في الحد من انبعاثات غازات التدفئة والملوثات المحلية،
- التخفيف من آثار تغيير المناخ وتحسين جودة الهواء،

وعلاوة على ذلك، يمكن أن يساعد انتشار مصادر الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة أيضا في تحقيق الأهداف التقليدية الأخرى لسياسة الطاقة في أوروبا مثل القدرة التنافسية لأسعار الطاقة وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري المستورد.

4 . السياسة الأوروبية للطاقات المتجددة.

منذ أزمات الطاقة في فترة السبعينات في القرن الماضي، أطلق أوروبا برامج وخطط لتطوير حلول الطاقة المتجددة، لكن عودة أسعار النفط إلى الانخفاض حالت دون انتعاش الطاقات المتجددة على نطاق تجاري واسع. حيث قدمت المفوضية الأوروبية في 2008 اقتراحا لتوجيه جديد للطاقة المتجددة يتطلب زيادة حصة كل دولة من الطاقات المتجددة من 8,5 % عام 2010 إلى 20 % بحلول 2020 كما تم تضمين حصة 10 % من الوقود الاخضر في النقل ضمن الهدف للمنطقة.

الشكل رقم(12): نسبة الطاقات المتجددة في 2005 و 2020 في أروبا (%).

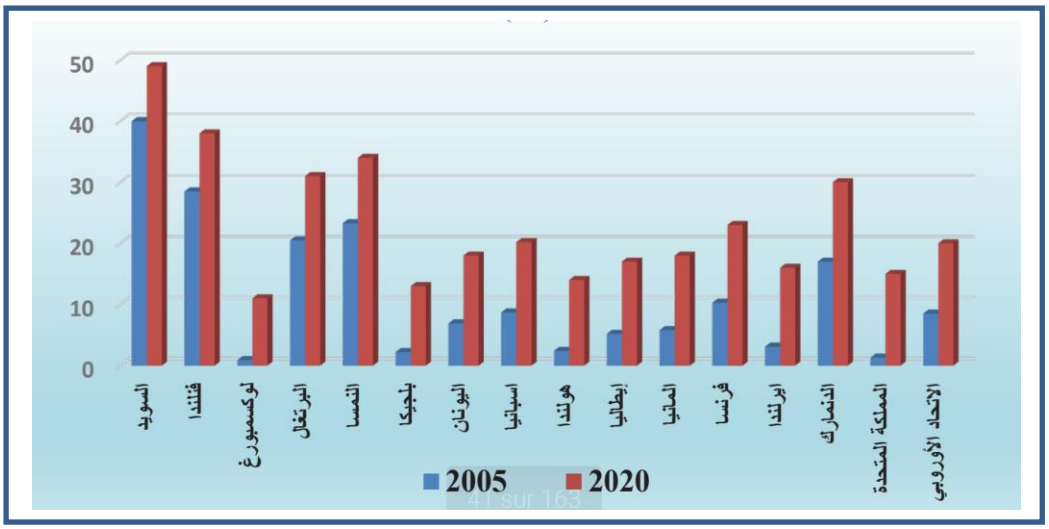

المصدر: ديوان المحاسبة من خارطة طريق المفوضية الأوروبية لمصادر الطاقة المتجددة لعام 2007.

وقد شهدت بداية عام 2022 اضطرابات في أسواق الطاقة وتقلبا في الأسعار وانعدام أمن الطاقة مما كان له تأثير كبير على المنطقة مما أدى إلى إعادة تشكيل وتنويع الإستراتجية المتعلقة بالطاقة والمناخ.

ومن أهم التدابير المتخذة أوروبيا استجابة للأزمة الحالية لسوق الطاقة، نجد تقييم العرض والطلب على الطاقة، تنويع الإمدادات والتأثير على المستهلكين والشركات ولاسيما خطة Repower Eu لمعالجة أسعار الطاقة.

في عام 2020 وصل الاتحاد الأوروبي إلى حصة 22.1 % من مصادر الطاقة المتجددة من إجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة متجاوزا المستوى المستهدف البالغ 20 % المحدد لعام 2020 حيث زادت قيمة الطاقة المتجددة الإجمالية بـ 2.1 % من عام 2013 إلى 2020، بفعل انخفاض استهلاك الطاقة أثناء جائحة كوفيد 19. وقد حصل مؤخرا اتفاق أوروبي يهدف إلى زيادة حصة الطاقات المتجددة في إجمالي استهلاك الطاقة إلى 42.5 % بحلول سنة 2030.

المطلب الثاني: مستجدات خطط وإجراءات منطقة اليورو بشأن أسعار الطاقة و أمن الإمدادات.

شهدت أسعار الطاقة ارتفاعا ملحوظا في منطقة اليورو وجميع أنحاء العالم في النصف الثاني من عام 2021. وفي حين كان هذا الارتفاع متوقعا في سياق الانتعاش الاقتصادي عقب جائحة كوفيد-19 وتخفيف القيود على حركة التنقل فقد ارتفعت أسعار الطاقة بشكل أكبر مما كان متوقعا بسبب الأزمة الروسية الاكرانية.

ساهمت عدة عوامل في ارتفاع أسعار الطاقة مند عام 2021 وهي على النحو التالي:

1. الارتفاع القياسي في أسعار الغاز بالأسواق العالمية بأكثر من 170% في عام 2021 وفي منطقة اليورو بأكثر من 150% بين يونيو2021 و يوليو 2022 . وهذا راجع إلى ارتفاع الطلب ونقص الإمدادات.
2. ارتفاع الطلب على الغاز الطبيعي المسال، وما ترتب على ذلك من ارتفاع في أسعاره.
3. النقص الأخير في توليد الكهرباء من الطاقة النووية و الطاقة الكهرومائية، و يرتبط ذلك جزئيا بالتغيرات المناخية.

وخلال عام 2022 قامت روسيا بوقف إمدادات الغاز إلى عدد من دول منطقة اليورو، الأمر الذي أدى إلى زيادة حالة عدم اليقين بشأن إمدادات الطاقة كما أدى إلى ارتفاع أسعار الغاز إلى مستوى غير مسبوق ومن ثم ارتفعت أسعار الكهرباء بشكل حاد بلغت نسبته 35% على أساس سنوي في شهر أوت 2022. وشهد سوق الطاقة في المنطقة اضطرابا ملحوظا، والشكل الموالي يوضح مؤشر أسعار المنتج والمستهلك للطاقة في أوروبا خلال الفترة يناير 2021 حتى يوليو 2022.

الشكل رقم(13): مؤشر أسعار المنتج والمستهلك للطاقة في دول منطقة اليورو للفترة (2021-2022).

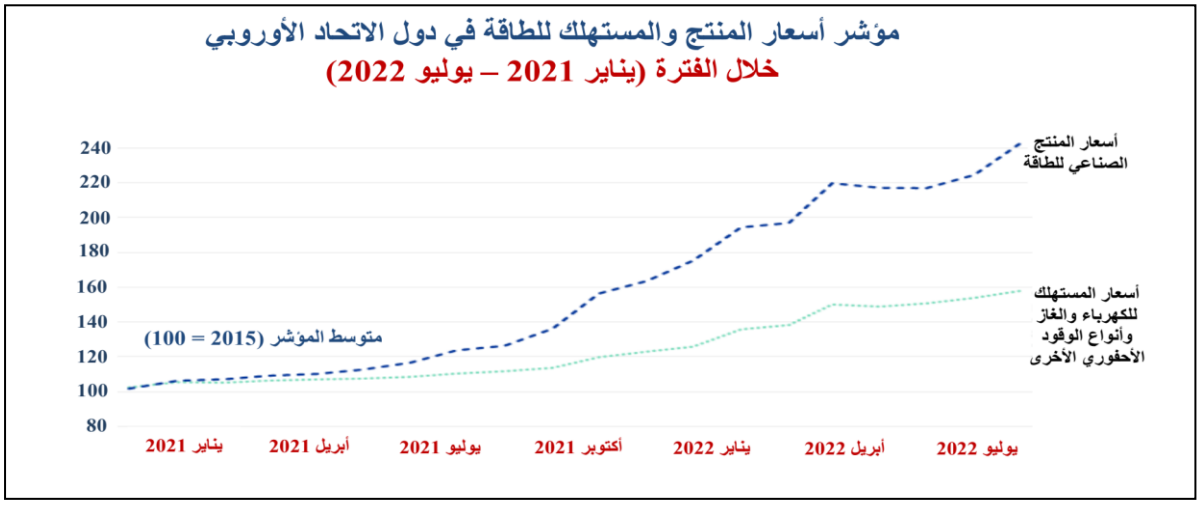

Source : Eurostat.

وإلى جانب العقوبات التي يفرضها الاتحاد الأوروبي على روسيا ومن ضمنها فرض حظر على واردات النفط الروسي، كما أكدت روسيا على أنها لن تقوم بتوريد النفط و المنتجات البترولية للشركات أو الدول التي تطبق قيود سعرية على صادراتها من الطاقة مما يزيد من مخاطر نقص الإمدادات وعلى وقع هذه المعطيات ومع توقع استمرار ارتفاع أسعار الطاقة في منطقة اليورو وتعذر استبدال الإمدادات الروسية بإمدادات من مصادر أخرى بشكل سريع، قام الاتحاد الأوروبي بوضع مجموعة جديدة من الخطط والإجراءات تهدف لضمان تحقيق أمن إمدادات الطاقة و الحد من ارتفاع أسعارها وهي كالتالي:

أولا : خطة الدول الأعضاء لمنطقة اليورو لخفض الطلب طوعيا على الغاز الطبيعي.

اقترحت المفوضية الأوروبية في 20 يوليو 2020 خطة لخفض الطلب طوعيا على الغاز، و قد دخلت الخطة حيز التنفيذ في 9 أوت 2022، و تقضي بخفض استهلاك الغاز في أوروبا بنسبة 15 % خلال الفترة: الفاتح أغسطس 2022 حتى 31 مارس 2023، بناء على معدل الكمية التي تم استهلاكها على مدى الأعوام الخمسة الماضية، مع تسريع العمل على تنويع مصادر الإمدادات، بما في ذلك عملية الشراء المشتركة لتعزيز إمكانيات الاتحاد الأوروبي في الحصول على شحنات بديلة من الغاز، يأتي ذلك على خلفية الحاجة إلى تحقيق وفرة في إمدادات الغاز في فصل الشتاء القادم، استعدادا لانقطاع محتمل لإمدادات الغاز من روسيا إلى دول الاتحاد الأوروبي، و انعكاسه السلبي على أمن الطاقة. هذا و تستند الخطة الأوروبية لخفض الطلب طوعيا على الغاز على ثلاث ركائز رئيسية للعمل و هي:

1. التحول من استخدام الغاز إلى الوقود البديل للحد من تأثر قطاعات الصناعة و الطاقة و التدفئة.

يفضل أن يكون هذا التحول نحو مصادر الطاقة المتجددة والنظيفة، واستخدام الطاقة النووية حيثما كان ذلك ممكنا، أما استخدام الفحم وأنواع الوقود الثقيل الأخرى فيكون عند الضرورة القصوى وبشكل مؤقت. كما يجب النظر في الاستثناءات لكل حالة على حدا وعلى أساس مؤقت لبعض اللوائح البيئية.

2. تحفيز خفض الاستهلاك.

دعم أنظمة المناقصات لتحفيز الشركات الكبيرة و تعويضها عن خفض استهلاك الغاز، و إمكانية وضع خطط مساعدات من قبل الدول لدعم التكاليف، وإبرام عقود تسمح باستهلاك أقل للغاز عند الحاجة، ومقايضة العقود بين المستهلكين الصناعيين بهدف السماح بالتنفيذ في المناطق الأقل تضررا في حالة النقص الكبير للإمدادات.

3. خفض التدفئة و التبريد.

تنفيذ حملات توعية عامة وطنية لتوفير الطاقة في جميع دول الاتحاد الأوروبي، وإجراء تخفيض إلزامي للطاقة في المباني العامة (تشمل المراكز التجارية).

والالتزام بمستوى أقل لدرجة حرارة التدفئة والتبريد باستخدام الغاز خلال أوقات محددة في القطاع المنزلي.

هذا وقدمت المفوضية الأوروبية إرشادات ومعايير لتحديد الأولويات للدول، لمساعدتها على تقليل الطلب على الغاز بطريقة منظمة، تركز بشكل خاص على المستخدمين الصناعيين، وبشكل عام تهدف الخطة إلى خفض طلب الاتحاد الأوروبي على الغاز بواقع 45 مليار متر مكعب (ألمانيا وحدها ستخفض استهلاكها بواقع 10 مليار متر مكعب)، مع استثناء الدول غير المرتبطة بشبكات الغاز الأوروبية لأنها لن تكون قادرة على تحرير كميات كبيرة من الغاز لصالح الدول الأعضاء الأخرى كما سيتم استثناء الدول التي لا تتزامن شبكاتها الكهربائية مع النظام الكهربائي الأوروبي وتعتمد بشكل أكبر على الغاز في إنتاج الكهرباء، وذلك لتجنب مخاطر حدوث أزمة في إمدادات الكهرباء.

كما تتضمن الخطة آلية طارئة لتفعيل إنذار على مستوى الاتحاد الأوروبي في حالة حدوث نقص واسع النطاق في إمدادات الغاز، أو حدوث طلب مرتفع بشكل استثنائي، أو إذا تقدمت خمس دول أو أكثر من الدول التي أعلنت إنذار وطني بطلب إلى المفوضية الأوروبية . وستسمح هذه الآلية الطارئة بجعل أهداف خفض استخدام الغاز إلزامية.

و تسري خطة الاتحاد الأوروبي لخفض الطلب طوعيا على الغاز بشكل مبدئي لمدة عام واحد، على أن يتم مراجعتها للنظر في تمديدها في ضوء الوضع العام لإمدادات الغاز في الاتحاد الأوروبي، بحلول شهر مايو 2023.

تجدر الإشارة إلى أن بيانات الاتحاد الأوروبي الصادرة في 27 سبتمبر 2022 تشير إلى قيام غالبية الدول بملء ما يقرب من 90 % من سعتها التخزينية للغاز. والجدير بالذكر أنه، تعد كل من ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وهولندا من الدول التي تمتلك سعات تخزين كبيرة، في حين سجلت أدنى مستويات للتخزين في لاتفيا

والمجر. ولا تمتلك كل من قبرص وفيلندا واليونان ومالطا مرافق لتخزين الغاز وسوف تحتاج هذه إلى إجراء ترتيبات تضامن مع الدول الأعضاء الأخرى من أجل تأمين احتياطاتهم من الغاز.

ثانيا : اتفاق المفوضية الأوروبية على إجراءات طارئة لخفض أسعار الطاقة.

تم الاتفاق على النقاط الرئيسية التالية:

1 . خفض استهلاك الكهرباء: إجراء خفض طوعي بنسبة 10 % من استهلاك الكهرباء وخفض إلزامي بنسبة 5 % من استهلاك الكهرباء في ساعات الذروة خلال الفترة ما بين 01 ديسمبر 2022 و31 مارس 2022، وسيكون لدول المنطقة الحرية في اختيار التدابير المناسبة لخفض الاستهلاك لكلا الهدفين.

2 . وضع حد أقصى لعائدات منتجي الكهرباء: تحديد سقف مؤقت لعائدات منتجي الكهرباء، بما في ذلك اللذين يستخدمون تقنيات Inframarginal منخفضة التكاليف (مثل مصادر الطاقة المتجددة والنووية)، عند مستوى يبلغ 180 يورو /ميغاواط ساعة، حيث حقق هؤلاء المنتجين مكاسب مالية كبيرة، دون زيادة تكاليفهم التشغيلية.

3 . فرض مساهمة تضامنية مؤقتة على قطاع الوقود الأحفوري: فرض هذه المساهمة على أرباح الشركات العاملة في قطاعات النفط والغاز الطبيعي والفحم والتكرير حتى 30 جوان 2023، وسيتم احتسابها على الأرباح الخاضعة للضريبة، والتي تزيد عن نسبة 20 % من متوسط الأرباح السنوية الخاضعة للضريبة منذ عام 2018.

4 . وضع تدابير لبيع الكهرباء بالتجزئة للشركات الصغيرة والمتوسطة: إمكانية تحديد سعر مؤقت لتزويد هذه الشركات بالكهرباء بهدف دعمها في مواجهة ارتفاع أسعار الطاقة، وكذلك يمكن بشكل استثنائي تحديد سعر أقل من التكلفة لتوريد الكهرباء إلى تلك الشركات.

من خلال هذه المستجدات وفي ظل الأزمة الروسية الأوكرانية يتضح جليا حجم المعاناة والتحديات التي تواجهها منطقة اليورو ودول الاتحاد الأوروبي بصفة عامة فيما يتعلق بأمن الطاقة. حيث أثبتت ردة فعل الدول المستهلكة للطاقة في أوروبا على نقص الإمدادات والارتفاع الكبير في أسعارها، مدى اعتمادها على الغاز الطبيعي بشكل رئيسي كمصدر نظيف لتوليد الطاقة ولأغراض التدفئة.

المبحث الثالث: قياس أثر تقلب أسعار النفط على النمو الاقتصادي في منطقة اليورو.

تم صياغة نموذج أثر تقلب سعر النفط على معدل النمو الاقتصادي في منطقة اليورو خلال فترة الدراسة الممتدة من 2000-2022، وذلك باستخدام متغيرات سعر النفط، معدل النمو الاقتصادي، حيث نفترض العلاقة العكسية لارتفاع سعر النفط مع معدل النمو الاقتصادي، وبالتالي فإن الدراسة ستقوم على تقدير النموذج التالي:

$$GROW = f(OIL)$$

والشكل الخطي للنموذج يكون:

$GROW = B + \alpha\ OIL + \varepsilon_t$ / حيث أن:

α: الحد الثابت،

OIL: سعر النفط بالدولار الأمريكي،

GROW: معدل النمو الاقتصادي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي،

ε_t: حد الخطأ وB: معامل الانحدار.

المطلب الأول: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية (اختبار جذر الوحدة).

تم اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة المتمثلة في معدل النمو الاقتصادي (GROW)، وسعر النفط (OIL)، ولأجل ذلك تم استخدام اختبار ديكي فوللر الموسع (Augmented Dickey-Fuller) لجذور الوحدة، و اختبار Phillips Perron، الذي يعمد إلى تصحيح غير معلمي لإحصاءات ديكي فولر من أجل الأخذ بعين الاعتبار الأخطاء المرتبطة، و يتم إجراء هذا الاختبار في أربعة مراحل، والنتائج كانت كما في الجدول.

الجدول رقم(12): نتائج اختبار ديكي فولر الموسع.

	اختبار ADF					
المتغيرات	المستويات			الفروق		
	مقطع	اتجاه عام ومقطع	بدون اتجاه ولا مقطع	مقطع	اتجاه عام ومقطع	بدون اتجاه ولا مقطع
OIL	1.013059 (0.9949)	3.251737- (0.1044)	2.781947 (0.9974)	3.756162- (0.0129)	3.811366- (0.0420)	4.410337- (0.0001)
GROW	2.600260- (0.1079)	2.995236- (0.1554)	2.467399- (0.0163)	4.367657- (0.0028)	-4.258544 (0.0152)	-4.396860 (0.0001)
	اختبار P-P					
المتغيرات	المستويات			الفروق		
	مقطع	اتجاه عام ومقطع	بدون اتجاه	مقطع	اتجاه عام ومقطع	بدون اتجاه ولا مقطع
OIL	1.326848 (0.9979)	1.900439- (0.6202)	2.534397 (0.9957)	4.815041- (0.0011)	5.189630- (0.0023)	4.364370- (0.0002)
GROW	2.200456- (0.2115)	2.641147- (0.2674)	2.336827- (0.0219)	4.199921- (0.0041)	4.055621- (0.0227)	4.194791- (0.0002)

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات.(Eviews10).

تشير نتائج الجدول من خلال تطبيق اختباري ADF و PP إلى أن نتائج الاختبارين جاءت متوافقة، وأن السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية غير مستقرة في مستوياتها، حيث أن جميع القيم المقدرة هي أقل من القيم الحرجة في قيمتها المطلقة، الأمر الذي يعني أنها غير معنوية إحصائيا، لذا تم قبول فرضية العدم القائلة بعدم سكون المتغيرات في مستوياتها.

أما عند الفرق الأول فإن كل المتغيرات سعر النفط (OIL)، معدل النمو (GROW)، كانت مستقرة في الفرق الأول، عند مستوى معنوية % 1و5% و10%، ونستنتج من ذلك أنها متكاملة من الدرجة الأولى،

أي: CI~(1).

وبالتالي فإن استقرار السلاسل الزمنية يحقق لنا شرط استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL).

المطلب الثاني: تحديد فترة الإبطاء المثلى VAR Lag Order Selection Criteria

يسمح هذا الاختبار بتحديد فترات الابطاء المثلى،بناء على قيم معيارAkaike فأن مدد الإبطاء الزمني (4،3) ، والتي تعطي أقل قيمة لهذا المعيار حيث تشير القيم (3)، (4) إلى عدد مدد التخلف الزمني للمتغيرات المعنية بالدراسة وبحسب التسلسل أو الترتيب. وكانت نتائج الاختبار كما في الشكل:

الشكل رقم (14): فترات الإبطاء المثلى حسب معيار Akaike لنموذج (ARDL).

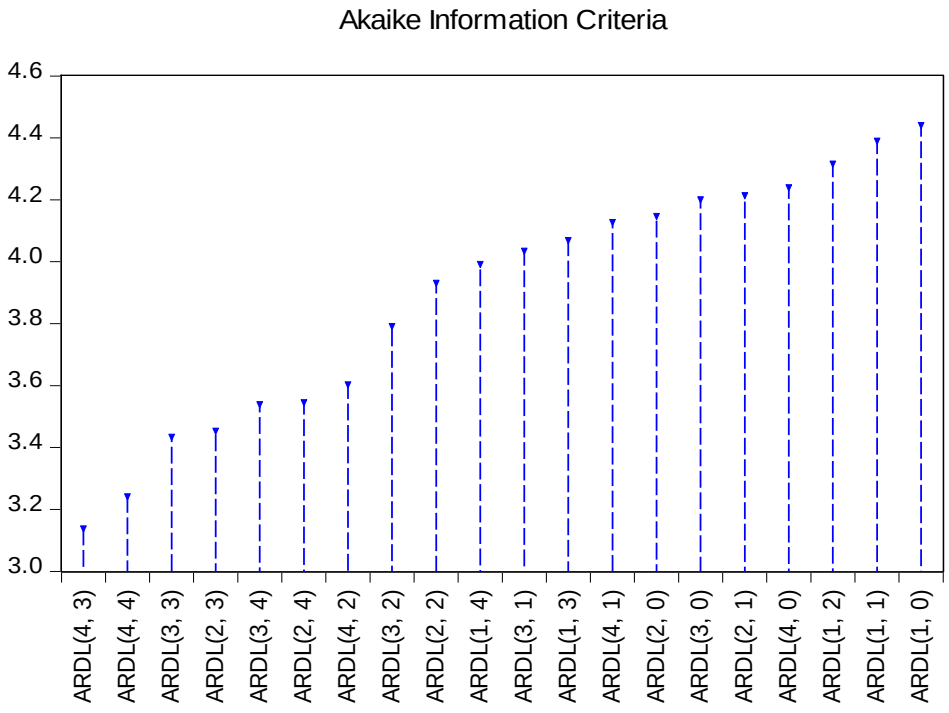

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات.(Eviews10).

1- **اختبار حدود التكامل المشترك (Bounds Test) باستخدام منهج ARDL:** العمل على اختبار مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين عجز الموازنة ومعدل التضخم، ومن أجل التأكد من وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة من عدمه سوف نقوم بتطبيق اختبار الحدود **(Bounds Test)** ، حيث يتم استخدام اختبار **(F-Statistic)** لأجل ذلك، من خلال مقارنة قيمة **(F)** المحسوبة للمعلمات طويلة الأجل مع قيم **(F)** الجدولية المناظرة عند مستويات المعنوية (1%، 2.5%، 5% و10%)

من خلال الجدول (3) نلاحظ أن قيمة إحصائية (8.914426) F لاختبار Wald أكبر من الحدود العليا **(I1 Bound)** لدرجات معنوية كل من (1%)، (2.5%)، (5%)، (10%)،والتي كانت على التوالي (5.58)، (4.79)، (4.16)، (3.51)، ومنه نرفض فرضية العدم، أي توجد علاقة توازنية بين متغيرات الدراسة على المدى الطويل.

الجدول رقم (13): نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية الحدود(Bounds Test) لنموذج ARDL.

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	8.914426	10%	3.02	3.51
K	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات (Eviews10).

2- **تقدير نموذج الأجل الطويل والأجل القصير باستخدام نموذج ARDL:** بما أن النتائج أكدت على وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، فذلك يستلزم تقدير العلاقة التوازنية طويلة الأجل. ويتم تقدير نموذج الأجل الطويل والأجل القصير بواسطة نموذج **ARDL** ، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم(14): نتائج اختبار العلاقة طويلة الأجل لنموذج ARDL.

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
OIL	0.154233-	0.254516	6.330473	0.0001
C	-2.147663	0.558256	-3.847090	0.0032
4233*OIL -2.1477)150.-EC = GROW - (				

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات (Eviews10).

2-1. تقدير العلاقة طويلة الأجل.

من خلال الجدول السابق يتضح ما يلي:

- إشارة معامل سعر النفط سالبة، وتدل على وجود علاقة عكسية بين سعر النفط ومعدل النمو، تتفق مع النظرية الاقتصادية، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5% (P = 0.0001)، حيث بلغت قيمة هذا المعامل -0.154233، وهذا يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، وأن اتجاه هذه العلاقة يكون من سعر النفط إلى معدل النمو الاقتصادي، وتشير هذه القيمة إلى أن زيادة سعر النفط بـ1% سيؤدي إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي بـ -15.4233%.

وتكتب العلاقة الطويلة الأجل على الشكل:

EC = GROW - (-0.154233*OIL -2.1477)

2-2. تقدير العلاقة القصيرة الأجل (نموذج تصحيح الخطأ).

من خلال الجدول التالي:

جدول رقم(15): تقدير العلاقة قصيرة الأجل (نموذج تصحيح الخطأ).

ARDL Error Correction Regression				
Dependent Variable: D(GROW)				
Selected Model: ARDL(4, 3)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 06/16/23 Time: 09:46				
Sample: 1 23				
Included observations: 19				
ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GROW(-1))	0.751138	0.238371	3.151138	0.0103
D(GROW(-2))	-0.007029	0.190701	-0.036859	0.9713
D(GROW(-3))	0.472100	0.180441	2.616365	0.0258
D(OIL)	1.07E-05	9.63E-07	11.11040	0.0000
D(OIL(-1))	-8.21E-06	1.69E-06	-4.871376	0.0007
D(OIL(-2))	-4.43E-06	1.40E-06	-3.167372	0.0100
CointEq(-1)*	-1.884280	0.332619	-5.664974	0.0002
R-squared	0.933916	Mean dependent var		-0.438647
Adjusted R-squared	0.900874	S.D. dependent var		2.891814
S.E. of regression	0.910467	Akaike info criterion		2.927591
Sum squared resid	9.947396	Schwarz criterion		3.275542
Log likelihood	-20.81211	Hannan-Quinn criter.		2.986478
Durbin-Watson stat	2.282912			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات (Eviews10).

بالنسبة لمعامل تصحيح الخطأ فقد كانت قيمته سالبة (-1.884280) ومعنوية (0.0002)، ويؤكد هذا على وجود تكامل مشترك بين المتغيرات محل الدراسة، حيث بلغت القيمة المقدرة لمعامل حد تصحيح الخطأ في

العام السابق −0.963. ويعني هذا أن حوالي 188.42% من انحراف قيمة النمو الاقتصادي في السنة السابقة عن قيمه التوازنية في الأجل الطويل يتم تصحيحه في السنة الحالية، ومن ثم يتطلب ذلك حوالي (0.53=1.884/1) أي ما يقارب 0.53 سنة من أجل الوصول إلي قيمته التوازنية في الأجل الطويل. وهذا دليل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المدروسة في المدى القصير، بمعنى أن 188.42% من الاختلالات قصيرة الأجل في معدل النمو في الفترة الزمنية السابقة (t−1) يمكن تصحيحها خلال الفترة الحالية (t) باتجاه العلاقة طويلة الأجل عند حدوث أي تغيرات أو صدمات في المتغير التفسيري.

المطلب الثالث: اختبار صلاحية النموذج.

- **اختبار Jarque-Bera:** يظهر من الشكل نتائج الاختبار، حيث بلغت القيمة الاحتمالية المقابلة للاختبار 0.684774 وهي أكبر من 5%، وبالتالي بواقي النموذج موزعة توزيعا طبيعيا، ولا توجد هناك مشكلة التوزيع الطبيعي.

الشكل رقم(15): اختبار Jarque-Bera.

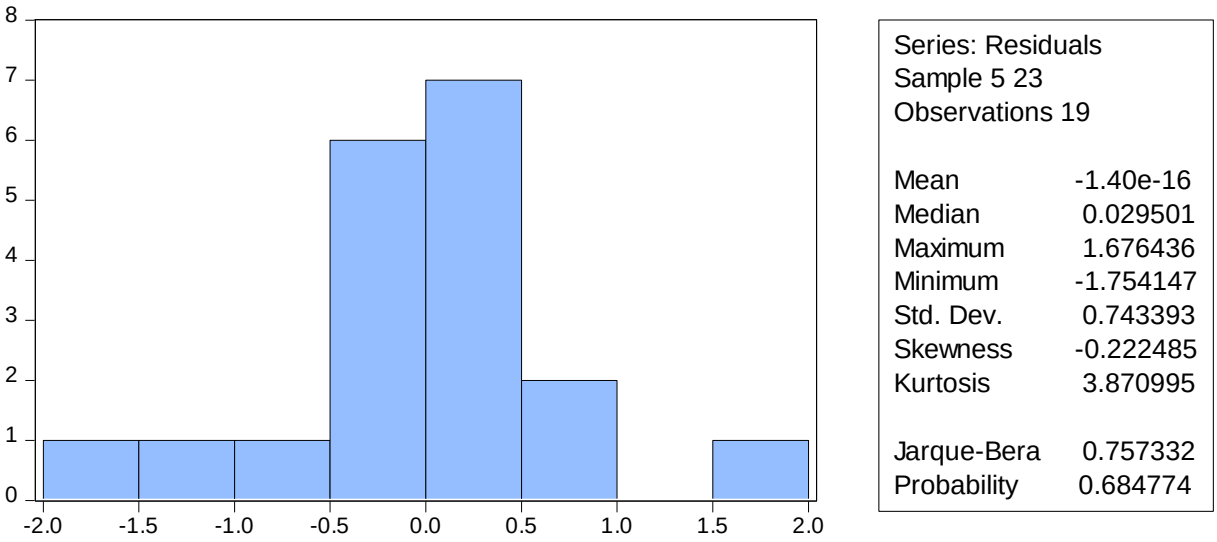

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات.(Eviews10)

- **إختبار شرط استقلال حدود الخطأ للنموذج:** من أجل دراسة فرضية عدم ارتباط الأخطاء، نلجأ إلى إختبار: Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test للارتباط الذاتي، حيث بلغت قيمة الاختبار (0.533637) باحتمال أكبر من 5% (0.6060)، وهذا يشير إلى قبول الفرضية الصفرية التي تفترض عدم وجود ارتباط ذاتي لبواقي النموذج المقدر، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (16): نتائج اختبار شرط إستقلال حدود الخطأ للنموذج.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.533637	Prob. F(2,8)	0.6060
Obs*R-squared	2.236416	Prob. Chi-Square(2)	0.3269

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات (Eviews10).

- **تجانس(ثبات) تباين البواقي(الأخطاء) النموذج:** هناك عدة اختبارات للكشف على هل أن تباين البواقي متجانس أم لا، ومن بينها اختبار(ARCH)، وللتحقق من شرط تجانس حدود الخطأ، كانت النتائج تشير إلى أن قيمة الاختبار بلغت (0.165262) باحتمال أكبر من 5% (0.9912)، وهذا يدعم قبول الفرضية الصفرية التي تنص على تجانس تباين حدود الخطأ، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (17): نتائج شرط ثبات تباين حدود الخطأ للنموذج.

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.165262	Prob. F(8,10)	0.9912
Obs*R-squared	2.218651	Prob. Chi-Square(8)	0.9736
Scaled explained SS	0.882235	Prob. Chi-Square(8)	0.9989

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات (Eviews10).

- **اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج.**

لاختبار مدى ثبات النموذج تم استخدام اختبارين هما: اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة Cumulative Sum of Recursive Residual (TEST CUSUM) (واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة Cumulative Sum of Squares of Recursive Residuals (CUSUM OF SQUARES TEST))، من أجل التأكد من سكون النموذج يجب أن يقع الشكل البياني لكل واحد من الاختبارين السابقين داخل إطار الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%، وعندها يمكن قبول فرضية العدم القائلة بأن جميع المعلمات المقدرة هي مستقرة، واتضح أن النموذج يتصف بالثبات والسكون كما يوضح الشكل التالي:

الشكل رقم(16):اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة.

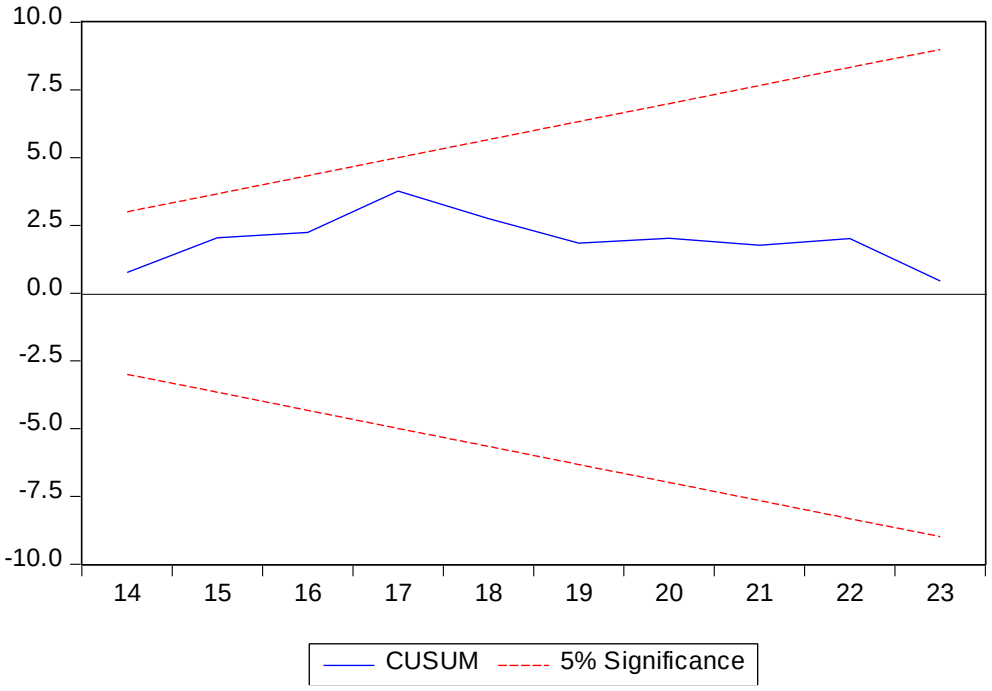

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات (Eviews10).

الشكل رقم(17):اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة.

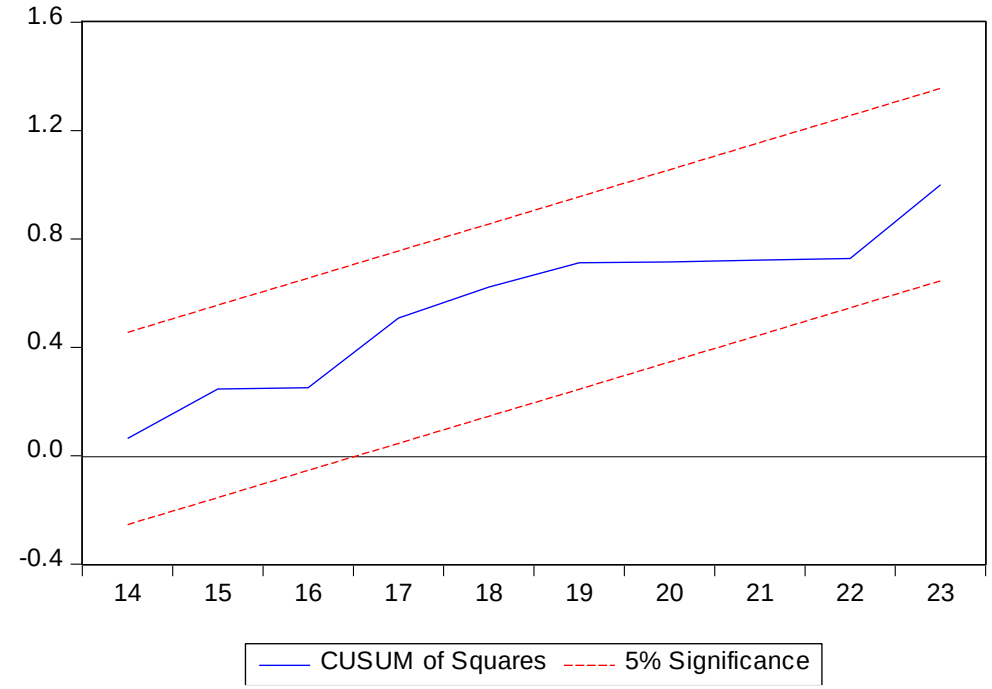

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات (Eviews10).

النتائج:

- وجود تكامل مشترك بين سعر النفط والنمو الاقتصادي في منطقة اليورو.

- اتجاه هذه العلاقة يكون من سعر النفط إلى معدل النمو الاقتصادي،

- زيادة سعر النفط بـ1% سيؤدي إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي بـ -15.4233%.

خلاصة الفصل الثاني.

تناولنا في هذا الفصل تحليل انعكاسات تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي بمنطقة اليورو من حيث تطور مستويات الأسعار ومعدلات نمو دول المنطقة خلال الفترة 2000-2022، حيث تبين أنه لأسعار الطاقة دور في حركة مجمعات التوازن الكلية الأخرى كمعدلات التضخم، مؤشر أسعار المستهلك المنسق، معامل التكميش لإجمالي الناتج المحلي، استهلاك الأسر والميزان التجاري.

وقد اتخذت دول المنطقة سياسات تجاه ذلك قصد تثبيت توازن اقتصادياتها تجاه مختلف الصدمات، والتغلب على انعكاسات تقلب أسعار الطاقة لاسيما النفط والغاز الطبيعي، ولإيجاد بدائل من الطاقات المتجددة.

ثم قمنا بدراسة قياسية لأثر تقلب أسعار النفط على النمو الاقتصادي لدول منطقة اليورو باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة الموزعة (ARDL) ببرنامج Eviews.10 بينت وجود تكامل مشترك بين المتغيرين بما يعني وجود علاقة عكسية مباشرة من تقلب أسعار النفط باتجاه النمو الاقتصادي، مفادها أن زيادة سعر النفط بنسبة 1% سيؤدي لتراجع معدل النمو الاقتصادي بنسبة 15.4233%.

الخاتمة

الخاتمة.

لطالما كان موضوع النفط حديث الساسة والأكاديميين، باعتباره أهم سلعة في الأسواق العالمية مع عدم ثبات أسعاره. مما يؤثر على اقتصاديات الدول المستوردة خاصة بما فيها دول منطقة اليورو، لاسيما مجمعات التوازن الكلية وفي مقدمتها معدلات النمو الاقتصادي التي تشهد تذبذبات جراء تقلبات الأسعار.

تطرقت دراستنا لهذه العلاقة بالتحليل في الفصل الأول، وقد توصلت إلى أن أسواق النفط تخضع لمصالح منظمات وشركات في الدول المستهلكة والمنتجة تقوم بتفعيل قانون العرض والطلب باتجاه تحقيق تلك المصالح التي تعكسها كفاءة الأسواق في الأسعار، إضافة إلى البعد الاستراتيجي للعوامل الجيوسياسية، وأثر سلوكات المضاربين في الأجل الطويل وهذا ما يثبت الفرضية الأولى للدراسة التي نصت على أن العرض والطلب هما أهم المحددات الأساسية التي تؤثر في أسعار النفط.

أما الفصل الثاني فقد كُرس لقياس أثر تقلبات الأسعار على مستويات نمو دول منطقة اليورو خلال الفترة 2000-2022 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) وقد تبين أن هناك تكامل مشترك بين المتغيرين بمعنى علاقة قوية وأثر مباشر للمتغير المستقل وهو تقلبات الأسعار على المتغير التابع والمتمثل في معدلات النمو في دول منطقة اليورو. لكن في اتجاه سالب بمعنى وجود علاقة عكسية بينهما. وهذا ما يثبت الفرضية الثانية أيضا.

هذا ويمكن إجمال أهم النتائج المتوصل إليها في النقاط التالية:

- بعد ظهور الأوبك، أصبحت الأسعار تتصف بنوع من المرونة بالنظر إلى المنافسة التي أضحت تفرضها شركات الدول المنتجة.

- خلفت التقلبات الشديدة في أسعار النفط آثارا على اقتصاديات الدول التي تعتمد على النفط لاسيما الدول المستوردة، حيث تبين أن انخفاض الأسعار يخدمها من حيث تدنية تكاليف الطاقة.
- للمضاربة دورا محسوسا في تحديد اتجاهات الأسعار، مما يؤدي غالبا لحدوث تقلبات حادة قد تكون عواقبها وخيمة على اقتصاديات الدول المنتجة والمستهلكة على حد سواء.
- يتيح الانخفاض المستمر في أسعار النفط المجال للدول المستوردة لتكثيف جهودها باتجاه مضاعفة مخزوناتها النفطية وتحصيل فوائض مالية في صورة تلافي أعباء مستقبلية.
- وجود علاقة توازنية طويلة الأمد بين المتغيرات المدروسة.
- وجود علاقة عكسية بين تقلب سعر النفط والنمو الاقتصادي، بما يتفق والنظرية الاقتصادية إذ يكون اتجاه هذه العلاقة من الأسعار نحو معدلات النمو.
- وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، كما بينته الدراسات السابقة أيضا.

بعد العمل البحثي على موضوع تقلبات أسعار النفط ومعدلات نمو بلدان منطقة اليورو، وبناء على النتائج المتوصل إليها، يمكننا أن نقدم الاقتراحات التالية:

- ينبغي للدول المستهلكة ترشيد استغلالها للطاقة بما في ذلك المصادر التقليدية من نفط وغاز طبيعي، والاحتفاظ بمخزون استراتيجي لمواجهة الصدمات في ظل تكريس الطابع التنازعي للعلاقات الاقتصادية الدولية.
- انتهاج سياسات لتقليص الآثار السلبية لعدم استقرار الأسعار على النمو الاقتصادي، وتجسيدها ميدانيا، لتتبين الانحرافات والحصول على تغذية راجعة تساعد في التصحيح المستمر حتى بلوغ الأهداف.

- العمل على تطوير مصادر الطاقة البديلة، بهدف الحد من التأثيرات البيئية السلبية للصناعات المعتمدة على المصادر التقليدية للطاقة.

آفاق الدراسة.

نعتبر دراساتنا الحالية نافذة على موضوع شاسع، لا يمكننا الإلمام بجميع زواياه، إلا أننا نقترح جملة من الأفكار لعلها تشكل مواضيع لدراسات لاحقة.

- أثر تقلبات أسعار النفط على بقية المجمعات التوازنية الكلية،
- تطلعات الدول المستهلكة واستعدادات الدول المنتجة لمرحلة ما بعد النفط،
- هل يمكن للطاقات البديلة أن تسد فجوة الطاقة بعد نضوب النفط؟

قائمة المراجع.

أولا: المراجع العربية.

1- الكتب.

- حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2006
- سيد فتحي أحمد الخولي، اقتصاد النفط الموارد والبيئة والطاقة الطبعة الثامنة، دار خواريزم العلمية للنشر والتوزيع، جدة، العربية السعودية، 2014،
- محمد أزهر السماك، عبدالحميد باشا، اقتصاديات النفط و السياسة النفطية، الطبعة الأولى، المكتبة الوطنية، الموصل، العراق،1979.
- مون لودوفيك، الطاقة النفطية والطاقة النووية، الحاضر والمستقبل، ط1، دار المؤلف، الرياض، 2014
- نبيل جعفر، اقتصاد النفط، الطبعة الأولى، دار إحياء الثرات العربي للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2011
- نجوى أنيس الفقيه، دور منظمة الاوبيك في عملية التنمية، الطبعة الاولى، بيروت، لبنان،1990

2- المقالات

- توفيق عباس عبد عون، اسعار النفط في السوق الدولية، ابعادها ومضامينها الاقتصادية ، مجلة جامعة
- الطاهر زيتوني : الأفاق المستقبلية للطلب العالمي ودور الدول الأعضاء في مواجهته، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد37، العدد139، أوابك، 2011
- عبد المجيد فريدة، عرب النفط، ط1، مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت، 1986،
- عماد الدين محمد المزيني، العوامل التي تؤثر على تقلبات أسعار النفط العالمية (2000–2010) سلسلة العلوم الانسانية المجلد 15، العدد الأول، مجلة جامعة الأزهر، مصر، 2013،
  كربلاء العلمية، العراق، المجلد 5/العدد4 ، كانون الاول 2007.
- محمد الرميحي، النفط والعلاقات الدولية، وجهة نظر عربية، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والأدب والفنون، الكويت، أفريل 1982،
- محمد بن بوزيان، عبدالحميد الخديمي، تغيرات سعر النفط و الاستقرار النقدي في الجزائر، دراسة تحليلية وقياسية، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد2013/02، الجزائر

3- التقارير

- صندوق النقد الدولي، أسعار و تنبؤات السلع الأولية، تقرير خاص، 2014
- وائل مهدي، لتقلبات أسعار النفط، تاريخ طويل من التجارب، جريدة الشرق الأوسط، العدد 13161، 26/03/2016
- يحي التليدي، أوبك بليس، محاولات جديدة لضبط سوق النفط العالمية، ترينذز للبحوث والاستشارات، مارس 2023.

4- الاطروحات والمذكرات.

- بوالشعور شريفة، تقلبات اسعار النفط وخطر المرض الهولندي، نموذج متجهات تصحيح الخطأ (دراسة قياسية حالة الجزائر)، اطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد المال والاعمال، جامعة باجي مختار، عنابة، 2017.
- بوبكر بعداش، مظاهر العولمة من خلال نشاط الشركات العالمية متعددة الجنسيات، حالة قطاع البترول، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر 2010،
- حاج بن زيدان، دراسة النمو الاقتصادي في ظل تقلبات اسعار البترول لدى الدول المينا (دراسة تحليلية وقياسية حالة الجزائر، المملكة العربية السعودية ومصر، 1970- 2010) أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2013.
- حمادة نعيمة، تقلبات اسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986 – 2008، مذكرة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، .2009
- حياة عتاب، انعكاسات تقلبات اسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية – دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (200-2018) ، مذكرة ماستر أكاديمي، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2016 – 2017،
- شتيوي مروة، شتيوي شبيلة، أثر تقلبات أسعار البترول على تمويل الاستثمار في الجزائر، 2016/2000، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة 08 ماي 1945 ، قالمة، الجزائر، 2017/2016،
- عبدالسلام بريزة، دور الصناديق الثروة السيادية في إدارة الفوائض البترولية، دراسة مقارنة بين صندوق ضبط الموارد الجزائرية وصندوق التقاعد الحكومي النرويجي، رسالة ماجستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، جامعة سطيف1، الجزائر، 2012-2013
- الفريد كامر، جهاد أزعور، تشانغ يونغ ري، علم الاقتصاد الاقليمي، الحرب في أوكرانيا و أصداؤها عبر مختلف مناطق العالم، صندوق النقد الدولي، 2022.
- قصي عبد الحكيم إبراهيم، أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية (النفط السوري نموذجا) منشورات الهيأة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق 2010.
- قويدري قوشيح بوجمعة، انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستر في العلوم الاقتصادية، تخصص تقود و مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف ، الجزائر2008-2009.
- لخدمي عبدالحميد، آثار تغيرات سعر النفط على الاستقرار النقدي في الاقتصاديات النفطية (دراسة تحليلية وقياسية لحالة الجزائر)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر 2010 – 2011،
- مومني لمياء، اثر تقلبات أسعار البترول عن النمو الاقتصادي – حالة الجزائر – أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر،

ثانيا: المراجع الأجنبية.

1- LES OUVRAGES.

- Fabrice hillaireau et jean pierre catan, reprise sous contraintes, mesurer pour comprendre, INSEE ? France, 2021.
- Jean luc Tavernier, revenues et patrimoine des ménages, INSEE edition, France, 2021.
- Jean luc Tavernieret all, apres l'epreuve un reprise rapide mais déjà sous tension, note de conjoncture, INSEE, 2021.
- Julien pouget et olivier simon, léconomie passe la quatrieme vague, point de conjoncture, INSEE, France, 2021.
- Julien pouget et olivier simon, un automne lourd de menaces pour l'europe, INSEE , France, 2022.
- Muriel barlet, marie-emilie clerc, marguerite garnero, vincent lapegue et vincent marcus, la nouvelle version du model macroeconomique de la zone euro, document de travail G2011/15 soumis aupres de l'INSEE , OCT 2011.
- Nathalie champion et all, retour en surface, note de conjoncture, INSEE, France , 2021.
- Yannick kalantzis, L'impact du prix du petrole sur l'inflation en France et en zone euro, billet n° 50 , banque de France, oct 2015.

2- REVUES ET MAGAZINES.

- Arezki.R et Blanchard.O, the 2014oil price slump : seven keys questions, rue de la banque n° 12, banque de France, eurosystem,oct 2015
- Latife ghalaini, the interaction between oil price and economic growth, midle east finance and economics, issue 13(2011),
- Simona del le chiaie, la baisse des prix du petrol en 2014 : le role des composantes de l'offre et de la demande, direction des études et relations internationales et européennes, rue de la banque, N° 12, banque de France, 2015.

3- RAPPORTS.

- ©Statista 2023.
- CGE,Globbal oil, report, energy,policy, volum 19, issue 5, September, October, 2008
- EU commission green paper, A european strategy for sustainable, competition and secure energy.com, 2006
- Giaco moluciano, gulf research center fondation, dilemmas of EU energy policy. Oxford energy seminor, august3, 2009

- John.A.Tamom, the macroeconomic effects of the recent fall in oil prices, federal reserve bank of st.louis(1987
- Reuters News, Refinitiv Eikon-Fr :Prixdubaril.com
- Steven tindale how tomeet the UE's 2020 renouvable, center of european reform, September 2009
- Zoi vrampis, others impacts of low oil prices on the EU economy, european commission,2015

4- THESES.

- AOUMER Amina et AOUMER Nadia, L'impact des fluctuations des prix du pétrole sur la croissance économique des pays exportateurs Cas de l'Algérie et de la Russie 1980-2015, Master en Sciences Économiques, Option : Économie Appliquée et Ingénierie Financière, Université ABDERRAHMANE MIRA DE BEJAIA, Algérie, 2017.
- Mohamed Safouane BEN AÏSSA, Dynamiques de l'Inflation Américaine Autour des Changements Structurels :Essais Théoriques & Empiriques, thèse de doctorat, Université d'Aix Marseille II, France, 2004.

ثالثا: مواقع وروابط الأنترنت.

- www.arabictrader.com
- http://www.eia.doe.gov
- www.banque-france.fr
- https://www.banque-france.fr/economistes-et-chercheurs/yannick-kalantzis
- www.cer.org.uk

Akaike Information Criteria

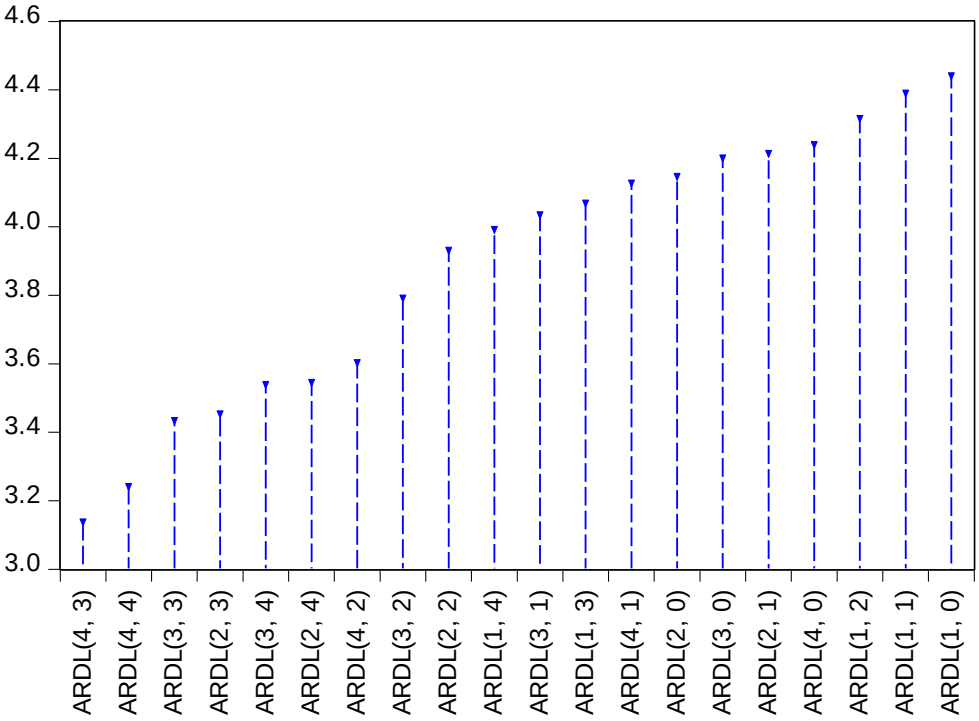

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
OIL	-0.154233	0.254516	6.330473	0.0001
C	-2.147663	0.558256	-3.847090	0.0032

EC = GROW - (-0.154233*OIL -2.1477)

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	8.914426	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58
			Finite Sample: n=35	
Actual Sample Size	19			
		10%	3.223	3.757
		5%	3.957	4.53
		1%	5.763	6.48
			Finite Sample: n=30	
		10%	3.303	3.797
		5%	4.09	4.663
		1%	6.027	6.76

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(GROW)
Selected Model: ARDL(4, 3)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 06/16/23 Time: 09:46
Sample: 1 23
Included observations: 19

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GROW(-1))	0.751138	0.238371	3.151138	0.0103
D(GROW(-2))	-0.007029	0.190701	-0.036859	0.9713
D(GROW(-3))	0.472100	0.180441	2.616365	0.0258
D(OIL)	1.07E-05	9.63E-07	11.11040	0.0000
D(OIL(-1))	-8.21E-06	1.69E-06	-4.871376	0.0007
D(OIL(-2))	-4.43E-06	1.40E-06	-3.167372	0.0100
CointEq(-1)*	-1.884280	0.332619	-5.664974	0.0002

R-squared	0.933916	Mean dependent var	-0.438647
Adjusted R-squared	0.900874	S.D. dependent var	2.891814
S.E. of regression	0.910467	Akaike info criterion	2.927591
Sum squared resid	9.947396	Schwarz criterion	3.275542
Log likelihood	-20.81211	Hannan-Quinn criter.	2.986478
Durbin-Watson stat	2.282912		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.533637	Prob. F(2,8)	0.6060
Obs*R-squared	2.236416	Prob. Chi-Square(2)	0.3269

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.165262	Prob. F(8,10)	0.9912
Obs*R-squared	2.218651	Prob. Chi-Square(8)	0.9736
Scaled explained SS	0.882235	Prob. Chi-Square(8)	0.9989

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.123550	Prob. F(1,16)	0.7298
Obs*R-squared	0.137929	Prob. Chi-Square(1)	0.7103

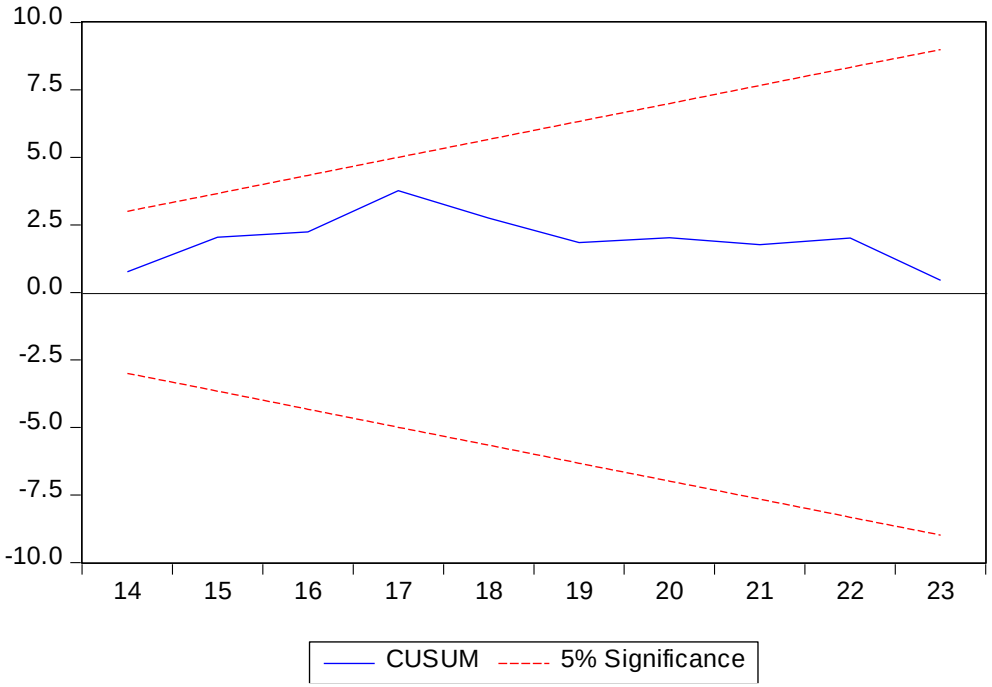
10.0
7.5
5.0
2.5
0.0
-2.5
-5.0
-7.5
-10.0
14
15
16
17
18
19
20
21
22
23
CUSUM
5% Significance

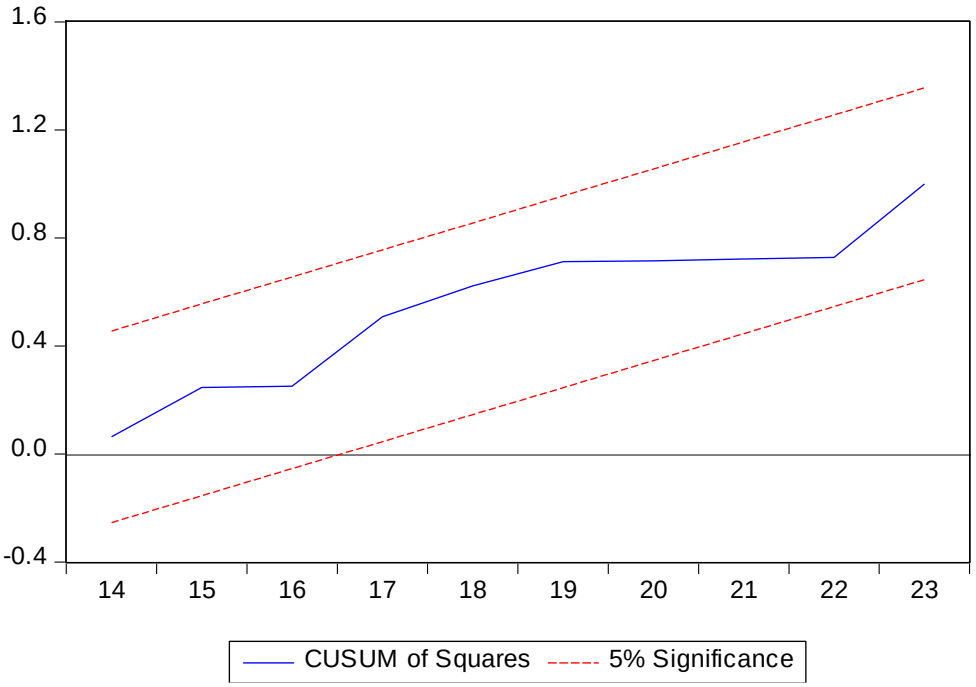
1.6
1.2
0.8
0.4
0.0
-0.4
14
15
16
17
18
19
20
21
22
23
CUSUM of Squares
5% Significance

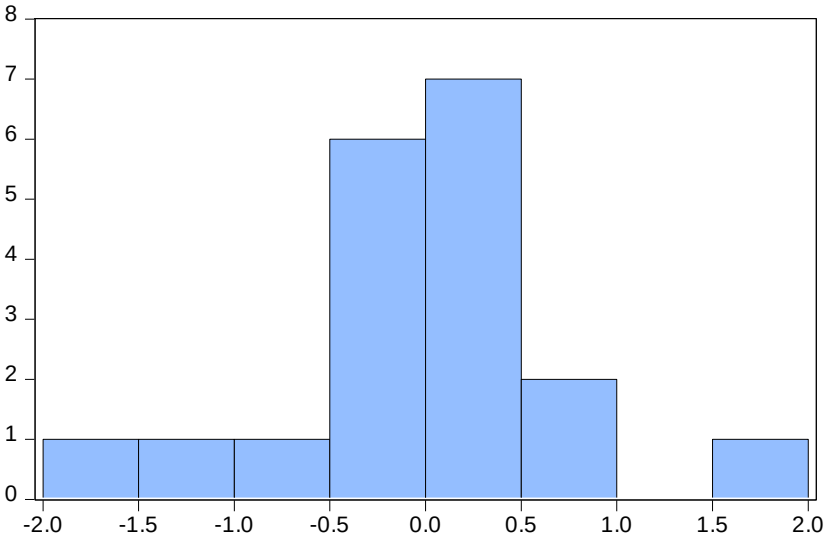

Series: Residuals	
Sample 5 23	
Observations 19	
Mean	-1.40e-16
Median	0.029501
Maximum	1.676436
Minimum	-1.754147
Std. Dev.	0.743393
Skewness	-0.222485
Kurtosis	3.870995
Jarque-Bera	0.757332
Probability	0.684774

Null Hypothesis: GROW has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.600260	0.1079
Test critical values:	1% level	-3.769597	
	5% level	-3.004861	
	10% level	-2.642242	

Null Hypothesis: GROW has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.995236	0.1554
Test critical values:	1% level	-4.440739	
	5% level	-3.632896	
	10% level	-3.254671	

Null Hypothesis: GROW has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.467399	0.0163
Test critical values:	1% level	-2.674290	
	5% level	-1.957204	
	10% level	-1.608175	

Null Hypothesis: D(GROW) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.367657	0.0028
Test critical values:	1% level	-3.788030	
	5% level	-3.012363	
	10% level	-2.646119	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(GROW) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.258544	0.0152
Test critical values:	1% level	-4.467895	
	5% level	-3.644963	
	10% level	-3.261452	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(GROW) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.396860	0.0001
Test critical values:	1% level	-2.679735	
	5% level	-1.958088	
	10% level	-1.607830	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: GROW has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.200456	0.2115
Test critical values:	1% level	-3.769597	
	5% level	-3.004861	
	10% level	-2.642242	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: GROW has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.641147	0.2674
Test critical values:	1% level	-4.440739	
	5% level	-3.632896	
	10% level	-3.254671	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: GROW has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.336827	0.0219
Test critical values:	1% level	-2.674290	
	5% level	-1.957204	
	10% level	-1.608175	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(GROW) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 7 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.199921	0.0041
Test critical values:	1% level	-3.788030	
	5% level	-3.012363	
	10% level	-2.646119	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(GROW) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 7 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.055621	0.0227
Test critical values:	1% level	-4.467895	
	5% level	-3.644963	
	10% level	-3.261452	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(GROW) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 6 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.194791	0.0002
Test critical values:	1% level	-2.679735	
	5% level	-1.958088	
	10% level	-1.607830	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	7.273806
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	3.798498

Null Hypothesis: OIL has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		1.013059	0.9949
Test critical values:	1% level	-3.808546	
	5% level	-3.020686	
	10% level	-2.650413	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: OIL has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.251737	0.1044
Test critical values:	1% level	-4.532598	
	5% level	-3.673616	
	10% level	-3.277364	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 19

Null Hypothesis: OIL has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		2.781947	0.9974
Test critical values:	1% level	-2.685718	
	5% level	-1.959071	
	10% level	-1.607456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(OIL) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.756162	0.0129
Test critical values:	1% level	-3.886751	
	5% level	-3.052169	
	10% level	-2.666593	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 17

Null Hypothesis: D(OIL) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.811366	0.0420
Test critical values:	1% level	-4.616209	
	5% level	-3.710482	
	10% level	-3.297799	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 17

Null Hypothesis: OIL has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		1.326848	0.9979
Test critical values:	1% level	-3.769597	
	5% level	-3.004861	
	10% level	-2.642242	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: OIL has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.900439	0.6202
Test critical values:	1% level	-4.440739	
	5% level	-3.632896	
	10% level	-3.254671	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: OIL has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 6 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		2.534397	0.9957
Test critical values:	1% level	-2.674290	
	5% level	-1.957204	
	10% level	-1.608175	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(OIL) has a unit root
Exogenous: Constant

Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.815041	0.0011
Test critical values:	1% level	-3.788030	
	5% level	-3.012363	
	10% level	-2.646119	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(OIL) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.364370	0.0002
Test critical values:	1% level	-2.679735	
	5% level	-1.958088	
	10% level	-1.607830	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.